

البحث الثالث:

الأحكام الفقهية للجراحات التجميلية في الفقه الإسلامي

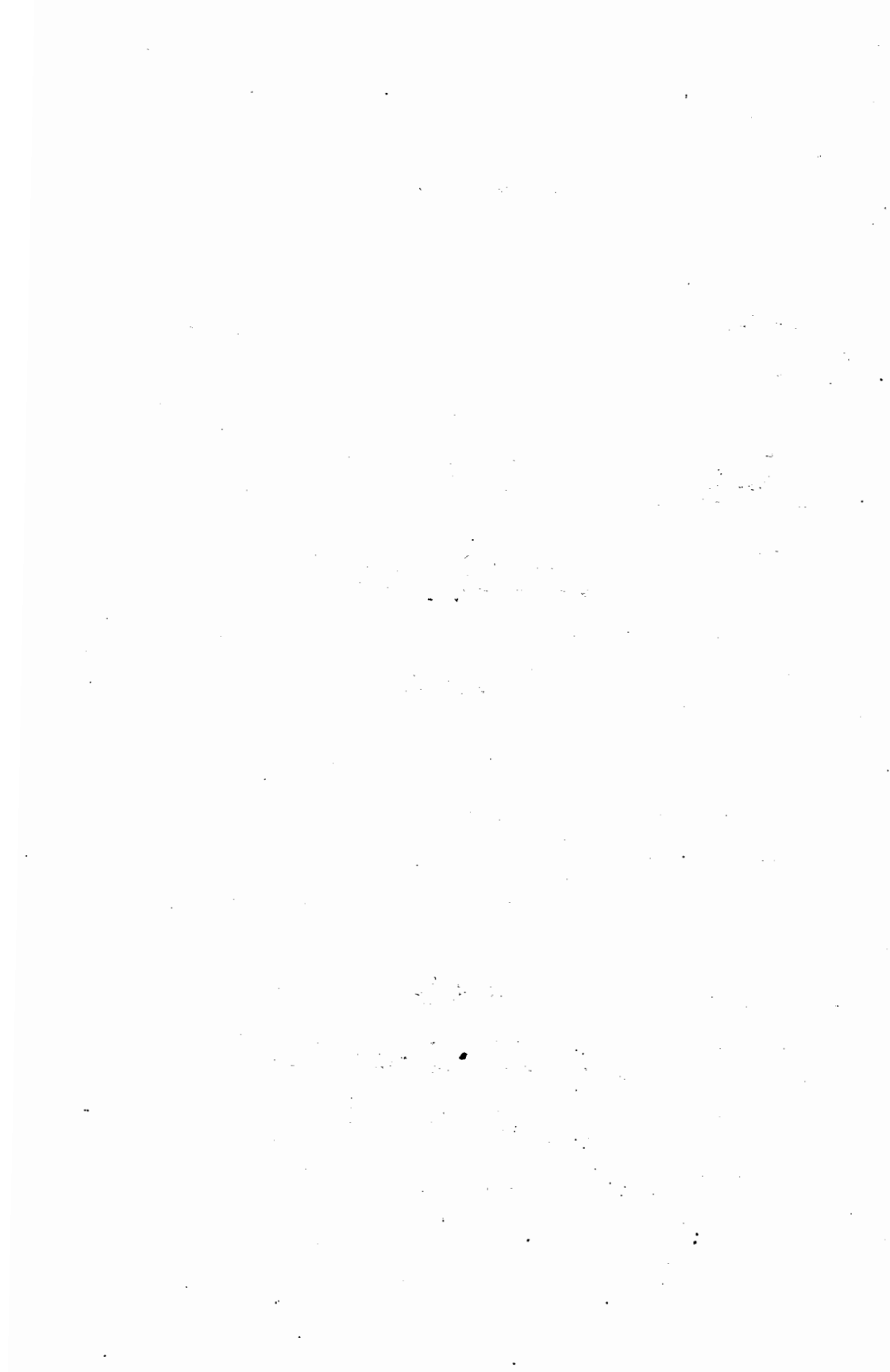
دراسة مقارنة

وكتور

عبد الفتاح بهيج عبد الدايم على العواري

كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر بأسسوط





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، ودعاه إلى حب التزين والتجميل، حيث يقول في محكم التنزيل: ﴿يَا بَنِي آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(١).

وأشهد أن سيدنا ومولانا ومعلمنا ورسولنا محمداً عبد الله ورسوله وصفيه من خلقه وحبيبه، صاحب الشرف الأسمى والكمال الأوفى، صلى

(١) سورة الأعراف الآيتان: ٣١، ٣٢.

يقول ابن عباس - رضي الله عنهما - في أسباب نزول هذه الآيات: كانت المرأة تطوف بالبيت في الجاهلية وهي عريانة وعلى فرجها خرقة، وهي تقول: اليوم يبدو بعضه أو كله وما بدا منه فلا أحله، فنزلت: "خذوا زينتكم عند كل مسجد"، ونزلت: "قل من حرم زينة الله".

أسباب النزول للسيوطي: للعلامة/جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - بذيّل تفسير الجلالين. دار المعرفة - بيروت - ص ٣٥٥، أسباب النزول: للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري - تحقيق: د/السيد الجميلي - دار الريان للتراث - ص ١٨٤.



الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ومن تبع هديه إلى يوم الدين، القائل:
"إن الله جميل يحب الجمال"..^(١).

وبعد: فإن الله سبحانه وتعالى أباح للإنسان سواء أكان ذكراً أو
أنثى الترتين والتجميل بأنواع كثيرة من أدوات الزينة والتجميل، كما أباح له
أن يجرى العمليات التجميلية الضرورية "الجراحات التجميلية"، وذلك في
حالة وجود عيب خلقى في الإنسان مثل: الزوائد الخلقية التي يولد بها

(١) أصل هذا الحديث كما رواه الإمام مسلم: عن عبد الله بن مسعود - رضى الله
عنه - عن النبي - ﷺ -، قال: "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر،
قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسنة. قال: إن الله جميل
يحب الجمال، الكبير بطر الحق ونمط الناس. أه".

صحيح مسلم بشرح النووي: للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج - مكتبة الإيمان
بالمنصورة ج ١ ص ٢٩٢ رقم ١٤٧ باب تحريم الكبر وبيانه من كتاب الإيمان، مسند
الإمام أحمد بن حنبل: طبعة دار الفكر ج ٤ ص ١٥١، المستدرك على الصحيحين:
للإمام/الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابوري - دار المعرفة- بيروت- ج ١ ص ٢٦
باب حفت الجنة بالمكاره من كتاب الإيمان، وصححه، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:
للحافظ/نور الدين على بن أبى بكر الهيتمي - منشورات مؤسسة المعارف-بيروت -
طبعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، ج ٥ ص ١٣٦. باب إظهار النعم واللباس الحسن من كتاب
اللباس، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: للإمام/زكى الدين عبد العظيم بن
عبد القوي المنذري - دار إحياء التراث العربى - بيروت- الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ -
١٩٦٨- ج ٣ ص ٥٦٧ رقم ٣١- باب الترغيب فى التواضع والترهيب من الكبر
والعجب والافتخار من كتاب الألب، كنز العمال فى سنن الأفعال والأفعال:
للعلامة/البرهان فورى - مؤسسة الرسالة - ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ج ٦
ص ٦٣٩ وما بعدها رقم: ١٧١٦٥، ١٧١٦٦ من كتاب الزينة والتجمل.



الإنسان، أو العيوب الحادثة. التي تكون نتيجة حادثة معينة ينتج عنها بعض التشوهات الخلقية.

إلا أن الشريعة الإسلامية لم تترك هذه الأحكام مطلقة للإنسان ليفعل كيفما شاء، وإنما جاءت بأحكام دقيقة محكمة لا لبس فيها، يجب على الإنسان أن يقف عند حدود هذه الأحكام لا يتخطاها بحال من الأحوال، وقد حرمت في ذلك الشأن بعض ما يطلق عليه جراحى التجميل "الجراحات التجميلية" التي يكون الغرض منها هو تغيير خلقة الإنسان التي خلقه الله عليها وارتضاها له، حيث يقوم الإنسان بإجراء هذه العمليات بدافع الغش والخداع والتدليس، لأنه يتوهم أنه يزداد جمالاً، وبدافع إطالة فترة الشباب بالنسبة للعجوز الشمطاء، وذلك تأثراً منهم بما تدفعه إلينا الثقافات الغربية، والتي تأتى كل يوم بجديد لا يحكمهم فى ذلك وازع دينى ولا أخلاقى، ولا يتأثر بها إلا ضعاف الإيمان وأصحاب النفوس المريضة.

ومن الجراحات التجميلية المحرمة: جراحات شد الوجوه والأبدان، وتكبير وتصغير الثديين، ووصل الشعر، والوشم، والوشر، وما إلى ذلك من الأشياء التي لا يكون الغرض من ورائها إلا العبث فى خلقة الإنسان التي ارتضاها له رب الإنسان، يقول المولى عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّاكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾^(١).

(١) سورة الانفطار: الآيات ٦، ٧، ٨.



يقول العلامة/ابن القيم رحمه الله:

"والعبد إذا عزم على فعل أمر فعليه أن يعلم أولاً هل هو طاعة لله أم لا، فإن لم يكن طاعة فلا يفعله إلا أن يكون مباحاً يستعين به على الطاعة، وحينئذ يصير طاعة، فإذا بان له أنه طاعة فلا يقدم عليه حتى ينظر هل هو معان عليه أم لا، فإن لم يكن معاناً عليه فلا يقدم عليه فينزل نفسه، وإن كان معاناً عليه بقى عليه نظر آخر وهو أن يأتيه من بابه، فإن آتاه من غير بابه أضاعه أو فرط فيه أو أقسد منه شيئاً. أهم^(١)."

وبناءً على ذلك فيجب على الإنسان أن يبتغي في عمله وفعله وجه الله عز وجل، وأن يبتعد عما حرمه الله سبحانه وتعالى.

وسوف أقوم بمشئة الله تعالى ببيان الحكم الشرعي لهذه العمليات "الجراحات التجميلية" المستحدثة وموقف الفقه الإسلامي منها، مع ملاحظة أنني اقتصر في هذا البحث على ما يخص الجراحات التجميلية من أحكام التجميل، نظراً لخطورتها وتطورها يوماً بعد يوم.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: رأيت من واجبي نحو المسلمين أن أقوم بالكتابة في هذا الموضوع نظراً لما له من أهمية، ولأن هناك الكثير ممن يجهلون الأحكام الشرعية لهذه الجراحات التجميلية.

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين: للعلامة/أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، طبعة دار الحديث ج ٢ ص ١٢١ وما بعدها.



ثانياً: مواجهة الدعايات الخبيثة والشعارات الزائفة التى تنادى بالحريات المطلقة التى لا حدود لها، وتأثر بها بعض المسلمين بهذه الدعايات، بل وتنفق الأموال الطائلة لإجراء هذه العمليات التى لا دافع لها سوى الغش والتزوير والتدليس والتغيير فى خلقه الله التى خلق الناس عليها.

ثالثاً: يظن البعض من الأطباء "جراحى التجميل" أن جراحات التجميل لا قيود عليها، خاصة القيود الشرعية، ويطلقون لأنفسهم العنان فى إجراء مثل هذه العمليات، حيث انتشر فى مصر ما يطلق عليه "مراكز التجميل" بصورة عشوائية، ولا هدف لها إلا التجارة فى أعضاء البشر وأبدانهم بغية الحصول على الأموال الطائلة بطرق سهلة وميسورة، مع أن هذه العمليات لها آثار وخيمة قد تؤدى فى بعض الأحيان إلى موت الشخص، ومن ذلك ما يحدث أثناء عمليات شفط الدهون وشد التجاعيد.

رابعاً: جمع الأحكام الشرعية الخاصة بهذا الموضوع، حيث إنها متناثرة فى أبواب عدة من أبواب الفقه الإسلامى، وذلك تيسيراً وتسهيلاً على المسلمين، وحاجة المجتمع إلى ذلك عند الرجوع إلى معرفة هذه الأحكام.

لهذه الأسباب وغيرها استخرت الله سبحانه وتعالى فى الكتابة فى هذا الموضوع، واخترت له اسماً أسميته: "الأحكام الفقهية للجراحات التجميلية فى الفقه الإسلامى - دراسة مقارنة".

وقد قسمته إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: بينت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختيارى له، وخطة البحث.

التمهيد: بينت فيه المقصود بالجراحات التجميلية لغة واصطلاحاً.



المبحث الأول: جراحات التجميل الضرورية والمشروعة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الجراحات التجميلية لإزالة العيوب الخلقية.

المطلب الثاني: الجراحات التجميلية لإزالة الشوهات الناتجة عن

الحوادث والحروق.

المطلب الثالث: الجراحات التجميلية المشروعة.

المبحث الثاني: جراحات التجميل الاختيارية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تجميل الشعر بالوصل أو الزرع.

المطلب الثاني: تجميل الجسم ببعض العلامات والألوان.

المطلب الثالث: تجميل قوام الأعضاء.

المبحث الثالث: مسئولية الطبيب عن الجراحات التجميلية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المسئولية الطبية عن الجراحات التجميلية.

المطلب الثاني: واجبات وآداب الطبيب.

خاتمة البحث: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال

البحث، وفهرس المراجع، وفهرس لموضوعات البحث.

وبعد: فالله أسأل أن ينفع بهذا البحث كل من قرأه، ويكتب لى

أجره، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه أجمعين.

دكتور

عبد الفتاح بهيج عبد الدايم على العواري

مدرس الفقه بكلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر بأسوط



مَهَيِّدًا

التعريف بالجراحات التجميلية:

قبل الحديث عن الأحكام الفقهية للجراحات التجميلية، وجدت من الأهمية بمكان أن أبين المقصود بالجراحات التجميلية، وبناء على ذلك فإننى سوف أقوم بمשיئة الله تعالى ببيان معنى الجراحة الطبية، ثم بيان المقصود بالجراحة التجميلية.

أولاً: مفهوم الجراحة الطبية:

معنى الجراحة لغة:

مأخوذة من الجرح وهو الفعل، يقال: جرحه جرحاً، أي أثر فيه بالسلاح، والاسم: الجرح بالضم، والجمع، اجراح وجروح وجراح، والجراحة اسم للضربة أو الطعنة، والجمع جراحات وجراح^(١).

هذا ولقد درج بعض الفقهاء فى كتبهم على إطلاق لفظ الجراحات على الباب الخاص بالقتل والجراح، وذلك مثل ما نص عليه صاحب البهجة فى شرح التحفة حين قال: "فصل فى الجراحات:.. المفرد لفظان أحدهما: جراحة بكسر الجيم والهاء فى آخره وجمعه جراحات وجراح بوزن كتاب، وثانيهما: جرح بضم فسكون وجمعه جروح، قال تعالى:

(١) لسان العرب: لابن منظور - ج ١ ص ٥٨٦ مادة (جرح) طبعة دار المعارف.



﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(١)، والمراد به فى الترجمة ما يشمل القطع والكسر والقفاء وإتلاف المعانى من السمع. أهـ^(٢).

وبناء على ذلك فالمعنى اللغوى واضح فى الجراحة الطبية على أساس أنها تشتمل على قطع الأعضاء أو بترها، وأحياناً شق الجلد بمبضع الجراحة، وهذا المبضع له نفس الحكم بالنسبة للسلاح.

معنى الجراحة اصطلاحاً:

هى فرع الطب المتخصص فى علاج الأمراض بالعمليات الجراحية وما إليها، وتشمل الجراحة العمليات الكبيرة والصغيرة، وبعض الوسائل الأخرى التى لا يستعمل فيها المبضع^(٣).

(١) سورة المائدة: جزء من الآية ٤٥.

(٢) البهجة فى شرح التحفة: لأبى الحسن على بن عبد السلام التسولى - صححه/محمد عبد القادر شاهين - ج ٢ ص ٦٣٣ - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - دار الكتب العلمية - بيروت، حلى المعاصم لبنى فكر ابن عاصم: للإمام/أبى عبد الله محمد بن محمد التاودى - ج ٢ ص ٦٣٣ - مطبوع مع البهجة فى شرح التحفة، شرح ميلارة الفاسى: للشيخ/أبى عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المالكي صححه/عبد اللطيف حسن عبد الحميد - ج ٢ ص ٤٨٢ - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م - دار الكتب العلمية - بيروت، تحفة الحكام فى نكت العقود والأحكام: لأبى بكر محمد بن عاصم الأندلسى - ج ٢ ص ٤٨٢ - مطبوع مع شرح ميلارة الفاسى، حاشية المعداني: للعلامة/ أبى علي الحسن بن رحال المعداني - ج ٢ ص ٤٨٢ - مطبوع مع شرح ميلارة الفاسى.

(٣) الموسوعة الطبية الحديثة: تأليف مجموعة من علماء هيئة المطبعة الذهبية - ج ٥

ص ٦٤٠ الناشر: مؤسسة سجل العرب.



ثانياً: مفهوم الجراحة التجميلية:

التجميل لغة: مأخوذ من الجمال، وفي ذلك يقول صاحب لسان العرب: "الجمال: مصدر الجميل، والفعل جمل، ومنه قوله عز وجل ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾^(١)، أى: بهاء وحسن.. والجمال بالضم والتشديد: أجمل من الجميل، وجمله: أى زينه. أهـ"^(٢).
التجميل اصطلاحاً:

تعرف جراحة التجميل عند أهل الطب بأنها:

"جراحة تجرى لتحسين منظر جزء من أجزاء الجسم الزاهرة أو وظيفته، إذا ما طرأ عليه نقص أو تلف أو تشويه"^(٣).

وعرفها البعض الآخر بقوله:

هي: جراحة تحسّن المظهر، وجراحة تجديد الشباب، ويعنى التحسين تحقيق الشكل الأفضل، أى الاقتراب من الجمال، وبما أن الشباب هو أحد مقومات الجمال، فإن تجديده يعنى الاقتراب من الجمال^(٤).

(١) سورة النحل الآية ٦.

(٢) لسان العرب لابن منظور: ج ١ ص ٦٨٥ مادة "جمل"، المعجم الوسيط: إصدار مجمع اللغة العربية - الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث - ج ١ ص ١٣٦ مادة (جمل).

(٣) الموسوعة الطبية الحديثة: مرجع سابق - ج ٥ ص ٦٤٥.

(٤) د/حسين القزويني: فن جراحة التجميل - ص ١٥ مشار إليه فى كتاب: أحكام الزينة من إعداد/ عبير بنت على المديفر - ج ٢ ص ٧٣١ - المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالى - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.



وبناء على ما سبق يتبين أن الهدف من جراحة التجميل قد يكون من أجل تحسين منظر أحد أجزاء الجسم، نتيجة لما طرأ عليه من نقص أو تلف، وهو ما يكون ضرورياً لهذه الحالة، وهذا ما أشار إليه التعريف الأول.

وقد يكون الهدف من جراحة التجميل هو تحسين المظهر وتجديد الشباب، مثل عمليات شد الوجه، وقوام الأعضاء، وتغيير الملامح، وهو ما يكون غير ضروري، وإنما اختياري وهو ما أشار إليه التعريف الثاني.

وعلى ذلك يمكن وضع تعريف جامع لجراحة التجميل:

هي تلك العمليات التي يراد منها علاج بعض العيوب الخلقية، أو التي تكون ناتجة عن بعض الحوادث والحرائق، وذلك لعلاج المريض بدنياً ونفسياً، وقد يراد منها تجميل وتحسين بعض أعضاء الجسم ليكون أفضل مما هو عليه، وذلك التماساً للحسن والجمال.

وسوف نتكلم بمشيئة الله تعالى عن ذلك تباعاً بشئ من التفصيل.



المبحث الأول

جراحات التجميل الضرورية والمشروعة

تمهيد:

يقصد بهذا النوع من الجراحات هي تلك العمليات التي يقدم عليها الإنسان - رجل كان أو امرأة- لعلاج عيب، عادة ما يتسبب ذلك العيب في إيذائه بدنياً أو نفسياً، ويصاحبه ألم شديد بحيث لا يستطيع الشخص تحمل هذه الآلام، ومن ثم لا يجد القدرة على القيام بعمله وأداء وظيفته على النحو المطلوب منه، وذلك كله إذا لم يعالج من هذه الآلام.

وبناء على ذلك فإن الذي يؤذى الإنسان قد يكون عيباً خلقياً، وذلك كأن يكون للإنسان أصبع زائدة تعيقه عن العمل، أو سناً طويلة تؤذيه في الأكل، وقد يكون ذلك العيب ناتجاً عن الحوادث أو الحروق، فيكون القصد من وراء هذه الجراحة إزالة التشوهات الناتجة عن تلك الحوادث أو الحروق.

وعليه فإن هذه الجراحات الغرض منها هو التداوي، فتكون ضرورية لصاحبها لإزالة التشوهات التي لحقت به.

أيضاً هناك جراحات تجميلية شهدت أدلة الشرع بجوازها، وإن كان هناك بعض الفقهاء لم يقولوا بجوازها، وذلك مثل عملية ثقب الأنثى للتحلى.

لذا فبنتى سوف أقوم بمشيئة الله تعالى بتقسيم هذا المبحث إلى

ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الجراحات التجميلية لإزالة العيوب الخلقية.

المطلب الثاني: الجراحات التجميلية لإزالة التشوهات الناتجة عن الحوادث والحروق.

المطلب الثالث: الجراحات التجميلية المشروعة.



المطلب الأول

الجراحات التجميلية لإزالة العيوب الخلقية

المقصود بهذه الجراحات: هي ما ندعوا إليها الحاجة للتداوى من إصلاح العيوب الخلقية التى يولد بها الإنسان منذ الصغر، وتسبب لصاحبها أذى نفسياً ويمكن لحذاق الأطباء أن يعيدوا الحال إلى وضعه الطبيعى بقدر الإمكان^(١).

ونلك مثل: الحنك المفلوج، والثفة المفلوجة، والأصابع الزائدة، ويطلق عليها البعض "جراحات التجميل الضرورية"^(٢) ومن ذلك أيضاً: الأصابع المتجاورة فى اليد، وعيوب صيوان الأذن، وفتحة مجرى البول السفلية فى الذكر^(٣).

وسوف أقوم بعون الله تعالى ببيان الحكم الشرعى لعمليات التجميل التى تجرى لقطع أو إزالة هذه الزوائد.

(١) د/محمود محمد عبد العزيز الزينى: مسئولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية الزنق العزى فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى ص ٩٠ - مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية.

(٢) الموسوعة الطبية الحديثة: مرجع سابق - ج ٥ ص ٦٤٦-٦٤٧.

(٣) د/ماجد عبد المجيد طهوب: جراحة التجميل بين المفهوم الطبى والممارسة - بحث مقدم إلى ندوة "الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية" المنعقدة بالكويت بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤٠٧هـ - ١٨ إبريل ١٩٨٧م - الطبعة الثانية ١٩٩٥م - ص ٤٢٠. وسيشار إليه فيما بعد د/ماجد طهوب: جراحة التجميل بين المفهوم الطبى والممارسة.



أقول وبالله التوفيق:

الأعضاء الزائدة في الإنسان سواء أكان رجل أو امرأة التي يراد قطعها أو إزالتها عن طريق عمليات التجميل، إما أن يولد بها الإنسان، وإما أن تكون حادثة له بعد الولادة، وذلك نتيجة مرض معين.

وعلى ذلك يمكن تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول:

حكم قطع الزوائد التي يولد بها الإنسان.

الفرع الثاني:

حكم قطع الزوائد الحادثة بعد الولادة.



الفرع الأول

حكم قطع الزوائد التي يولد بها الإنسان

اختلف الفقهاء في حكم قطع الزوائد التي يولد بها الإنسان، وكلامهم في هذه المسألة ينبئ عن وجود ثلاثة أقوال:

القول الأول:

هذه الزوائد تعتبر عيباً ونقصاً في أصل الخلقة وأمر غير معهود، ومن ثم يجوز إزالة هذا العيب والنقص إذا كان الغالب فيه النجاة، أما إذا كان الغالب في ذلك الهلاك فلا يجوز قطع هذه الأشياء للزائدة.

ذهب إلى هذا القول: الحنفية^(١) وجمهور المالكية^(٢)

(١) الفتاوى الحنفية: للإمام/ فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني - بهامش الفتاوى الهندية - ج ٣ ص ٤١٠ وما بعدها - الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، وجاء فيها: لو في الفتاوى إذا أراد أن يقطع أصبعاً زائدة أو شيئاً آخر قال أبو نصر رحمه الله: إن كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فإنه لا يفعل، لأنه تعرض للنفس للهلاك، وإن كان الغالب هو النجاة فهو في سعة من ذلك... والمختار هو الأول، إلا أن يخاف التعدي أو وهناً في اليد. أهـ.

(٢) شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل: للشيخ/محمد عليش- ج ٤ ص ٤١٧- مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا- وجاء فيها: "ابن شعبان: في السن للزائدة الاجتهاد، قلت: فيه نظر.. لأن أرش الحكومة والاجتهاد إنما يتصور في النقص، وربما كان قلع الزائد لا يوجبه، أو يوجب زيادة فيكون كخصاء العبد يزيد في قيمته، وقد جرى على الأصبع للزائدة وجميع ما في الفم من الأسنان. أهـ، جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة خليل: للشيخ: صالح عبد السميع الأبى الأزهري - ج ٢ ص ٢٧٠ - الطبعة الثانية ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م - مطبعة مصطفى البابي الحلبي، حاشية السوقي على الشرح الكبير: للعلامة/محمد عرفة السوقي - ج ٤ ص ٢٧٨ طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، الشرح الكبير بهامش حاشية السوقي عليه: لأبي البركات سيدي أحمد الدردير ج ٤ ص ٢٧٨ طبعة دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي.



والشافعية^(١) والحنابلة^(٢) والظاهرية^(٣).

القول الثاني:

لا يجوز قطع الأعضاء الزائدة، لأن ذلك يعد من تغيير خلق الله، إلا إذا حصل من عدم إزالتها ضرر وأذية فإنه في هذه الحالة يجوز قطعها وإزالتها.

ذهب إلى هذا القول: الإمام الطبري رحمه الله^(٤).

(١) معنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: للإمام الجليل/محمد الشرييني الخطيب ج ٤ ص ٢٠٠ - ط ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - وجاء فيها: لمستقل: بأمر نفسه وهو الحر البالغ العاقل... ولو سفيهاً قطع سلعة... وله فعل ذلك بنفسه وبنائبه، لأن له غرض في إزالة الثمين، إلا سلعة مخوفة.. أما التي خطر تركها أكثر أو القطع والترك سيان فيجوز له قطعها على الصحيح في الأولى. أهـ، نهاية المحتاج على شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي: للشيخ/شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي - ج ٨ ص ٣٢ وما بعدها - الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م - مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٢) المعنى: للعلامة/موفق الدين محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة - ج ٩ ص ٦٣٩ وما بعدها - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - دار الفكر - بيروت - وجاء فيه [لأن هذه الزوائد لا جمال فيها، إنما هي شين في الخلقة، وعيب يرد به المبيع، وتتقص به القيمة، فكيف يصح قياسه على ما يحصل به الجمال؟ ثم لو حصل به جمال ما لكنه يخالف جمال العضو الذي يحصل به تمام الخلقة. أهـ].

(٣) للمحلي: للإمام/أبي محمد علي بن أحمد بن سعد بن حزم ج ١٠ ص ٤٤٤ - مطبعة دار الأفاق الجديدة - بيروت - وجاء فيه "فيُنظر فإن قامت بينة أو علم الحاكم أن تلك اليد لا يرجى لها برؤ ولا توقف وأنها مهلكة ولا بد ولا دواء لها إلا القطع فلا شيء على القاطع، وقد أحسن لأنه دواء، وقد أمر رسول الله - ﷺ - بالمداواة. أهـ".

(٤) يقول الإمام الطبري رحمه الله: "لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقص، التماس الحسن لا للزوج ولا لغيره، كمن تكون مقرونة -



القول الثالث:

يحرم مطلقاً قطع هذه الزوائد.

ذهب إلى هذا القول: بعض الحنابلة^(١) والقاضى عياض رحمه الله^(٢).

«الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلج أو عكسه، ومن تكن لها من زائدة فتقلعها أو طويلة فتقطع منها .. فكل ذلك داخل فى النهى، وهو من تغيير خلق الله تعالى. قال: ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذية كمن يكون لها من زائدة أو طويلة تعيقها فى الأكل، أو أصبع زائدة تؤذيها أو تؤلمها فيجوز ذلك، والرجل فى هذا الأخير كالمرأة. أ هـ نقل ذلك الراى عن الإمام الطبرى: الإمام/ أحمد بن على بن حجر العسقلانى: فتح البارى بشرح صحيح البخارى - ج ١٠، ص ٤٢٩ دار النقوى للتراث، الجامع لأحكام القرآن: للإمام أبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى - ج ٥، ص ٣٩٣ - ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، دار إحياء التراث العربى - بيروت.

(١) كتاب الفروع: لأبى عبد الله محمد بن مفلح - ج ١ ص ١٣٤ - الطبعة الرابعة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - عالم الكتب، كتاب الفناع عن متن الإقناع: للشيخ/ منصور بن يونس بن إدريس البهوتى - راجعه/ الشيخ/ هلال مصيلحى - ج ١ ص ٨١ مكتبة النصر الحديثة، الإتصاف فى معرفة لأراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل: للعلامة/ علاء الدين أبى الحسن على بن سليمان المرداوى - ج ١ ص ١٢٥ - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - دار إحياء التراث العربى.

(٢) يقول القاضى عياض رحمه الله: «أن من خلق بأصبع زائدة أو عضو زائد لا يجوز له قطعه ولا نزعه، لأنه من تغيير خلق الله. أ هـ».

الجامع لأحكام القرآن: للقرطبى - ج ٥ ص ٣٩٣.



الأدلة:

أدلة القول الأول: استدلال أصحاب القول الأول:

بأن إجراء مثل هذه العمليات إذا كان الغالب فيها الهلاك والضرر لمن أجريت له فلا يجوز القيام بها، لأن في ذلك تعريض النفس للهلاك، أما إذا كان الغالب هو النجاة وتخفيف الآلام فهو في سعة من ذلك^(١).

وعلى ذلك فإنه يجوز قطع هذه الزوائد وإزالتها، لأنه مما لا شك فيه أن هذه الزوائد تسبب لصاحبها آلاماً نفسية ومعنوية، ولأن الأصل في الأشياء الإباحة، إلا إذا كان هناك دليل يمنع هذه الإباحة وينقلها إلى غير الإباحة، ولا دليل هنا يمنع من مثل هذه الأشياء.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما روى عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: "لعن الله الواشمات^(٢) والمستوشمات^(٣) والنامصات

(١) الفتاوى الخانية: ج ٣ ص ٤١٠.

(٢) الواشمة: هو أن تغرز إبرة ونحوها في كنفها أو شفتها أو نحوهما من بدنهما حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل والنورة فيخضر.

سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: للإمام/ محمد بن إسماعيل الصنعاني- تحقيق/ الشيخ محمد الدالي بلطة - ج ٣ ص ٢٥٣ - ط ١٤٢٢ هـ - ١٩٩٢ م - المكتبة العصرية - بيروت.

(٣) المستوشمة: وهي الطالبة لذلك.

المصدر السابق نفسه.



والمتنمصات^(١) والمتفلجات^(٢) للحسن المغيرات خلق الله.... أهـ^(٣).

وجه الدلالة من الحديث:

أن الحديث فيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن، أما لو احتيج إليه لعلاج أو عيب في السن ونحوه فلا بأس^(٤).

وعلى ذلك فيكون قطع الزوائد حراماً، لأنه من تغيير خلق الله، أما إذا كان ذلك القطع سوف يؤدي إلى تخفيف الآلام ورفع الأذى الذي يسببه ذلك الجزء الزائد فلا بأس في ذلك^(٥).

(١) النامصة: هي التي تزيل الشعر من الوجه، والمنتنصة هي التي تطلب فعل ذلك بها. شرح النووي على صحيح مسلم: للإمام/ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي - ج ٧ ص ٢٩١ وما بعدها - مكتبة الإيمان بالمنصورة.

(٢) المتفلجات: أي مقلجات الأسنان. بأن تبرد ما بين أسنانها الثنايا والرباعيات، وتقلع ذلك العجوز ومن قاربعتها في السن إظهاراً للصغر وحسن الأسنان. شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٢.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي: للعلامة/ أبي الحسين مسلم بن الحجاج - ج ٧ ص ٢٨٨ - باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة... من كتاب اللباس والزينة - رقم ٢١٢٥ - وانظر له -، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ج ١٠ ص ٤٢٩ رقم ٥٩٣٩ - باب المتنمصات من كتاب اللباس - دار النقوى للتوزيع والنشر، سبل السلام للصنعاني: ج ٣ ص ٢٥٣ رقم ١٠ - باب عشرة النساء من كتاب النكاح.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي - ج ٥ ص ٣٩٣ بتصرف.



أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بالحديث السابق ذكره، لأن ظاهر الحديث يدل دلالة قاطعة على عدم جواز تغيير خلق الله من الهيئة التي خلقها الله تعالى عليها، وإذا قيل بجواز قطع هذه الزوائد فيعتبر ذلك تغييراً لخلق الله تعالى^(١).

الرأي الراجح:

بعد عرض أقوال الفقهاء في مسألة قطع الزوائد التي يولد بها الإنسان، فإنه يترجح في نظري ما ذهب إليه أصحاب القول الأول الذين ذهبوا إلى إباحة هذه العمليات إذا كان الغالب فيها النجاة من الهلاك، أما إذا غلب على الظن أن في قطع هذه الزوائد ما يسبب الضرر والأذى فلا يجوز إجراء مثل هذه العمليات.

وذلك لأن هذه الزوائد تعتبر نقص وعيب في الخلقة المعهودة، وإزالة هذه الزوائد من شأنه أن يزيل هذا النقص والعيب، ومن ثم فإنه يجوز إجراء مثل هذه العمليات، لأن ذلك لا يعتبر من تغيير خلق الله سبحانه وتعالى، وذلك لما يأتي:

أولاً: توافر الأدلة الشرعية الدالة على إباحة التداوي والمعالجة الطبية، ومن ذلك ما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء. أهـ"^(٢).

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ١٥٣ رقم ٥٦٧٨ باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء من كتاب الطب.



ثانياً: يجوز فعل الجراحة الطبية إذا وجد سبب مبيح لفعلها، وجراحة التجميل بقصد التداوي داخلة فيها بجامع وجود الحاجة في كل^(١).

ثالثاً: إزالة التشوهات التي ربما تكون قد حدثت في أثناء الحمل بسبب عقار أو غيره، وكذلك إزالة ما يخالف أصل الخلقة كالأصبع السادسة والزيادات اللحمية وغيرها، لا تدخل في باب تغيير خلق الله سبحانه وتعالى^(٢).

رابعاً: يرى البعض^(٣) أنه إذا كان الإمام الطبري رحمه الله قد حصر الاستثناء في جواز قطع السن الزائدة أو قطع شيء من طولها إذا كان بقاؤها يؤلمه، يبدو أنه حصر الألم في الألم المادي، ولكن أرى توسيع مفهوم الألم أو الضرر بالأذى أو الضرر المعنوي، وبالتالي يجوز للمرأة قلع السن أو قطع شيء من السن الطويلة لإزالة منظرهما غير الجميل، الذي يسبب لها الألم المعنوي، وإن حصل لها بذلك شيء من التحسين والتجميل.

(١) د/محمد خالد منصور: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي ص ١٨٧ وما بعدها - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م - دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن.

(٢) أبو مالك كمال بن السيد سالم: صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة - ج ٣ ص ٦٧ بتصرف - ط ٢٠٠٣م - المكتبة التوفيقية بالقاهرة.

(٣) د/عبد الكريم زيدان: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية - ج ٣ ص ٤٠٩ رقم ٢٧٥٠ - الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - مؤسسة الرسالة - بيروت.



خامساً: أن هذا الرأي هو ما أخذ به مجمع الفقه الإسلامي بمنظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمره الرابع المنعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٣-١٨ جمادى الآخر ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م وجاء فيه:

"يجوز نقل العضو من مكان من جسم الإنسان إلى مكان آخر من جسمه، مع مراعاة التأكد من أن النفع المتوقع من هذه العملية أرجح من الضرر المترتب عليها، وبشرط أن يكون ذلك لإيجاد عضو مفقود، أو لإعادة شكله أو وظيفته المعهودة له، أو لإصلاح عيب أو لإزالة تمامة تسبب للشخص أذى نفسياً أو عضوياً. أهـ" (١).

سادساً: هذا الرأي هو ما أخذت به "ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية" المنعقدة في الكويت بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤٠٧هـ - ١٨ إبريل ١٩٨٧م، حيث جاء في توصيات الندوة:

"الجراحات التي يكون الهدف منها علاج المرض الخلقي والحادث بعد الولادة لإعادة شكل أو وظيفة العضو السوية المعهودة له جائزة

(١) د/مصطفى أحمد إبراهيم حماد: فتاوى مجامع الفقه الإسلامي في القضايا الفقهية المعاصرة ص ٢٠٣ - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م - مكتبة الصفا والمروة بأسنوط.



شرعاً، ويرى الأكثرية أنه يعتبر في حكم هذا العلاج إصلاح عيب أو دمامة تسبب للشخص أذى عضوياً أو نفسياً. أهـ^(١).

وخلاصة القول: أن الزوائد التي يولد بها الإنسان عيب ونقص في الخلقة المعهودة ومن ثم يجوز قطعها ولكن بشروط:

١- أن تكون زائدة على الخلقة المعهودة، كوجود أصبع سادس في اليد أو الرجل.

٢- أن تؤدي إلى ضرر مادي أو نفسي لصاحبها.

٣- أن يأذن صاحبها أو وليه في القطع.

٤- أن لا يترتب على قطعها ضرر أكبر كتلف عضو أو ضعفه^(٢).

(١) ثبت كامل لأعمال ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية - المنعقدة بتاريخ السبت ٢٠ شعبان ١٤٠٧هـ - الموافق ١٨ إبريل ١٩٨٧م - بدولة الكويت - الطبعة الثانية ١٩٩٥م - ص ٧٥٦.

(٢) د/محمد عثمان شبير: أحكام جراحة التجميل - بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت - العدد التاسع - السنة الرابعة - ربيع الآخر ١٤٠٨هـ - ديسمبر ١٩٨٧م - ص ٢٠٣.



الفرع الثاني

حكم قطع الزوائد الحادثة بعد الولادة

المقصود بهذه الزوائد التي لم تكن موجودة في أصل الخلقة، وإنما حدثت للشخص بعد الولادة، نتيجة مرض معين، ومن ثم أباح الفقهاء قطعها^(١)، لأن ذلك يعتبر من التداوي المأذون فيه، وذلك لما يأتي:

أولاً: ما روى عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أنه قال:

«لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله... الحديث»^(٢).

(١) الفتاوى الخانية: ج ٣ ص ٤١٠ وجاء فيها: "رجل له سلعة أو حجر فلراد أن يستخرجه ويخاف منه الموت، قال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: إن كان فعله أحد فنجاً فلا بأس بأن يفعل لأنه يكون معالجة، ولا يكون تعريضاً للهلاك. أه"، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٠٠، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في فقه مذهب الإمام الشافعي: للشيخ/أبي زكريا - محي الدين شرف النووي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ص ١٣٥ وما بعدها وجاء فيه: "ولمستقل قطع سلعة إلا مخوفة لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر. أه"، منبج الطلاب: للشيخ/ زكريا الأنصاري - بهامش منهاج الطالبين وعمدة المفتين - ص ١٣٠ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، المغني لابن قدامة: ج ١٠ ص ٣٤٤ وجاء فيه: "وإن قطع طرفاً من إنسان فيه أكلة أو سلعة بإذنه، وهو كبير عاقل فلا ضمان عليه. أه"، المحلى: لابن حزم الظاهري: ج ١٠ ص ٤٤٤.

(٢) سبق تخريج الحديث: ص ١٧.



وجه الدلالة من الحديث:

يقول الإمام النووي رحمه الله في ذلك:

"المتفجلات للحسن: معناه يفعلن ذلك طلباً للحسن، وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن، أما لو احتاجت إليه لعلاج أو عيب في السن ونحوه فلا بأس. أمـ"^(١).

ثانياً: القياس على قطع السلعة^(٢) والتؤلول^(٣) والخراج، فإذا كان الفقهاء قد أباحوا^(٤) قطع هذه الأشياء، فيجوز إجراء مثل هذه العمليات، وذلك لإزالة العيب بعد الولادة، لأن ذلك العيب أو النقص لم يكن موجوداً في أصل الخلقة، وإنما حدث بعد الولادة نتيجة مرض معين.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٢.

(٢) السلعة: غدة بين اللحم والجلد تظهر في البدن كالجوزة، وتكون في الرأس والبدن. المغني لابن قدامة: ج ١ ص ٣٤٥.

(٣) التؤلول: هو خراج يكون بجسد الإنسان له نتو وصلابة واستدارة، وقد ثأل الرجل ثألاً إذا خرجت به الثأليل.

المغرب في ترتيب المغرب: للإمام/ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي - ص ٦٥ باب [الناء المثناة] - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت، المنجد في اللغة والأعلام: ص ٦٨ باب (الناء) - الطبعة الرابعة والثلاثون ١٩٩٤م - دار المشرق - بيروت.

(٤) الفتاوى الخاتية: ج ٣ ص ٤١٠، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٠٠، نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٣٢، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: للشيخ/ أبو يحيى زكريا الأنصاري - ج ٢ ص ١٦٨ - الطبعة الأخيرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م - مطبعة البابي الحلبي.



ثالثاً: هذا هو ما استقر عليه رأي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية في معرض جوابها عن سؤال ورد إليها من شاب يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة، ويشكو من أنه قد حدث له بروز فى الثديين، وأن هذا البروز واضح حتى من تحت الملابس، وقد سأل الأطباء عن إمكانية إزالة هذا البروز، فكان الرد أنه يمكن بسهولة عن طريق إجراء عملية جراحية تجميلية، فهل يجوز إجراء مثل هذه العملية، علماً بأن هذا البروز يسبب له الإحراج أمام الآخرين؟.

وكان جواب اللجنة الدائمة كالآتي:

"يجوز لك إجراء عملية التجميل لإزالة هذا البروز إذا غلب على الظن نجاح العملية، ولم ينشأ ضرر يزيد على فائدتها أو يساويه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه. اللجنة الدائمة. أهـ^(١).

وبناء على ذلك فإن هذه الحالة تدخل فى مسألة الزوائد الحادثة بعد الولادة، والتي لم تكن معهودة فى أصل الخلقة، حيث أن المعهود هو بروز الثديين للإناث فقط، أما الرجال فهذا شئ نادر الحدوث، فيكون سبب هذا البروز عند الرجال هو حدوث مرض أو تقلبات فى أجهزة الإنسان العصبية والعضلية، ومن ثم فكان لابد من إباحة التدخل الجراحي

(١) فتاوى إسلامية: لأصحاب الفضيلة الشيخ/عبد العزيز بن عبد الله بن باز - الشيخ/محمد بن صالح بن عثيمين - الشيخ/عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين - إضافة إلى اللجنة الدائمة وقرارات المجمع الفقهي - جمع وترتيب /محمد بن عبد العزيز المسند - ج ٤ ص ٤١٢ وما بعدها - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - دار الوطن - الرياض.



فى هذه الحالة وما يشابهها، وذلك لرفع الحرج وتخفيف الألم عن صاحبها، وإزالة العيب الذى يسبب آلاماً إن لم تكن عضوية فعلى الأقل آلاماً نفسية، وهى لا تقل فى تقديرى عن الآلام العضوية، إن لم تزد عليها، ولكن هذا لا يجوز كما سبق القول على إطلاقه، وإنما يجب أن يكون الغالب فى إجراء هذه العمليات هو النجاة، أما إذا كان سوف يترتب على إجرائها ضرر للشخص - رجلاً كان أو امرأة-، وأن هذا الضرر المترتب على إجراء هذه العملية أكثر من الفائدة التى سوف تعود على الشخص أو مساوٍ لها، فعند ذلك لا يجوز إجراء مثل هذه العمليات.

وعليه فإنه يجوز إجراء الجراحة التجميلية إذا كانت لحاجة، كإزالة عيب خلقى أو مكتسب إذا كان الإنسان يتضرر منه نفسياً أو عضوياً^(١).

(١) د/محمد عبد الغفار الشريف: بحوث فقهية معاصرة - ج ٢ ص ١٩٢ - الطبعة

الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - دار ابن حزم للطباعة والنشر - بيروت.



المطلب الثاني

الجراحات التجميلية لإزالة التشوهات الناتجة عن الحوادث والحروق

قد يصاب الشخص بقدر من التشوهات في الوجه أو أي جزء آخر ظاهر من البدن، وذلك نتيجة بعض الحوادث أو الحرائق المتكررة، وعلى سبيل المثال ما تحدثه - أنبوبة البوتاجاز - وغيرها، مما يترتب على ذلك من إصابة الشخص بآلام بدنية ونفسية لا تطاق، وذلك لأن التشويه الذي يحدث نتيجة هذا الحادث أو الحريق قد لا يحتمله الشخص، ويكون ذلك سبباً في إغراض الناس عنه وعدم الاختلاط به.

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد في الوقت الحاضر مراكز عديدة ومتخصصة في علاج هذه التشوهات الناتجة من الحوادث أو الحرائق، وهذه المراكز أو الأقسام موجودة بأغلب المستشفيات الكبيرة، ويطلق عليها اسم "أقسام جراحة التجميل"، وأصبح في الإمكان إنقاذ المرضى المصابين بهذه التشوهات بنسبة تصل إلى ٩٠% من سطح الجسم أحياناً، ويقوم على هذا العمل فريق متكامل من الأطباء والتعاون فيما بينهم على شفاء المريض والوصول به إلى أحسن حال ممكن، ويحتاج المريض بعد شفاء الحروق والتشوهات لمتابعة وعلاج يتضمن في بعض الحالات إجراء عمليات مختلفة للتشوهات في الجلد أو العطل الوظيفي في حركة المفاصل^(١).

(١) د/ماجد طهوب: جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة - مرجع سابق - ص ٢٠٤ بتصرف.



وبناء على ذلك فإن هذه العمليات أصبحت ضرورية لعلاج هذه الحالات التي تسبب لصاحبها آلاماً نفسية زيادة على الآلام البدنية قد تؤدي في النهاية إلى الانتحار عند بعض الأفراد، وذلك لا يحدث أحياناً إلا عند ضعاف الإيمان الذين لا يؤمنون بقضاء الله تعالى، ولكن ما دام أنه أصبح من الممكن إزالة هذه التشوهات بإجراء بعض عمليات التجميل، فهل يجوز شرعاً القيام بمثل هذه العمليات لعلاج هذه التشوهات التي نجمت عن الحوادث أو الحروق؟ أقول وبالله التوفيق.

اتفق الفقهاء^(١) على جواز علاج هذه التشوهات التي تصيب الوجه، أو أي عضو ظاهر من البدن، مثل تركيب بعض الأعضاء الصناعية، كمن قطع أنفه في حادث أو تشوه وجهه، وذلك لما يأتي:

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للعلامة/علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفى - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - دار الكتاب العربى - بيروت - ج ٥ ص ١٣٢ وجاء فيه "وكذا لو جدد أنفه فاتخذ أنفاً من ذهب لا يكره بالاتفاق، لأن الأنف ينتن بالفضة، فلا بد من اتخاذه من ذهب، فكان فيه ضرورة فسقط اعتبار حرمة، وقد روى أن عرفة أصيب أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورق فأنقذ فأمره سيدنا رسول الله - ﷺ - أن يتخذ أنفاً من ذهب. أهـ"، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: للعلامة/عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي - طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت - ج ٢/٥٣٦، بدر المتقى في شرح الملتقى: هامش مجمع الأنهر دار إحياء التراث العربى - ج ٢ ص ٥٣٦، جواهر الإكليل: ج ١ ص ١٢٨ وجاء فيه "أو كان الحل الجائر لرجل اتخذه لنفسه كخاتم وأنف وأسنان. أهـ"، الشرح الكبير للدردير: بهامش حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦٠، الشرح الصغير: لسيدى أحمد بن محمد بن أحمد الدرديز - هامش بلغة السالك لأقرب المسالك - الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م - مطبعة مصطفى البابى الحلبي - ج ١ ص ٢٤-٢٥ =



=المجموع شرح المذهب: للإمام/أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي - طبعة دار الفكر- ج ١ ص ٢٥٦، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشيخ/ شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب - الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ج ١ ص ٢٠٥ وجاء فيه "إلا الأنف إذا جدع فإنه يجوز أن يتخذ من الذهب، لأن بعض الصحابة قطع أنفه في غزوة فاتخذ أنفاً من فضة فأنتن عليه، فأمره -عليه السلام- أن يتخذه من ذهب. أه"، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: ج ١ ص ١١٠، منهاج الطالبين وعمدة المفتين: ص ٣١، المغني لابن قدامة: ج ٢ ص ٦٠٧ وجاء فيه "وأما الذهب فيباح منه ما دعت الضرورة إليه كالأنف في حق من قطع أنفه. أه"، الشرح الكبير على متن المقنع: للشيخ/شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة المقدسي- مطبوع مع المغني لابن قدامة - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م - دار الفكر - بيروت- ج ٢ ص ٦٢٠، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: للشيخ/محمد بن علي الشوكاني- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م- تحقيق/ محمود إبراهيم زايد- دار الكتب العلمية - بيروت- ج ٤ ص ١٢٥ وجاء فيه (فقد وقع الإذن منه -عليه السلام- باتخاذ أنف من ذهب، لمن ذهب أنفه في بعض الحروب، وهو حسن. أه"، كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: للإمام/أحمد بن يحيى بن المرتضى - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ج ٥ ص ٣٦٢، عيون الأزهار في الأئمة الأطهار: للعلامة/أحمد بن يحيى بن المرتضى- تعليق/الشيخ الصادق موسى - الطبعة الأولى ١٩٧٥م- دار الكتاب اللبناني- بيروت، ص ٤١٧، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال: للعلامة/ عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي - ط ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م- إصدار وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان - ج ٦ ص ٢٦٩ وجاء فيه "ذكر القطب في بعض أجوبته أنهم أجازوا اتخاذ الأنف والأسنان وشدن من الفضة أو الذهب. أه".



أولاً: ما روى عن عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرفة بن سعد أصيب أنفه يوم "الكلاب" ^(١) -بضم الكاف- في الجاهلية، فأتخذ أنفاً من ورق - فضة- فأنتن عليه، فأمره النبي -ﷺ- أن يتخذ أنفاً من ذهب. أهـ ^(٢).

(١) الكلاب: بضم الكاف وتخفيف اللام - يوم معروف من أيام الجاهلية، كانت لهم فيه وقعة مشهورة، والكلاب اسم لماء من مياه العرب كانت عند الوقعة، فسمى ذلك اليوم يوم الكلاب، وقيل كان عنده وقتان مشهورتان يقال فيهما الكلاب الأول والكلاب الثاني. المجموع للنووي: ج ١ ص ٢٥٥.

(٢) سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح: للإمام/أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق/عبد الرحمن محمد عثمان - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ج ٣ ص ١٥١ رقم ١٨٢٦ - باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب - من أبواب اللباس، وقال عنه: حديث حسن، وقد روى عن غير واحد من أهل العلم أنهم شدوا أسنانهم بالذهب، وفي هذا الحديث حجة لهم، سنن أبي داود: للإمام/أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي - تحقيق/محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء السنة للنبوية - ج ٤ ص ٩٢ رقم ٤٢٢٢ - باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب - من كتاب الخاتم، سنن النسائي: للإمام/أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي ابن بحر النسائي - دار الكتب العلمية - بيروت - ج ٨ ص ١٦٣ - باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب - من كتاب الزينة، مسند الإمام أحمد بن حنبل: ج ٥ ص ٢٣، شرح السنة: للإمام/أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي - تحقيق/شعيب الأرناؤوط - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - المكتب الإسلامي - بيروت - ج ١٢ ص ١١٥ باب شد الأسنان بالذهب واتخاذ الأنف من كتاب اللباس.



وجه الدلالة من الحديث:

يتبين من الحديث السابق أن النبي -ﷺ- أجاز لمن قطعت أنفه في غزوة من الغزوات أن يتخذ أنفاً من ذهب، وعلى ذلك فيمكن لمن تشوه وجهه نتيجة حادث أو حريق أن يجرى العملية اللازمة لذلك لإزالة هذه التشوهات.

يقول الإمام ابن العربي رحمه الله في تعليقه على هذا الحديث:

"كان النبي -ﷺ- قد حرم استعمال الذهب على الناس بعد اتخاذه، وبين ذلك في الصحيح (من أحاديثه)، ثم استثنى منه جواز الانتفاع به عند الحاجة على طريق التدوي، لحديث عرفة هذا، وعليه ينبى أن الطبيب إذا قال للعليل: من منافعك طبخ غذائك في أنية الذهب جاز له ذلك. أم" (١).

ثانياً: وردت أحاديث كثيرة في السنة النبوية تفيد في مجملها إياحة التدوي عند حدوث المرض، ولا شك أن من يشوه وجهه أو تقطع أنفه أو أذنه... إلخ، فإنه يكون أحوج الناس إلى التدوي من هذه التشوهات، نظراً لما يصيبه من آلام نفسية أكثر منها بدنية، ومن ذلك: ما

(١) عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذى: للإمام/ ابن العربي المالكي - دار الكتب العلمية - بيروت ج ٧ ص ٢٧٠ أبواب اللباس.

يقول الإمام البغوي في ذلك: "وقد أباح أهل العلم اتخاذ الأنف، وربط الأسنان بالذهب، لأنه ينتن. أم". شرح السنة: ج ١٢ ص ١١٥.



روى عن جابر رضى الله عنه - عن النبي ﷺ - أنه قال: "كل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله تعالى". أهـ^(١).

ثالثاً: حسبما مر من قبل فإن هذه التشوهات تحدث للشخص أضراراً حسية ومعنوية تؤدي به إلى حالة نفسية لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى، كل ذلك يحتم القيام بإجراء مثل هذه العمليات، لأن القاعدة الفقهية تقول: "الضرر يزال"^(٢)، ولأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة، فإن هناك قاعدة فقهية أخرى تقول: "الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة"^(٣).

رابعاً: لأن ترك التداوي في مثل هذه الحالات يعتبر مشقة وعنتاً، والشرعية الإسلامية قائمة على اليسر ودفع المشقة عن المكلف^(٤) وذلك للقاعدة الفقهية التي تنص على أن: "المشقة تجلب التيسير"^(٥).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٣٦٤ رقم ٢٢٠٤ - باب لكل داء دواء واستحباب التداوي من كتاب السلام.

(٢) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: للشيخ/ زين العابدين بن نجيم - تحقيق/ عبد العزيز محمد الوكيل - ط ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م - مؤسسة الحلبي وشركاه - ص ٨٥، الأشباه والنظائر في قواعد فروع فقه الشافعية: للإمام/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - ص ٨٣.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٩١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٨.

(٤) د/ محمد خالد منصور: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ص ١٨٨.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٥، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٧٦.



خامساً: أن هذه التشوهات والعيوب ليست موجودة فى أصل الخلقة، وإنما حدثت نتيجة حادث طارئ، فيكون إجراء العمليات الجراحية لإزالتها داخلاً تحت التداوي المأذون به^(١).

سادساً: أبحاث دار الإفتاء المصرية الاستعانة بالطبقات السطحية لجسم الميت لعلاج حالات الحروق التى تحدث لبعض الأشخاص، ولكن بشرط توافر حالة الضرورة، وأن تكون المصلحة للأحياء من وراء إجراء هذه العمليات تفوق مصلحة الحفاظ على الميت، لأن الضرر الذى يلحق بالحي المضطر لهذا العلاج أشد من الضرر الذى يلحق الميت الذى تؤخذ الطبقات السطحية من جلده^(٢).

المطلب الثالث

الجراحات التجميلية المشروعة

مما لا شك فيه أن الجراحات التجميلية التى سبق الحديث عنها تعتبر ضرورية بالنسبة لصاحبها، وذلك لإزالة التشوهات الخلقية أو الحادثة بعد الولادة، ومع ذلك فهناك جراحات تجميلية تعتبر مشروعة نظراً للحاجة إليها للزينة بالنسبة للمرأة، من هذه الجراحات: جراحة ثقب أذن الأنثى للتخلي، وذلك بتعليق القرط فى الأذن، وبناء على ذلك وجدت من الأهمية بمكان أن أتكلم عن الحكم الشرعى لجواز ثقب أذن الأنثى للتخلي.

(١) عيبر بنت على المديفر: أحكام الزينة - مرجع سابق - ج ٢ ص ٧٣٣.

(٢) فتوى دار الإفتاء المصرية: بتصرف - نقلاً عن الدكتور/أحمد شرف الدين - الأحكام الشرعية للأعمال الطبية - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - بدون ناشر -



حكم ثقب أذن الأنثى:

مما لا شك فيه أنه قد تدعو الحاجة إلى ثقب أذن الأنثى، وذلك بقصد التحلى، وكلام الفقهاء فى هذه المسألة ينبئ عن وجود رأيين اثنين:

الرأى الأول: يجوز ثقب أذن الأنثى لتعليق القرط والتحلّى.

ذهب إلى ذلك الرأى الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)

(١) الفتاوى الهندية فى مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان: تأليف/الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام - الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ج ٥ ص ٣٥٧، حاشية رد المختار: للعلامة/محمد أمين الشبير بابن عابدين - على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فى فقه الإمام أبى حنيفة النعمان - الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - مكتبة مصطفى البابى الحلبي ج ٦ ص ٤٢٠، حاشية الطحطاوى على الدر المختار: للعلامة/السيد أحمد الطحطاوى الحنفى - ط ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م - دار المعرفة - بيروت - ج ٤ ص ٣٠٩، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: للعلامة/زين الدين بن نجيم الحنفى رحمه الله - الطبعة الثانية - دار المعرفة للطباعة والنشر - ج ٨ ص ٢٣٢، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: للعلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعي الحنفى - الطبعة الثانية - دار المعرفة للطباعة والنشر - ج ٦ ص ٢٢٧، الفتاوى الخانية: ج ٣ ص ٤١٠، الاختيار لتعليل المختار: للعلامة/عبد الله بن محمود ابن مودود الموصلي الحنفى - الطبعة الثانية ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م - مطبعة مصطفى البابى الحلبي - ج ٤ ص ١٦٧ وجاء فيه [ولا بأس بثقب أذن البنات الأطفال لأنه لإلام لمنفعة للزينة وإيصال الألم إلى الحيوان لمصلحة تعود إليه جائز كالختان والحجامة ويط الفرحة، وقد فعل ذلك فى زمن الرسول ﷺ - ولم ينكر عليهم. أم.]

(٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل: للعلامة/عبد الباقي الزرقاني - دار الفكر - بيروت - ج ٤ ص ٢١٠، شرح العلامة أحمد بن محمد البرنسي المعروف بزروق على متن الرسالة - ط ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ - دار الفكر - ج ٢ ص ٣٧٩، الخرشى على مختصر العلامة خليل: لأبى عبد الله محمد بن على الخرشى المالكي - دار الفكر للطباعة والنشر ج ٤ ص ١٤٨ وجاء فيه [وأخذ من هذا جواز ثقب أذن المرأة للبس القرط، ويؤيده أن سارة حلفت لتمتثلن بهاجر، فحفضتها وثقبت أنثيا بأمر خليل. أم.]



وقول لبعض الشافعية^(١) والمذهب عند الحنابلة^(٢) والزيدية^(٣).

الرأي الثاني:

لا يجوز ثقب أنثى للتخلي.

ذهب إلى ذلك الرأي جمهور الشافعية وهو المذهب عندهم^(٤).

(١) معنى المحتاج: ج ١ ص ٣٩٣، حاشية الشيخ/سليمان البجيرمي المسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب - الطبعة الأخيرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - دار الفكر - ج ٢ ص ٢٣٠، فتح الباري لابن حجر العسقلاني: ج ١٠ ص ٣٧٧ وجاء فيه (واستدل به على جواز ثقب أنثى المرأة لتجعل فيها القرط وغيره مما يجوز لهن التزين به. أهـ).

(٢) القروع: ج ١ ص ١٣٤، الإنصاف: ج ١ ص ١٢٥، كشف القناع: ج ١ ص ٨١، شرح منتهى الإرادات المسمى نقائق أولى النهي لشرح المنتهى: للعلامة/منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - دار الفكر - ج ١ ص ٤١، تحفة المودود بأحكام المولود: لابن قيم الجوزية - تحقيق/ محمد سيد ط دار الدعوة الإسلامية ص ١٥٨ وجاء فيها (أما أنثى البنت فيجوز ثقبها للزينة، نص عليه الإمام أحمد، ونص على كراهته في حق الصبي، والفرق بينهما أن الأنثى محتاجة للحلية، فتقب الأنثى مصلحة في حقها بخلاف الصبي. أهـ).

(٣) كتاب البحر الزخار: ج ٥ ص ٣٦٥ وجاء فيه: (ولهن ثقب الأنثى للأقراط. أهـ).

(٤) معنى المحتاج: ج ٤ ص ٢٩٦، حاشية الشيخ عميرة - مطبعة محمد علي صبيح ولولاده. ج ٤ ص ٢١١، إعانة الطالبين: للعلامة/السيد البكري - ط دار إحياء الكتب العربية - ج ٤ ص ١٧٥ وما بعدها، فتح المعين: للعلامة/زين الدين الملياري بهامش إعانة الطالبين ج ٤ ص ١٧٥، إحياء علوم الدين للإمام/أبي حامد محمد بن محمد الغزالي - تحقيق/ الشحات الطحان - عبد الله المنشاوي - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ٢٩٩٦م - دار الحرم للتراث - ج ٢ ص ٤٨٤ وجاء فيه: (ولا أرى رخصة في تثقيب أنثى الصبية لأجل تعليق حلق الذهب فيها، فإن هذا جرح مؤلم، ومثله موجب للتصاص، فلا يجوز إلا حاجة مهمة كالقصد والحجامة والختان، والتزين بالحلل غير مهم بل في التفريط بتعليقه على الأذن وفي المخانق والأسورة كغاية منه، فيذا وإن كان معتاداً فهو حرام، والمنع منه واجب، والاستئجار عليه غير صحيح، والأجرة المأخوذة عليه حرام، إلا أن يثب من جنة النقل فيه رخصة ولم يبلغنا إلى الآن فيه رخصة. أهـ).



ورواية الحنابلة^(١) واختار ابن الجوزي ذلك للرأي^(٢).

الأدلة:

أدلة الرأي الأول:

استدلوا على ذلك بأدلة من السنة والمعقول:

أولاً: من السنة:

١- ما رواه البخاري عن ابن عباس - رضى الله عنهما-: "أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساء ومعه بلال فأمرهن بالصدقة، فجعلت المرأة تلقى قرطها^(٣)"^(٤).

(١) الإنصاف: ج ١ ص ١٢٥ وجاء فيه (ويكره ثقب أذن الصبي، إلا الجارية على الصحيح من المذهب. أهـ، الفروع: ج ١ ص ١٣٤).

(٢) أحكام النساء: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي- تحقيق/ عمرو عبد المنعم سليم- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م- الناشر/ مكتبة ابن تيمية- ص ٤٦ وجاء فيها: [قال أبو الوفاء بن عقيل: والنهي عن الوشم تنبيه على منع ثقب الأذن، قال المصنف رحمه الله: قلت: وكثير من النساء يستحزن هذا في حق البنات، ويعلن بأنه يحسنين، وهذا لا يلتفت إليه، لأنه تعجيل أذى لإقامة دعوته، فليعلم فاعل هذا أنه أثم معاقب. أهـ].

(٣) القرط: بضم القاف وسكون الزاء: ما يحلى به الأذن ذهباً كان أو فضة، صرفاً أو مع لؤلؤ وغيره، ويعلق غالباً على شحمتها. فتح الباري: ج ١٠ ص ٣٧٧.

(٤) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ٣٧ رقم ٥٨٨٣ باب القرط للنسائه من كتاب اللباس.



وفى رواية: "فجعلن يتصدقن من حلين يلقين فى ثوب بلال من أقرطتهن وخواتمهن (١). أمـ" (٢).

وجه الدلالة:

يستفاد من هذا الحديث أن ثقب الأذن كان متعارفاً عليه فى عهد النبى - ﷺ -، ولو كان منهيأ عنه لما أقرهم النبى - ﷺ - على ذلك، ولو كان حراماً لورد النهي عنه من القرآن أو السنة (٣). واعترض على ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنه لم يتعين وضع القرط فى ثقب الأذن، بل يجوز أن يشبك فى الرأس بسلسلة لطيفة حتى تحاذي الأذن وتنزل عنها (٤). ويمكن الرد على ذلك: بان العادة جرت بين النساء على تعليق القرط فى ثقب الأذن، وليس التعليق عن طريق السلسلة وما شابه ذلك، ولأن تعليق القرط فى ثقب الأذن إظهار لحلية المرأة وزينتها.

الوجه الثانى: أنه يجوز أن تكون آذانهن ثقبت قبل مجيء الشرع، فيغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (٥).

(١) الخواتيم: قيل هى: الخواتيم العظام، وقيل هى: خواتيم لا فصوص لها، وقيل: هى: خواتيم تلبس فى أصابع اليد. شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٣ ص ٣٥٤.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٣ ص ٣٥٢ رقم ٨٨٥ من حديث جابر بن عبد الله- باب صلاة العيدين وما يتعلق بها من أحكام من كتاب صلاة العيدين.

(٣) تحفة المودود بأحكام المولود: ص ١٥٨.

(٤) فتح الباري: ج ١٠ ص ٣٧٧.

(٥) فتح الباري: ج ١٠ ص ٣٧٧.



ويمكن الرد على ذلك:

بأنه لو كان محرماً لنهى عنه النبي -ﷺ- فسكوته يدل على جوازه، ولو كان حرم بعد لنبه النبي -ﷺ- الصحابة عن ذلك، ومعلوم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز^(١).

٢- ما أخرجه البخاري ومسلم في حديث أم زرع قالت: زوجى أبو زرع، فما أبو زرع أناس^(٢) من حلى أذني... قالت عائشة -رضي الله عنها- قال رسول الله -ﷺ- كنت لك كأبي زرع لأم زرع... الحديث^(٣).

وجه الدلالة:

يستفاد من هذا الحديث أن عادة تقب أذن النساء كانت معروفة والنبي -ﷺ- على علم بها، لأن تعليق الحلي في تقب الأذن إنما يكون للزينة، ومعنى "أناس من حلى أذني" أي ملأ أذنها بما جرت عليه العادة بالنسبة للنساء من التحلي بتعليق الأقراط في تقب الأذن، ولو كان ذلك حراماً لما أقره النبي -ﷺ-، ولكن النبي -ﷺ- أقر هذا العمل، بل قال

(١) د/محمد خالد منصور: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي -مرجع سابق- ص ١٩٢.

(٢) أناس: النوس بالنون والسين المهملة: الحركة من كل شيء متدل، يقال منه: ناس ينوس نوساً، وأناسه غيره أناسه، ومعناه: حلاني قرطة وشنوقاً فهي تنوس أي تتحرك لكثرتها، فتح الباري: ج ٩ ص ١٩٩، شرح النووي: ج ٨ ص ١٩٠.

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٩ ص ١٨٤ رقم ٥١٨٩ باب حسن المعاشرة مع الأهل من كتاب النكاح، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٨ ص ١٨٥ رقم ٢٤٤٨ -باب ذكر حديث أم زرع من كتاب فضائل الصحابة.



للسيدة عائشة -رضي الله عنها-: "كنت لك كأبي زرع لأم زرع.. الحديث".

٣- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال:

"سبعة من السنة في الصبي يوم السابع: يسمي، ويختن، ويماط عنه الأذى، وتتقّب أذنه، ويعق عنه، ويحلق رأسه، ويلطخ بدم عقيقته، ويتصدق بوزن شعره في رأسه ذهباً أو فضة. أهـ"^(١).

وجه الدلالة:

يتضح من الحديث السابق أن نقب الأذن يعتبر من السنة، ولو لم يكن من السنة لما نص عليه لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. واعترض على ذلك: بأن الحديث ضعيف، وذلك لأنه ثبت الضعف في أحد رجال إسناده^(٢) ومن ثم لا يجوز الاحتجاج به. ويمكن الرد على ذلك: بأن الحديث وإن ضعفه البعض، إلا أن البعض الآخر قال عنه: رجاله ثقات^(٣)، ويعضده ما ورد من الأحاديث

(١) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لابن حجر العسقلاني - دار المعرفة - بيروت - ج ٤ ص ١٤٨ من كتاب العقيقة وجاء فيه [وفيه راود بن الجراح وهو ضعيف]، مجمع الزوائد، ج ٤ ص ٦٢ باب ما يفعل بالمولود من كتاب الصيد وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: للعلامة/محمد بن علي بن محمد الشوكاني - الطبعة الأخيرة - مصطفى الحلبي - ج ٥ ص ١٥٥ كتاب العقيقة وسنة الولادة وقال: وفي إسناده راود بن الجراح وهو ضعيف وبقيّة رجاله ثقات.

(٢) وهو: راود بن الجراح، وقد سبق تضعيفه في تخريج الحديث.

(٣) مجمع الزوائد: ج ٤ ص ٦٢ وجاء فيه [رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات. أهـ].



الصحيحة السابقة في صحيحي مسلم والبخاري، حيث أفادت بجواز نقب
أذن الأنثى للتحلي والتزين.
ثانياً: من المعقول:

أن عادة النساء هي التحلي والتزين بالذهب، لأن الحاجة تدعو إلى
ذلك، ومن ثم فيجوز للنساء نقب الأذن لحاجتهن إلى الزينة والتحلي^(١).
أدلة الرأي الثاني:

استدل أصحاب الرأي الثاني على حرمة نقب الأذن بأدلة من
الكتاب والمعقول:
أولاً: من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيُبَيِّنَنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ...﴾^(٢).

وجه الدلالة:

البتة: هو القطع^(٣).

وهذا يدل على أن قطع الأذن وشقها ونقبها من أمر الشيطان، لأن
البتة هو القطع، ونقب الأذن: قطع لها، فهذا ملحق بقطع أذن الأنعام^(٤).

(١) كشف القناع: ج ١ ص ٨١، تحفة المودود بأحكام المولود: ص ١٥٨.

(٢) سورة النساء: جزء من الآية/١١٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٥ ص ٣٨٩.

(٤) نقل ذلك الرأي: ابن القيم في تحفة المودود بأحكام المولود: ص ١٥٨.



واعترض على ذلك بما يأتي:

بأن قياس بنك الأنعام على ثقب الأذن هو من أفسد القياس، لأن الذي أمرهم الشيطان به أنهم كانوا إذا ولدت لهم الناقة خمسة أبطن، فكان البطن السادس ذكراً شقوا أذن الناقة وحرّموا ركوبها والانتفاع بها، ولم تطرد عن ماء ولا عن مرعى، وقالوا هذه بحيرة، فشرع لهم الشيطان في ذلك سريعة من عنده، فأين هذا من ثقب أذن الصبية ليوضع فيها الحليّة التي أباح الله لها أن تتحلّى بها^(١).

ثانياً: من المعقول:

١- أن في ثقب الأذن جرحاً مؤلماً ومثله موجب للقصاص: فلا يجوز إلا حاجة مهمة كالقصْد والحجامة والختان، والتزوين بالحلق غير مهم، بل في التقريط بتعليقه على الأذن والأسورة كفاية عنه، فهذا وإن كان معتاداً فهو حرام^(٢).

واعترض على ذلك بما يأتي:

أن قياس ثقب أذن الأنثى على الحجامة والختان بالنسبة للألم المترتب على هذه العملية قياس مع الفارق، إذ الألم في ثقب الأذن يسير في مقابل الألم المترتب على عملية القصد أو الحجامة أو الختان، وعلى ذلك فنقب الأذن تدعو إليه الحاجة وهي التزوين والتحلي بالنسبة للمرأة، والقول بأن هذا الأمر غير مهم لهن لا يسلم به، لأن الله سبحانه وتعالى

(١) تحفة المودود بأحكام المولود: ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) إحياء علوم الدين: للإمام الغزالي ج ٢ ص ٤٨٤.



فطر النساء على حب التحلي والتزين، لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾^(١).

ومعنى الحلية في الآية: أي الزينة^(٢).

٢- قياس ثقب أذن الأنثى على الوشم، حيث أن الوشم منهي عنه فيكون ذلك تنبيهاً على منع ثقب الأذان^(٣).

واعترض على ذلك بما يأتي:

أ- القياس على الوشم لا يصح، لأن الوشم فيه تغيير لخلق الله بما هو ثابت، وهو إيلام للحي بدون فائدة، وثقب الأذن ليس فيه تغيير لخلق الله تعالى، وقد أجاز لحاجة التزين^(٤).

ب- الأذى المترتب من ثقب الأذن هو أخف من الأذى الناتج عن الوشم، بل إنه لا مقارنة بين درجتي الأذى اللاحقة بالمرأة، ذلك أن أذى الوشم لا يحتمل، بخلاف أذى ثقب الأذن^(٥).

(١) سورة الزخرف: جزء من الآية/١٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ١٦ ص ٧١ وجاء فيه: إقال ابن عباس وغيره: هن الجوارى زيهن غير زي الرجال، قال مجاهد: رخص للنساء في الذهب والحرير، وقرأ هذه الآية، قال الكيا: فيه دلالة على إباحة الحلي للنساء، والإجماع منعقد عليه والأخبار فيه لا تحصى. أم-].

(٣) قال بذلك: أبو الوفاء بن عقيل - نقله عنه ابن الجوزي في أحكام النساء: ص ٤٦.

(٤) د/محمد عثمان شبير: أحكام جراحة التجميل - مرجع سابق - ص ٢٠٧.

(٥) د/محمد خالد منصور: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي -



الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسألة "تقّب أذن الأنثى للتحلي" يتضح لي - والله أعلم بالصواب - أن الرأي الراجح هو الرأي الأول القائل بجواز تقّب أذن الأنثى للتحلي، وذلك لقوة الأدلة التي استندوا إليها، وعدم سلامة أدلة المعارضين من الاعتراض عليها، ولأن القول بغير ذلك فيه مخالفة لفطرة الله التي فطر الناس عليها، وهي حب التحلي بالنسبة للنساء والتزين بالذهب، ولقد ثبت جلياً أن عادة النساء منذ القدم هي التحلي بالذهب في تقّب الأذن، أيضاً لا يعتبر تقّب أذن الأنثى فيه تغيير لخلق الله التي خلق الناس عليها.

تعقيب:

تجدر الإشارة إلى أن جواز تقّب أذن الأنثى يشمل الصغيرة والكبيرة، لأن حديث أم زرع ورد في حلية أذنيها، وأم زرع امرأة وليست طفلة، وكذلك استشهد ابن القيم بحديث تبرع النساء بأقراطهن ونزعها من أذانهن يتعلق بالنساء وهن كبيرات ولسن ببنات صغيرات، وأيضاً فإن تعليل ابن القيم لجواز تقّب أذن الأنثى وهو أنها محتاجة إلى الحلية فيكون تقّب أذنيها مصلحة في حقها بخلاف الصبي، هذا التعليل - وهو الصحيح - يصدق على المرأة، بل هي أولى به من الصغيرة في الحاجة إلى الحلية في أذنها، فيجوز تقّب أذنها إن لم تكن قد تقّبت وهي صغيرة، حتى يمكن وضع الحلية فيها، ثم إنه ليس في تقّب أذن الأنثى تغيير لخلق الله، لأن الإسلام أنزّلها بالتحلي، فيكون قد أنزلها ضمناً بتقّب أذنها لوضع الحلية فيها^(١).

(١) د/عبد الكريم زيدان: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية - مرجع سابق - ص ٤٠٨.



حكم ثقب أنف الأنثى:

من المسائل المتعلقة بثقب أنف الأنثى ثقب أنف الأنثى أيضاً للزينة، فإذا كان ثقب الأنف الغرض منه هو التطي بلحد النقيدين أو غير ذلك، فإن ذلك يجوز قياساً على ثقب الأذن، ولأن ذلك لا يعتبر تغيير لخلق الله تعالى.

يقول ابن عابدين رحمه الله: "إن كان مما يترين النساء به كما هو في بعض البلاد فهو فيها كثقب القرط. أهـ" (١).

ومع ذلك فقد وجد البعض من الفقهاء من يحرمه مطلقاً (٢).

أما إذا كان في ثقب أنف الأنثى تشبه بالكافرات، أو كان له علاقة بطقوس وثنية عندهم، فينبغي حينئذ المنع لعدم جواز التشبه بالكافرات، ولسد الذريعة في موافقة الكفار في بعض طقوسهم ومعتقداتهم (٣).

(١) حاشية رد المختار لابن عابدين: ج ٦ ص ٤٢٠، حاشية الطحطاوى على الدر المختار: ج ٤ ص ٢٠٩.

(٢) إعانة الطالبين: ج ٤ ص ١٧٥، فتح المعين: بهامش إعانة الطالبين - ج ٤ ص ١٧٥، حاشية البجيرمي على الخطيب: ج ٢ ص ٢٣٠ وجاء فيها: "قال الشريف الرحمانى: وخرق الأنف لما يجعل فيه من نحو حلقة نقد حرام مطلقاً، ولا عبرة باعتياد ذلك لبعض الناس في نسائهم. أهـ".

(٣) د/محمد خالد منصور: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامى - مرجع سابق - ص ١٩٦.



المبحث الثاني

جراحات التجميل الاختيارية

تمهيد:

مما لا شك فيه أن جراحات التجميل الاختيارية- أى التى يقوم بها الإنسان بمحض إرادته- تختلف تماماً عن جراحات التجميل الضرورية والمشروعة- والتى سبق الحديث عنها آنفاً- لأن الثانية تدعو إليها الحاجة للتداوي والتخلص من العيوب الخلقية التى قد يكون ولد بها الإنسان، أو حدثت له بعد الولادة نتيجة حادث معين أو حريق مثلاً، فلا شك أن هذه التشوهات تسبب له آلاماً حسية أكثر منها معنوية.

أما جراحات التجميل الاختيارية فهى بخلاف ذلك، حيث لا توجد حاجة تدعو إليها، وإنما يفعلها الشخص -سواء أكان رجلاً أو امرأة- من أجل الزينة والتدليس والغش فى أحيان أخرى، وذلك مثل عمليات تجميل الشعر بالوصل له إذا كان قصيراً بالنسبة للمرأة لكى توهم الزوج أو من يتقدم للزواج بها أن شعرها ليس بالقصير، أو بالزرع لمن سقط شعره أو كان أصلع الرأس، أيضاً جراحات تجميل الجسم ببعض العلامات والألوان، وجراحات تجميل قوائم الأعضاء لكى يظهر الإنسان صغير السن أمام الناس ويخفي كبره وشيخوخته.

كل هذه الأمور سوف أتناولها بمشيئة الله تعالى فى هذا المبحث.

وبناء على ذلك فإنه يمكن تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تجميل الشعر بالوصل أو الزرع.

المطلب الثانى : تجميل الجسم ببعض العلامات والألوان.

المطلب الثالث : تجميل قوائم الأعضاء.



المطلب الأول

تجميل الشعر بالوصل أو الزرع^(١)

يمثل الشعر بالنسبة للمرأة والرجل أهمية لا يستهان بها، حيث إنه يعتبر وسيلة من وسائل الزينة بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص، وذلك يفهم من أمر النبي -ﷺ- بأن يكرم الإنسان شعره، ويظهر ذلك جلياً في الحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة عن النبي -ﷺ- أنه قال:

«من كان له شعر فليكرمه»^(٢).

فالحديث جاء عاماً لم يفرق بين الرجل والمرأة في وجوب الاهتمام بالشعر وإكرامه، وذلك لأن الإسلام دين نظافة وطهارة.

(١) معظم المتكلمين في أحكام التجميل بصفة عامة يتناولون تجميل الشعر بالوصل أو الحلق والإزالة ومسألة "القرع"، إلا أنني ارتأيت أن اقتصر هنا على مسألة وصل الشعر بالنسبة للمرأة، أو زرعه بالنسبة للرجل، وذلك لأن محل البحث "الجراحات التجميلية"، أما حلق الرأس على هيئة قرع أو إزالته وغير ذلك فهذا يدخل في باب الزينة بالنسبة للرجل والمرأة، وقد تناوله الكثيرون بالاستفاضة.

(٢) سنن أبي داود: ج ٤، ص ٧٦ رقم ٤١٦٣ - باب في إصلاح الشعر من كتاب الترجل، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: للإمام/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - ط ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ج ٢ ص ١٧٩ وصححه، فيض التفسير شرح الجامع الصغير: للعلامة/ محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي- الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م - دار الفكر - ج ١ ص ٢٥٥ بلفظ "إذا كان لأحكم شعر فليكرمه" وقال: "فيه مسيل بن أبي صالح، قال في الكاشف عن ابن معين ليس بحجة، وعن أبي حاتم لا يحتج به. أه".



إلا أن ذلك لا يعتبر رخصة في أن تقضى المرأة معظم وقتها أمام المرأة لتصفيف شعرها، وترك بعض الواجبات التي عليها سواء أكانت واجبات دينية أو غيرها، ويثور هنا التساؤل عن مدى جواز وصل شعر المرأة بشعر غيرها إذا كان شعرها قصيراً، وذلك من أجل الزينة لزوجها أو لمن يتقدم للزواج بها، سواء أكان ذلك الشعر شعر آدمي أو غير آدمي، وهل يجوز أيضاً للرجل الذي تساقط شعره أو ليس له شعر أصلاً أن يقوم بعملية زرع لشعره.

وبناء على ذلك فإنني سوف أقوم بمشيئة الله تعالى بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين اثنين:

الفرع الأول: حكم وصل شعر الرأس.

الفرع الثاني: حكم زرع الشعر.



الفرع الأول

حكم وصل شعر الرأس

معنى الوصل: الزيادة فيه من غيره، والواصلة: هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها، سواء فعلته لنفسها أو لغيرها^(١).

وبناء على ذلك فإن معنى الوصل: هو أن تقوم امرأة بوصل شعر غيرها، وذلك كي يبدو الشعر طويلاً أمام الناظرين.

وكما سبق القول فإن وصل الشعر قد يكون بشعر آدمي، وقد يكون بشعر غير آدمي، وسوف أقوم ببيان ذلك على الترتيب.

أولاً: حكم وصل شعر الرأس بشعر الأدمي:

اختلف الفقهاء في حكم وصل شعر رأس المرأة بشعر الأدمي إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: يحرم وصل شعر رأس المرأة بشعر الأدمي.

ذهب إلى ذلك القائل: المالكية^(٢)

(١) فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٥، سبل السلام: ج ٣ ص ٢٥٣.

(٢) شرح زروق: ج ٢ ص ٣٧٩ وجاء فيه [وصل شعر المرأة بغيره لتظهر كثرتة وطوله حرام. أمّا، شرح العلامة/قاسم بن عيسى التنوخي الغروي - مطبوع مع شرح زروق - دار الفكر - ج ٢ ص ٣٧٩، المنتقى شرح موطأ مالك بن أنس: للإمام/أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - دار الكتاب العربي - ج ٧ ص ٢٦٧، شرح موطأ الإمام مالك: لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني - ط -



والشافعية^(١).

مصطفى البابي الحلبي - ج ٥ ص ٣٦٧، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: للعلامة/ محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ - عالم الفكر ص ٤٩٨، الثمر الداني في تقريب المعاني: للشيخ/ صالح عبد السميع الأبى الأزهرى - على رسالة ابن أبي زيد القيرواني - الطبعة الثانية ١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ص ٥٠٤، تقريب المعاني: للشيخ/ عبد المجيد الشرنوبى الأزهرى - على رسالة ابن أبي زيد القيرواني - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ص ٣١١، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: للشيخ/ على الصعیدی العدوي ط ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ - مصطفى البابي الحلبي - ج ٢ ص ٣٦٧، كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني - لعلى أبي الحسن المالكي الشاذلى - بهامش حاشية العدوي على الكفاية - ج ٢ ص ٣٦٧، الفواكه الدواني: للشيخ/ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى - على الرسالة - الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ج ٢ ص ٤١٠، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٥ ص ٣٩٤.

(١) المجموع للنووى: ج ٣ ص ١٣٩ وما بعدها، كتاب الأم: للإمام/ أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - ط كتاب الشعب - ج ١ ص ٤٦، حاشية الشيخ/ سليمان الجمل على شرح المنهج: للشيخ زكريا الأنصارى - دار الفكر - ج ١ ص ٤١٨، أسنى المطالب شرح روض الطالب: للقاضى أبو يحيى زكريا الأنصارى - دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة - ج ١ ص ١٧٣، مغني المحتاج: ج ١ ص ١٩١، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ٣٤٠، فتح المعين: ج ٢ ص ٣٤٠، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٠ وجاء فيه: "وقد فصله أصحابنا - أي الشافعية - فقالوا: إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف، سواء كان شعر رجل أو امرأة، وسواء شعر المحرم والزوجة وغيرهما بلا خلاف لعموم الأحاديث. أهـ".



والمشهور عند الحنفية^(١) والمشهور عند الحنابلة^(٢) والظاهرية^(٣) وقول عند الزيدية^(٤) ورواية عند الإمامية^(٥) والأباضية^(٦).

القول الثاني: يكره للمرأة أن تصل شعرها بشعر الآدمي.

(١) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٨ وجاء فيها: "وصل الشعر بشعر الآدمي حرام، سواء كان شعرها أو شعر غيرها. أه"، الاختيار لتعليل المختار: ج ٤ ص ١٦٤، حاشية الطحطاوى على الدر المختار: ج ٤ ص ١٨٦، حاشية رد المحتار: ج ٦ ص ٣٧٣، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٥٥٣ وما بعدها، تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي - الطبعة الثانية - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م دار الكتب العلمية - بيروت - ج ٣ ص ٣٤٤.

(٢) الفروع: ج ١ ص ١٣٤، كشاف القناع: ج ١ ص ٨١، شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٤٢، المغني لابن قدامة: ج ١ ص ١٠٧ وجاء فيه: "والظاهر أن المحرم إنما هو وصل الشعر بالشعر لما فيه من التلبس واستعمال المختلف في نجاسته. أه"، أحكام النساء: لابن الجوزي - ٢٥٣، الإنصاف: ج ١ ص ١٢٥ وجاء فيه: "ويحرم وصل شعر بشعر على الصحيح من المذهب. أه".

(٣) المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٧٤ وما بعدها وجاء فيها: "ولا يحل للمرأة... ولا أن تصل في شعرها شيئاً أصلاً، لا من شعرها ولا من شعر إنسان غيرها. أه".

(٤) السيل الجرار: ج ٤ ص ١٣٢ وجاء فيه: "أقول هذه الخصال الأربع - النمص والوشم والوشم والوصل - قد ثبت في الصحيحين وغيرهما لعن الفاعلة الواحدة منهما، وذلك يدل على أنها من الكبائر. أه"، عيون الأذهار: ص ٤١٨.

(٥) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: للشيخ/محمد حسن النجفي - تصحيح/محمود القوچاني - الطبعة السابعة ١٩٨١م - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ج ٢٢ ص ١١٣ وجاء فيه: "ووصل شعرها ونحو ذلك بلا خلاف أجده. مضافاً إلى نصوص الغش. أه".

(٦) المصنف: لأبي بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي السمدي - النزوي - طبعة عيسى البابي الحلبي - ج ٢ ص ٢٨٥-٢٨٩ وجاء فيه: "ولا يحلق رؤسهن، ولا يصلن شعورهن. أه".



ذهب إلى ذلك القول: بعض الحنفية^(١) ورواية للحنابلة^(٢) وقول عند الزيدية^(٣) ورواية للإمامية^(٤).

القول الثالث: يباح للمرأة أن تصل شعرها بشعر الآدمي إذا أذن لها زوجها. وهو قول لبعض الحنابلة^(٥) ورأي عند الزيدية^(٦).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول على حرمة وصل شعر المرأة بشعر الآدمي بأدلة كثيرة من السنة والمعقول، أنكر منها ما يلي:

(١) بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٢٥ وجاء فيها: "ويكره للمرأة أن تصل شعر غيرها من بني آدم بشعرها. أهـ"، الفتاوى الخانية: ج ٣ ص ٤١٤ وجاء فيها: "ويكره أن تصل شعرها بشعر غيرها. أهـ"، البحر الرائق: ج ٨ ص ٢٣٣.

(٢) الإصناف: ج ١ ص ١٢٥-١٢٦ وجاء فيه: "وقيل: يجوز مع الكراهة، جزم به في المستوعب والتلخيص. أهـ"، تصحيح الفروع: للعلامة/علاء الدين أبي الحسن بن سليمان المرداوي - بأسفل كتاب الفروع - ط عالم الكتب - ج ١ ص ١٣٥.

(٣) البحر الزخار: ج ٥ ص ٣٦٦ وجاء فيه: "ويكره... وصل شعرها بشعر آدمي لما فيه من التفرير. أهـ".

(٤) جواهر الكلام: ج ٢٢ ص ١٣٣ وجاء فيه: "وفيه أن الظاهر كراهة ذلك في نفسه خصوصاً وصل الشعر بالشعر. أهـ".

(٥) الفروع: ج ١ ص ١٣٤ وجاء فيها: "وقيل يجوز بإذن زوج. أهـ"، الإصناف: ج ١ ص ١٢٦، كشف القناع: ج ١ ص ٨٢.

(٦) البحر الزخار: ج ٥ ص ٣٦٧ وجاء فيه: "فقيل يحرم... بل لغير المزوجات والإماء الموطؤات أو لنوات الرينة، لندب التزين للزوج بأنواع الزينة... ولترك المسلمين النكير على نساتهم كتب الأذن. أهـ".



١- ما روى عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال:

"لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة"^(١).

وجه الدلالة:

يقول صاحب سبل السلام: "الحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث، فالوصل محرم للمرأة مطلقاً. أه"^(٢).

ولقد علل الحنفية اللعن الوارد في الحديث بالانتفاع بما لا يحل الانتفاع به، حيث يقول صاحب فتح القدير: "ألا ترى أنه رخص في اتخاذ القراميل"^(٣)... فظهر أن اللعن ليس للتكثير مع عدم الكثرة وإلا لمنع القراميل، ولا شك أن الزينة حلال، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٤ رقم ٥٩٣٣ - باب وصل الشعر من كتاب اللباس واللفظ له، ومن طريق عبد الله بن عمر رقم ٥٩٣٧، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨٨ رقم ٢١٢٤ - باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة... من كتاب اللباس والزينة - من طريق ابن عمر، سنن الترمذي بشرح عارضة الأحوزي: ج ٧ ص ٢٦٢. باب ما جاء في مواصلة الشعر من كتاب اللباس - وجاء فيه: قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. أه"، سبل السلام للصنعاني: ج ٣ ص ٢٥٣.

(٢) سبل السلام: ج ٣ ص ٢٥٣.

(٣) القراميل: هي ما يتخذ من الوبر ليزيد في قرون النساء للتكثير. شرح فتح القدير: للإمام/ كمال الدين محمد بن عبد الواحد الميوسمي المعروف بابن الهمام الحنفي - الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م - مصطفى البابي الحلبي ج ٦ ص ٤٢٦.



الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ^(١)، فلولا لزوم الإهانة بالاستعمال لحل وصلها بشعور النساء أيضاً. أهـ^(٢).

٢- ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - أن جارية من الأنصار تزوجت، وأنها مرضت فتمعط شعرها - أى تساقط - فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي - ﷺ - فقال: لعن الله الواصلة والمستوصلة. أهـ^(٣).

وجه الدلالة:

يستفاد من هذا الحديث أن وصل الشعر بشعر آدمي لو كان غير محرم لما لعن رسول الله - ﷺ - فاعله، وما دام أن النبي - ﷺ - قد لعن فاعل ذلك الشيء فكان في ذلك دلالة واضحة على حرمة، وعدم جواز فعله.

٢- ما روى عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه: سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وهو يقول: وتناول قصة^(٤) من

(١) سورة الأعراف: جزء من الآية/٣٢.

(٢) شرح فتح القدير: ج ٦ ص ٤٢٦.

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٤ رقم ٥٩٣٤ - باب وصل الشعر من كتاب اللباس - واللفظ له، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨٧ رقم ٢١٢٣ - باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة... من كتاب اللباس والزينة، مسند الإمام أحمد: ج ٦ ص ١١١، ٢٢٨، السنن الكبرى: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - الطبعة الأولى - دار المعرفة - بيروت - ج ٢ ص ٤٢٦: باب لا تصل المرأة شعرها بشعر غيرها من كتاب الصلاة.

(٤) القصة: بضم القاف وتشديد المهملة - الخصلة من الشعر، فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٦.



شعر كانت بيد حرمي^(١):- أين علمواكم؟ سمعت رسول الله -ﷺ-
ينهى عن مثل هذه ويقول: إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه
نساؤهم. أهـ^(٢).

وجه الدلالة:

يفهم من الحديث السابق أنه إذا كانت هذه القصة من الشعر -
الخصلة- كانت سبباً في هلاك أمم سابقة، فإن وصل الشعر بشعر آدمي
يعتبر أشد حرمة منها من باب أولى.

٤- يحرم وصل الشعر بشعر الأممي لأن العلة فيه واضحة وهي استعمال
جزء من آدمي وهو حرام، وقد يراه من يجوز له رؤية شعرها يظن أنه
شعرها، فتكون كل من الواصلة والمستوصلة سبباً في الحرمة^(٣).

٥- تلجأ النساء إلى وصل الشعر وذلك في حالة قصر الشعر أو عدم
وجوده، يصلن شعر غيرهن بشعرهن، أو عند شيب شعرهن يصلن الشعر

(١) الحرمي: نسبة إلى الحرس، وهم خدم الأمير الذين يحرسونه، ويقال للواحد
حرمي لأنه اسم جنس. فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٦.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٤ رقم ٥٩٣٢ -باب وصل
الشعر من كتاب اللباس، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨٩ رقم ٢١٢٧ -باب
تحريم فعل الواصلة والمستوصلة... من كتاب اللباس والزينة، سنن أبي داود: ج ٤
ص ٧٧ رقم ٤١٦٧ -باب في صلة الشعر من كتاب الترتيل، سنن الترمذي: ج ٥
ص ١٠٤، رقم ٢٩٣١ -باب ما جاء في كراهية اتخاذ القصة من أبواب الاستئذان
والآداب -وقال: هذا حديث حسن صحيح، سنن النسائي: ج ٨ ص ١٨٦ باب الوصل
في الشعر من كتاب الزينة.

(٣) خاشية الطحاوي على الدر المختار: ج ٤ ص ١٨٦.



الأسود بالأبيض ليظهر الأسود، وذلك لتغيير الزوج^(١) والتلبس عليه، وكل ذلك يعتبر حراماً ومنهياً عنه شرعاً.

٦- أن الشعر الموصول به إن كان شعر رجل فيحرم على المرأة استنصاحه والنظر إليه، وإن كان شعر امرأة فيحرم على زوجها وسيدها النظر إليه، وهذا بتقدير أن يكون شعر رجل أجنبي عنها أو شعر امرأة أجنبية عن زوجها أو سيدها^(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني على كراهة وصل الشعر بشعر الآمي بما يأتي:

١- يكره للمرأة أن تصل شعرها بشعر الآمي، وذلك لأن النبي -ﷺ- قد لعن الواصلة والمستوصلة، والمباح لا يجوز لعنه، فدل ذلك على الكراهة.

٢- لأن الآمي بجميع أجزائه مكرم، والانتفاع بالجزء المنفصل منه إهانة له، ولهذا كره بيعه^(٣).

(١) الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٤١٠، السيل الجرار: ج ٤ ص ١٣٢، جواهر الكلام: ج ٢٢ ص ١١٣.

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز: للعلامة/أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي -مطبوع مع المجموع شرح المذهب - طبعة دار الفكر- ج ٤ ص ٣١ وما بعدها.
(٣) بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٢٥.



ويمكن أن يجاب على ذلك:

بأن اللعن الوارد في الأحاديث النبوية السابقة يدل دلالة واضحة وقاطعة على التحريم، وليس على الكراهة، ويمكن حمل الكراهة الواردة في بعض كتب الحنفية والحنابلة على كراهة التحريم، لأن النهي في الأحاديث يقتضي التحريم، ولا يوجد صارف يصرفه من التحريم إلى الكراهة الحقيقية، فيظل حكم الوصل بشعر الأدمي على التحريم.

أدلة أصحاب القول الثالث:

يمكن الاستدلال على ما ذهبوا إليه: بأن للزوج غرضاً صحيحاً في تزين زوجته له بالوصل، فإن أذن لها فهو صاحب المنفعة، وقد أذن لها بذلك، فلا تغوير فيه إذاً، أما من لم يأنن لها زوجها وكذلك غير المتزوجة فيحرم الوصل عليها لانتفاء القصد والغرض الصحيح^(١).

ويمكن أن يجاب على ذلك:

بما روى عن أسماء بنت أبي بكر -رضي الله عنهما-: أن امرأة جاءت إلى رسول الله -ﷺ- فقالت: إني أنكحت ابنتي، ثم أصابها شكوى فتمزق رأسها، وزوجها يستحسنني بها أفأصل رأسها؟ فسب رسول الله -ﷺ- الواصلة والمستوصلة. أهـ^(٢).

(١) عبير بنت علي المديفر: أحكام الزينة - مرجع سابق - ج ١ ص ٣٤٥.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٥ رقم ٥٩٣٥ - باب وصل الشعر من كتاب اللباس - واللفظ له، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨٧ رقم ٢١٢٢ باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة... من كتاب اللباس والزينة، سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه - تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - ج ١ ص ٦٤٠ رقم ١٩٨٨ - باب الواصلة والواشمة من كتاب النكاح، مسند الإمام أحمد/ ج ٦ ص ٣٥٠.



وجه الدلالة:

هذا الحديث يدل دلالة واضحة على حرمة وصل الشعر بشعر الآدمي حتى ولو كان زوج المرأة هو الذى أن لها بذلك لانتفاء التغيرير والتدليس هنا، ومع ذلك فقد سب النبي - ﷺ - الواصلة والمستوصلة، مع علمه - ﷺ - مسبقاً بأن زوج المرأة هو الذى يريد ذلك، ومع ذلك لم يلأن لها فى أن تصل شعرها.

الترجيح:

بعد معرفة أقوال الفقهاء وأدلتهم فى مسألة "وصل الشعر بشعر الآدمي" يتبين لى أن القول الراجح هو القول الأول، الذى يذهب أصحابه إلى حرمة وصل الشعر بشعر الآدمي، وذلك لقوة الأدلة التى استندوا إليها، حيث أنها صحيحة وسالمة من الاعتراض عليها، أما الأدلة التى استند إليها أصحاب القول الثانى والثالث فلم تسلم من الاعتراض عليها، ولم ترق إلى درجة الأدلة الصحيحة، وعلى ذلك فيكون وصل الشعر بشعر الآدمي حراماً، لما ورد من لعن وسب من النبى - ﷺ - لمن يقوم بهذا الفعل، لأن المباح لا يجوز لعنه ولا سبه، فدل ذلك على حرمة الشئ الملعون.

والله أعلم،،،...



ثانياً: حكم وصل شعر الرأس بغير شعر الأدمي:

أنكلم في هذه المسألة بعون الله تعالى عن حكم وصل شعر الرأس بشعر غير شعر الأدمي كصوف البهيمة أو الخرق أو غير ذلك، ونظراً لاختلاف الفقهاء في هذه المسألة، حتى أنك تجد في المذهب الواحد أكثر من رواية، فإنني وجدت من الأهمية بمكان أن أعرض لمذاهب الفقهاء كل على حده، وذلك لاستخلاص الرأي الراجح في هذه المسألة.

١- مذهب الحنفية والزيدية والإمامية والليث بن سعد المالكي:

ذهب فقهاء الحنفية إلى أن الوصل بغير شعر الأدمي مباح، وذلك لأن المقصود به هو التزين فقط، وعدم الغش والتدليس.

جاء في كتاب بدائع الصنائع:

"ولا بأس بذلك من شعر البهيمة وصوفها لأنه انتفاع بطريق التزين بما يحتمل ذلك، ولهذا احتمل الاستعمال في سائر وجوه الانتفاع فكذا في التزين. أهـ" (١).

ووافق الحنفية في ذلك الرأي الزيدية والإمامية حيث ذهبوا إلى جواز وصل شعر الرأس بغير شعر الأدمي، كصوف الغنم مثلاً، لأنه لا وجه للتحريم في هذه الحالة.

(١) بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٢٥ وما بعدها، الفتاوى الخانية: ج ٣ ص ٤١٤، حاشية رد المحتار: ج ٥ ص ٥٨، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ٦ ص ٨٨.



جاء في كتاب البحر الزخار:

"ولهن... ووصل شعرهن بشعر الغنم، إذ لا وجه لتحريمه.
أهـ"^(١).

أيضاً ذهب إلى ذلك الرأي: الليث بن سعد المالكي:

جاء في حاشية العدوي على الكفاية: "وقال الليث: النهي مختص
بالوصل بالشعر، ولا بأس بوصله بصوف أو خرق أو غيرها. أهـ"^(٢).

(١) البحر الزخار: ج ٥ ص ٣٦٥، جواهر الكلام: ج ٢٢ ص ١١٤ وجاء فيه: "روى من
خبر عبد الله بن الحسن: سأله عن القرامل. قال: وما القرامل؟ قلت: صوف تجعله
النساء في رؤسهن، قال: إن كان صوفاً فلا بأس به، وإن كان شعراً فلا خير فيه من
الواصلة والموصلة. أهـ"، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: للعلامة/محمد
بن الحسن الحر العاملي - صححه/الشيخ/محمد الرازي - دار إحياء التراث العربي -
بيروت - ج ١٤ ص ١٣٥.

(٢) حاشية الشيخ/ على الصغيدى العنوي المالكي على كفاية الطالب الرباني: ج ٢
ص ٣٦٧، المنتقى للبايجي: ج ٧ ص ٢٦٧، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٥
ص ٣٩٤.



٢- مذهب المالكية^(١) والظاهرية^(٢) والإمام الطبري^(٣):

ذهب جمهور المالكية والظاهرية والإمام الطبري إلى حرمة الوصل بشعر غير الأئمة من الصوف والوبر وغير ذلك.

جاء في المنتقى: "وقال مالك: لا ينبغي أن تصل المرأة شعرها بشعر ولا غيره. أه"^(٤).

واستدلوا على ذلك بما رواه الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله أنه قال: "زجر النبي ﷺ أن تصل المرأة برأسها شيئاً. أه"^(٥).

وعلى ذلك فالوصل بغير الشعر لا يجوز، لأنه فيه من التلisis ما لا يخفى على أحد، ولأنه في معنى وصل الشعر^(٦).

(١) تقريب المعاني: ص ٣٢١، الثمر الداني: ص ٥٠٤، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٤١٠، حاشية العدوي على الكفاية: ج ٢ ص ٣٦٧ وجاء فيها: "بل قال مالك والطبري والأكثر: الوصل ممنوع بكل شيء شعر أو صوف أو خرق وغيرها. أه"، الجمع لأحكام القرآن: ج ٥ ص ٣٩٤.

(٢) المحلى: لابن حزم الظاهري: ج ١٠ ص ٧٤-٧٥ وجاء فيه: [إلا من شعر إنسان غيرها أو من شعر حيوان أو صوف أو غير ذلك، وهو من الكبائر. أه].

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩١ وجاء فيه: "فقال مالك والطبري وكثيرون: الوصل ممنوع بكل شيء سواء وصلته بشعر أو صوف أو خرق. أه"، حاشية العدوي: ج ٢ ص ٣٦٧.

(٤) المنتقى للباقي: ج ٧ ص ٢٦٧.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨٩ رقم ٢١٢٦ - باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة... من كتاب اللباس والزينة.

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٥ ص ٣٩٤.



والناظر في مذهب السادة المالكية ومن وافقهم يتبين له أنهم قد استثنوا في هذه المسألة ما لو ربطت المرأة شعرها ببعض الخيوط أو الخرق الملونة من الحرير وغيره مما لا يشبه الشعر، لأن ذلك غير منهي عنه، ولا يوجد فيه معنى الوصل، حيث يقول في ذلك الإمام مالك رحمه الله: "ولا بأس بالخرق تجعلها المرأة في قفاها وتربط للوقاية، وما من علاجهن أخف منه. أهـ" (١).

بل ويذهب القاضي عياض - رحمه الله - إلى أن: المرأة إذا لم تصل شعرها بل وضعته على رأسها من غير وصل جاز ذلك، لأنه حينئذ بمنزلة الخيوط الملونة كالعقوص الصوف والحرير، تفعله المرأة للزينة فلا حرج عليها في فعله، فلم يدخل في النهي ويلتحق بأنواع الزينة (٢).

٣- مذهب الشافعية:

ذهب فقهاء الشافعية إلى تفصيل القول في هذه المسألة، وفرقوا بين ما إذا كان الشعر الموصول به - شعر غير الآمى - طاهر أو نجس. فإذا كان الشعر الموصول به نجساً كشعر الميتة وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته فذلك حرام، لحرمة استعمال النجس في الصلاة وخارجها.

(١) المنتقى للبايجي: ج ٧ ص ٢٦٧، تقريب المعاني: ص ٣١١، حاشية العدوي على

الكفاية: ج ٢ ص ٣٦٧، شرح الغروي - مطبوع مع شرح زروق: ج ٢ ص ٣٧٩.

(٢) الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٤١٠، الجامع لأحكام القرآن: ج ٥ ص ٣٩٤، شرح

النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩١.



أما إذا كان الشعر الموصول به طاهراً كالوبر والصفوف، فإن المرأة في هذه الحالة إما أن تكون متزوجة أو غير متزوجة.

فإن كانت المرأة ليست متزوجة فإن استعمال ذلك الشعر حرام.

أما إذا كانت المرأة متزوجة فإن فقهاء الشافعية لهم ثلاثة أوجه:

الأول: يجوز للمرأة أن تصل بإذن الزوج فقط.

الثاني: يحرم الوصل مطلقاً، سواء أذن الزوج أم لم يأذن.

الثالث: يجوز الوصل مطلقاً، سواء أذن الزوج أم لم يأذن.

والوجه الأول هو الأصح عند الشافعية.

هذا بالنسبة للشعر الذي يشبه شعر الآدمي، أما بالنسبة للخیوط

الملونة وخیوط الحریر وما يشبه ذلك فيجوز استعماله لعدم وجود الغرر والتدليس فيه^(١).

(١) كتاب الأم: للإمام الشافعي: ج ١ ص ٤٦، المجموع للنووي: ج ٣ ص ١٤٠، مغنى المحتاج: ج ١ ص ١٩١، حاشية الجمل: ج ١ ص ٤١٨، فتح العزيز: ج ٤ ص ٣٢، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ٣٤، فتح المعين: ج ٢ ص ٣٤٠، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: للعلامة/ سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال - تحقيق/ د/ ياسين أحمد إبراهيم - الطبعة الأولى ١٩٨٨م - دار الباز - مكتبة الرسالة الحديثة - ج ٢ ص ٥١ وما بعدها، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٠.



٤- مذهب الحنابلة:

يرى الحنابلة أن وصل الشعر بغير الشعر إن كان بقدر ما تشد به رأسها فلا بأس به، لأن الحاجة داعية إليه، ولا يمكن التحرز منه، وإن كان أكثر من ذلك ففيه روايتان:

إحداهما: أنه مكروه غير محرم لحديث معاوية.

والظاهر: أن المحرم إنما هو وصل الشعر بالشعر لما فيه من التكليس المختلف في نجاسته، وغير ذلك لا يحرم لعدم هذه المعاني فيها، وحصول المصلحة من تحسين المرأة لزوجها من غير مضرة^(١).

الرأي الراجح:

بعد معرفة أقوال الفقهاء في هذه المسألة يتبين لى والله أعلم بالصواب- أن الرأي الراجح هو حرمة وصل الشعر بشعر آخر ولو كان ذلك الشعر لغير الأنمي، وهو ما ذهب إليه جمهور المالكية والظاهرية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة، وابن جرير الطبري، وذلك لقوة ما استندوا إليه من أدلة وهي عموم الأحاديث الدالة على حرمة الوصل، ولحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه- أن النبي ﷺ - "زجر أن تصل المرأة برأسها شيئاً"^(٢) لأن الحديث جاء عاماً يشمل شعر الأنمي

(١) المغنى لابن قدامة: ج ١ ص ١٠٧، الإتحاف: ج ١ ص ١٢٦، الفروع وتصحيح الفروع: ج ١ ص ١٣٤-١٣٥، كشاف للقناع: ج ١ ص ٨١، شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٤٢.

(٢) سبق تخريج الحديث: ص ٦٣.



وغيره، ولأن ذلك يعتبر زوراً وتقليساً، وذلك منهى عنه شرعاً، يقول في ذلك صاحب معالم السنن:

"والواصلات هن اللواتي يصلن شعورهن بشعور غيرهن من النساء، يردن بذلك طول الشعر، يوهمن أن ذلك من أصل شعورهن، فقد تكون المرأة زعراء قليلة الشعر أو يكون شعرها أصهب، فتصل شعرها بشعر أسود فيكون ذلك زوراً وكنباً منهياً عنه، أما القرامل^(١) فقد رخص فيها أهل العلم، وذلك أن الغر لا يقع بها، لأن من نظر إليها لم يشك في أن ذلك مستعار. أهـ"^(٢).

أما إذا كان الاستعمار عن طريق ربط الشعر بخيوط ملونة أو حرير وما إلى ذلك فإنه يجوز لعدم وجود الغش والتدليس في هذه الحالة، حيث يقول الإمام/مالك رحمه الله:- "ولا بأس بالخرق تجعلها المرأة في قفاها، وتربط للوقاية، وما من علاجين أخف منه. أهـ"^(٣).

(١) القرامل: جمع قرمل، بفتح القاف وسكون الراء وهو نبات طويل الفروع لين، والمراد به هنا خيوط من حرير أو صوف يعمل ضفائر تصل به المرأة شعرها. فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٦.

(٢) معالم السنن: للإمام/ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - المكتبة العلمية - بيروت - ج ٤ ص ٢٠٩.

(٣) المنتقى للباجي: ج ٧ ص ٢٦٧.



تعقيب:

من الجدير بالذكر ويتصل بهذه المسألة محل البحث ما يعرف في زماننا "بالباروكة" وهى: عبارة عن شعر ملون أو غير ملون يوضع على الرأس لكي تظهر المرأة فى حيون الناظرين أن شعرها طويل. وبناءً على ما سبق فى مسألة "حكم وصل الشعر بغير الشعر أو بشعر غير شعر الأدمي" فإننى أرى - والله أعلم بالصواب - أن استعمال هذه الباروكة حرام شرعاً، لأن هذا الاستعمال فيه من الغش والخداع والتليس ما لا يخفى على أحد، ويدخل فى مفهوم الوصل المنهي عنه شرعاً، لأن الإنسان لا يستطيع أن يميز بينه وبين الشعر الحقيقى، ويدل على ذلك ما رواه البخاري أن سعيد بن المسيب -رضى الله عنه- قال: "قم معاوية المدينة آخر قمة قدمها، فخطبنا فأخرج كُبة من شعر، قال: ما كنت أرى أحداً يفعل هذا غير اليهود، إن للنبي -ﷺ- سماء الزور. يعنى الواصلة فى الشعر. أم" (١).

وبهذا يُعلم حكم ما يسمى "بالباروكة" وما شابهها، ولادعاء أنها مجرد غطاء للرأس كذب وتضليل يخالف الواقع، فأغطية الرأس معلومة بالعقل والعرف، وإنما هذه زينة وحلية أكثر من الشعر الطبيعى نفسه، مع ما فيها من الغش والتزوير من ناحية، والإسراف والتبذير من ناحية ثانية، والتبرج والإغراء من ناحية ثالثة، وكل هذه مؤكدة للتحريم (٢).

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٥ رقم ٥٩٣٨ - باب وصل الشعر من كتاب اللباس، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨٩ رقم ٢١٢٧ - باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة... من كتاب اللباس والزينة.

(٢) د/يوسف القرضاوي: فتاوى معاصرة - الطبعة الحادية عشر ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م - دار القلم للنشر والتوزيع - ج ١ ص ٤٢٧.



الفرع الثاني

حكم زرع الشعر

من الأمور المستجدة والتي أصبحت من العمليات الجراحية التجميلية الحادثة في هذا العصر هي عملية زرع الشعر بالنسبة للرجل الأصلع الذي لا شعر له، وذلك يمكن تصوره أيضاً بالنسبة للمرأة إذا حدث وأن تساقط شعرها، ويحدث ذلك في الغالب نتيجة خلل في الهرمونات المتعلقة بنمو الشعر، وقد يتسبب هذا الخلل أحياناً في ظهور الشعر في الوجه بالنسبة للمرأة، وأحياناً أخرى عند الأطفال، وذلك يكون سبباً في توتر الحالة النفسية بالنسبة لهؤلاء، ولقد توصل الطب الحديث إلى إمكانية إجراء عمليات تجميلية هدفها هو زرع الشعر لمن هو في حاجة إليه، أو إزالة الشعر عن الوجه لمن هو في حاجة إليه أيضاً، فهل تعتبر هذه العمليات جائزة شرعاً، أم أن ذلك يعد من تغيير خلق الله؟.

أقول وبالله التوفيق:

أنه يجوز شرعاً للرجل الذي تساقط شعر رأسه أو شعر لحيته، والمرأة أيضاً التي تساقط شعرها نهائياً أو ظهر لها الشعر الكثيف في وجهها، يجوز لهؤلاء جميعاً إجراء عمليات جراحية لعلاج الخلل الذي يحدث في نمو الهرمونات الخاصة بالشعر، ويدل على ذلك ما يأتي:

«ما أخرجه الطبري من طريق أبي إسحاق عن امرأته أنها دخلت على عائشة وكانت شابة يعجبها الجمال فقالت: المرأة تحف جبينها لزوجها. فقالت: أميطي عنك الأذى ما استطعت»^(١).

(١) فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٩ باب المتمصات من كتاب اللباس.



يقول الإمام النووي - رحمه الله - :

يستثنى من النماص ما إذا نبت للمرأة لحية أو شارب أو عنققة فلا يحرم عليها إزالتها بل يستحب^(١).

وأورد ابن حجر العسقلاني قييداً على ذلك الكلام بقوله :

”قلت: وإطلاقه مقيد بإذن الزوج وعلمه، وإلا فمتى خلا عن ذلك منع للتدليس. أهـ“^(٢).

وجاء في البحر الرائق :

”وإن لم يكن للعبد شعر في لحيته فلا بأس للتجار أن يشعروا على جبهته لأنه يوجب زيادة في القيمة. أهـ“^(٣).

وخلاصة القول في هذه المسألة :

أنه يجوز إجراء مثل هذه العمليات نظراً للحاجة إليها، والقول بعدم جواز ذلك يؤدي إلى إصابة المريض بالآم نفسية.

ولكن القول بالجواز ليس على إطلاقه، وإنما هو مقيد بشروط لا بد من توافرها :

١- أن لا يكون الزرع بنجس.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٢ باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة... من كتاب اللباس والزينة.

(٢) فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٩.

(٣) البحر الرائق لابن نجيم: ج ٨ ص ٢٣٣.



٢- أن لا يكون فيه تدليس.

٣- أن لا يؤدي إلى تغيير خلق الله.

٤- أن لا يؤدي إلى ضرر أكبر أو مماثل، ويرجع في تقدير هذا إلى رأي أهل الاختصاص من الأطباء، وعلى ذلك فإجراء عملية لإعادة زرع شعر الرأس أو للحية بحيث يكون نامياً، أو لإزالة الشعر من وجه المرأة جائز، إذ لا تدليس فيه، وليس فيه تغيير للخلقة بل معالجة للرجوع إلى الخلقة القويمة التي جبلت عليها المرأة والرجل^(١).

(١) د/محمود علي السرطاوي: حكم التشريح وجراحة التجميل في الشريعة الإسلامية

بحث منشور بمجلة دراسات - تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية

عمان- المجلد الثاني عشر- العدد الثالث- جمادي الآخر ١٤٠٥هـ - أزلو ١٩٨٥م

- ص ١٤٩.



المطلب الثاني

تجميل الجسم ببعض العلامات والألوان

تمهيد:

مما لا شك فيه أن من الجراحات التجميلية والمستخدممة بكثرة في هذا العصر هي عمليات تجميل الجسم ببعض العلامات أو الألوان المتعددة، ويقوم بعض الأشخاص بفعل هذه الأمور رغبة منهم في إبداء قدر من الزينة للجسم أو الوجه، أو من وجهة نظرهم لمواكبة التقدم الحادث في العالم الغربي ولو لمجرد التقليد الأعمى فقط لا غير.

ومما يندى له الجبين أنك قد تجد بعض الشباب المسلم ينجرف نحو هذه العمليات بشدة، فتجد الوشم على يديه أو ذراعيه أو في أى مكان من جسمه، لا لشيء إلا لمواكبة التطور من وجهة نظرهم، لأن فعل هذه الأشياء في اعتقادهم وسيلة من وسائل التزين لبعض أجزاء الجسم.

والناظر في هذه الأشياء يجد أن هناك عمليات متعددة يقوم بها البعض مثل الوشم، والوسم، وقشر الوجه.

وسوف أقوم بمشينة الله تعالى ببيان الحكم الشرعى لهذه العمليات، وموقف الفقه الإسلامى منها، وذلك فى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الوشم.

الفرع الثانى: الوسم.

الفرع الثالث: قشر الوجه.



الفرع الأول

الوشم

أولاً: الوشم في اللغة:

يقال وُشمت المرأة يدها وشمًا من باب وعد، غرزتها بإبرة ثم نرت عليها الثنور وهو دخان الشحم، والجمع وشوم ووشام، واستوشمت: سألت أن يفعل بها ذلك، والوشم ما تجعله المرأة على ذراعها بالإبرة ثم تحشوه^(١).

ثانياً: الوشم في الاصطلاح:

هو النقش بالإبرة حتى يخرج الدم، ويحشى الجرح بالكحل ليخضر المحل المجروح^(٢).

وقيل هو: أن تغرز إبرة ونحوها في ظهر كفها أو شفتها أو نحوها من بدننها حتى يسيل الدم، ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل والنورة فيخضر^(٣).

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للعلامة/أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت ج ٢ ص ٦٦١ مادة (وشمت)، لسان العرب: ج ٦ ص ٤٨٤٥ مادة (وشم).

(٢) الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٤١١، حاشية العدوي على الكفاية: ج ٢ ص ٣٦٧، تقريب المعاني ص ٣١١، فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ج ٥ ص ٣٩٢، سبل السلام: ج ٣ ص ٢٥٣، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩١، أحكام النساء لابن الجوزي: ص ٢٥٣. وعرف البعض الوشم: بأنه نوع من الزينة التي تعمل بغرز الجلد بالإبرة حتى يخرج الدم ثم يزر عليه كحل أو نيلة أو صبغات خاصة ليخضر أو يزرق. د/أحمد محمد كنعان: الموسوعة الطبية الفقهية - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م - دار الفرائس ص ٢٥٣.



ثالثاً: الحكم الشرعي للوشم:

انتشرت في هذه الأيام بين الفتيات ظاهرة دق الوشم الذي اتخذ شكلاً جديداً من حيث المكان الذي يتم فيه الوشم، حيث تسلل إلى صدور الفتيات وبطنونهن، فتكشف الفتاة عن عورتها مرة أمام من يقوم بتلك المهمة المنكرة - وقد يكون في كثير من الأحيان رجلاً- في محلات ما يعرف "بالكوافير" التي خصصت قسماً بها لدق الوشم وبأسعار باهظة، ثم تكشف هذه العورة مرات أخرى أمام الجميع لتظهر هذه النقوش^(١) وذلك لا لشيء إلا لمواكبة التطور وموضة العصر. فما هو الحكم الشرعي لهذه العمليات؟.

أقول وبالله التوفيق:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة وكلامهم فيها ينبئ عن وجود ثلاثة

أقوال:

القول الأول: أنه يحرم الوشم:

ذهب إلى ذلك القول: جمهور الحنفية^(٢)

(١) صحيح فقه السنة: مرجع سابق ج ٣ ص ٦٦.

(٢) حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٦ ص ٣٧٣ وجاء فيها: "والواشمة: التي تشم في الوجه والذراع، وهو أن تغرز الجلد بإبرة ثم يحشى بكحل أو نيل فيزرق، والمستوشمة: التي يفعل بها ذلك بطابها. أم"، حاشية الطحطاوى على الدر المختار: ج ٤ ص ١٨٦، عمدة القارى شرح صحيح البخاري للعلامة/بدر الدين أبي محمد محمود أحمد العيني - طبعة دار الفكر - ج ٢٢ ص ٦٣.



والمالكية^(١) والشافعية^(٢) والصحيح من مذهب الحنابلة^(٣) والظاهرية^(٤) وقول عند الزيدية^(٥) والإمامية^(٦) والأباضية^(٧).

(١) حاشية العدوي على الكفاية: ج ٢ ص ٣٦٧، المنتقى للباجي: ج ٧ ص ٢٦٧، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٤١١ وجاء فيها: "وينهى النساء أيضاً (عن الوشم)... والنهي للحرمة عام في الرجال والنساء بن النهي في الرجال أشد. أه"، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي: ص ٤٩٨، الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني: للعلامة/محمد بن أحمد نقيب بالداه الشنقيطي المورتاني - مكتبة القاهرة - ج ٣ ص ١٨٠، الثمر الداني: ص ٥٠٤، تقريب المعاني: ص ٣١١.

(٢) المجموع للنووي: ج ٣ ص ١٤٠. وجاء فيه: "وأما الوشم والوشر وهو تحديد الأسنان فحرام على المرأة والرجل. أه" أسنى المطالب: ج ١ ص ١٧٢، نهاية المحتاج: ج ٢ ص ٢٢ وما بعدها، مغني المحتاج: ج ١ ص ١٩١، فتح العزيز: ج ٤ ص ٣٤، إغاثة الطالبين: ج ٢ ص ٣٤٠.

(٣) الإتيان للمرداوي: ج ١ ص ١٢٥ وجاء فيه: "ويحرم نص ووشر ووشم على الصحيح من المذهب أه"، شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٤١ وما بعدها، كشف القناع: ج ١ ص ٨١، الفروع لابن مفلح: ج ١ ص ١٣٤، المغني لابن قدامة: ج ١ ص ١٠٧، أحكام النساء لابن الجوزي: ص ٢٥٣.

(٤) المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ١٧٥ وجاء فيه: "ولا أن تشم بالنقش أو الكحل أو غيره شيئاً من جسدها، فإن فعلت فيبي ملعونة هي والتي تفعل بها ذلك، برهان ذلك... عن عبد الله بن مسعود قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمات والمستوشمات والمتمصصات والمتفجات للحسن المغيرات خلق الله أه".

(٥) عيون الأثر ص ٤١٨ وجاء فيها: "ويحرم النص والوشر والوشم. أه" المسيل الجرار: ج ٤ ص ١٣٢.

(٦) جواهر الكلام: ج ٢٢ ص ١١٣ وجاء فيها: "وتغرز بالإبرة ثم تحشوه بالكحل ونحوه، بدعى أن المراد فعل ذلك كله أو بعضه للتكليس. أه"، مسائل الشيعة: ج ١٤ ص ١٧٧.

(٧) المصنف: ج ٢ ص ٢٨٥ وجاء فيه: "ولا يصلن شعورهن، ولا يوشمن لثائتين. أه".



القول الثاني:

أنه يجوز للمرأة المتزوجة فعله، وكذلك إذا تعين طريقاً للعلاج.
ذهب إلى ذلك القول.
بعض الحنفية^(١) ورأي عند المالكية^(٢) ورواية للشافعية^(٣) ورأي
عند الزيدية^(٤).

القول الثالث:

أنه يكره الوشم.
ذهب إلى ذلك القول: بعض المتأخرين من المالكية^(٥) ورواية
للحنابلة^(٦).

-
- (١) البحر الرائق: ج ٨ ص ٢٠٨ وجاء فيه: "ولا بأس بخضاب الرأس واللحية بالحناء، والوشمة للرجال والنساء، لأن ذلك سبب لزيادة الرغبة والمحبة بين الزوجين. أهـ".
(٢) تقريب المعاني: ص ٣١١ وجاء فيها: "يجوز إذا تعين طريقاً لدواء مرض. أهـ".
(٣) المجموع للنووي: ج ٣ ص ١٤٠ وجاء فيه: "ويستحب للمزوجة الخلق ويكره للرجل. أهـ".
(٤) البحر الزخار: ج ٥ ص ٣٦٧ وجاء فيه: "تندب التزين للزوج بأنواع الزينة. أهـ".
(٥) شرح الغروي: مطبوع مع شرح زروق على الرسالة ج ٢ ص ٣٧٩ وجاء فيه: "وقال.. من المتأخرين من أصحابنا أن الوشم في جميع الجسد مكروه. أهـ".
(٦) الإنصاف: ج ١ ص ١٢٥ وما بعدها وجاء فيه: "وقيل لا يحرم.. ويكره النقش والتطريف ذكره الأصحاب.. قلت ويكره التكتيب. أهـ".



الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

أولاً: ما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ- قال لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة^(١).
ثانياً: ما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: أتني عمر بامرأة تشم، فقام فقال: أنشدكم بالله من سمع من النبي -ﷺ- في الوشم؟ فقال أبو هريرة ففقت فقلت: يا أمير المؤمنين أنا سمعت، قال: ما سمعت؟ قال: سمعت النبي -ﷺ- يقول: لا تشمن ولا تستوشمن^(٢).

وجه الدلالة:

يستفاد من هذه الأحاديث السابقة أن الوشم بكل أشكاله حرام، واللعن في هذه الأحاديث يدل على أن هذه المعاصي من الكبائر^(٣).
جاء في كتاب فتح الباري:

"وقد يكون في اليد وغيرها من الجسد، وقد يفعل ذلك نقشاً، وقد يجعل دوائر، وقد يكتب اسم المحبوب، وتعاطيه حرام بدلالة اللعن. أهـ"^(٤).

(١) سبق تخريج الحديث: ص ٥٤.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٣١ وما بعدها رقم ٥٩٤٦ باب المستوشمة من كتاب اللباس.

(٣) سبل السلام: ج ٣ ص ٢٥٣.

(٤) فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٣.



ثالثاً: إنما حرم الوشم لما فيه من تغيير خلق الله، ولقد ورد الوعيد الشديد في هذه الأشياء لما فيها من الغش والخداع، ولو رخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استجازة غيرها من أنواع الغش^(١).

رابعاً: عملية الوشم فيها إيلاام للإنسان، ولا حاجة له في ذلك، إذ يقول ابن الجوزي - رحمه الله -: "لا يحل لأنه أذى لا فائدة فيه. أهـ"^(٢).

خامساً: نقل ابن العربي - رحمه الله - الإجماع على تحريم الوشم^(٣).

وعلى ذلك وبناء على هذا الرأي فإن الوشم يحرم على الفاعلة والمفعول بها باختيارها، والطالبة له، وقد يفعل ذلك بالبنات الصغيرة فلا شيء عليها وإنما يكون الإثم على الفاعلة، لأن الصغيرة عديمة التكليف^(٤).

وبناء على ذلك لا يأتى من حصل فيه الوشم نتيجة حادث، وذلك كاحتكاك جسم الإنسان بالإسفلت فدخل السواد تحت الجلد، أو نتيجة انفجار قنبلة فدخل الدخان والبارود تحت الجلد، وكذلك إذا حدث الوشم عن طريق العلاج^(٥).

(١) هذا الكلام نقله ابن حجر العسقلاني عن الإمام الخطابي: فتح الباري ج ١٠ ص ٤٣٢.

(٢) أحكام النساء لابن الجوزي: ص ٤٦.

(٣) عارضة الأحوذى: ج ٧ ص ٢٦٢.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩١.

(٥) د/محمد عثمان شبير: أحكام جراحة التجميل - مرجع سابق - ص ١٨٨.



وجهة أصحاب القول الثاني:

أن الوشم يجوز للمرأة المتزوجة لأن ذلك يعتبر سبباً في زيادة الرغبة والمحبة بين الزوجين، وكذلك للضرورة عند الحاجة إليه في العلاج من مرض معين^(١).

أما أصحاب القول الثالث: الذين ذهبوا إلى كراهة الوشم، فلم أقف لهم على دليل فيما اطلعت عليه من مصادر.

الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم بالنسبة لعملية الوشم فإنه يترجح في نظري والله أعلم ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من حرمة عملية الوشم، لأن ذلك يعتبر إيلاً للحى ولا فائدة له منه، وذلك لقوة أدلة الجمهور التى استندوا إليها، وعدم وجود أدلة قوية للفريق المعارض، ولأن ذلك يعتبر من تغيير خلق الله سبحانه وتعالى، بل ربما يؤدى استعمال هذه الأشياء إلى إصابة الإنسان بأمراض معينة.

يقول فى ذلك بعض الأطباء: إن المواد الغريبة التى تدخل الجلد تؤدى على حساسية الجلد، وإذا احتوى على مواد بترولية فإنه يؤدى إلى سرطان الجلد وتليفه، والوخز بالإبر يؤدى إلى نقل أمراض الكبد الوبائى والإيدز^(٢).

(١) البحر الرائق: ج ٨ ص ٢٠٨، تقريب المعاني: ص ٣١١.

(٢) هذا الراى للدكتور/ عبد الهادى محمد عبد الغفار: استشارى الأمراض الجلدية والتاسلية - نقلا عن: صحيح فقه السنة: مرجع سابق - ج ٣ ص ٦٦-٦٧.



رابعاً: حكم إزالة الوشم:

ذهب البعض من فقهاء المالكية: إلى أن الوشم لو وقع على الوجه الممنوع لا يكلف صاحبه بإزالته ولو بالنار وغيرها، لأنه يعتبر من النجاسات المعفو عنها^(١).

بل ويوجد البعض من علماء الحديث من يفرد باباً مستقلاً عن طهارة الوشم وأنه لا تجب إزالته، مستدلاً بما روى عن قيس بن أبي حازم، قال: دخلنا على أبي بكر -رضي الله عنه- في مرضه، فرأيت عنده امرأة ببضاء موشومة اليدين، تذب عنه وهي أسماء بنت عميس. أمه^(٢).

وذهب الشافعية: إلى نجاسة هذا الدم، لأن الوشم عبارة عن إسالة الدم وحشو الموضع بالنورة وغيرها ليخضر، وهذا الإضرار فيه دم

(١) تقريب المعاني: ص ٣١١ وجاء فيه: "وإذا وقع على الوجه الممنوع فلا يكلف صاحبه بإزالته بالنار مثلاً، بل هو من النجس المعفو عنه. أمه"، حاشية العدوي على الكفاية: ج ٢ ص ٣٦٧، فتح العلي للمالك في الفتوي على مذهب الإمام مالك: للعلامة/الشيخ محمد أحمد عليش - الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ج ١ ص ١١٢.

(٢) مجمع الزوائد للهيتمي: ج ٥ ص ١٧٣ باب طهارة الوشم وأنه لا تجب إزالته من كتاب اللباس - وجاء فيه: رواه الطبراني - ورجاله رجال الصحيح.



ونورة وغيرها، والدم عندما يخرج من الجسم يصبح نجساً، وعليه فلا بد من إزالته^(١).

يقول الإمام النووي رحمه الله :

قال أصحابنا - يقصد الشافعية -: هذا الموضع الذي وشم يصير نجساً، فإن أمكن إزالته بالعلاج وجبت إزالته، وإن لم يمكن إلا بالجرح، فإن خاف منه التلف أو فوات عضو، أو منفعة عضو أو شيئاً فاحشاً في عضو ظاهر لم تجب إزالته، فإذا بان لم يبق عليه إثم، وإن لم يخف شيئاً من ذلك ونحوه لزمه إزالته، ويعصى بتأخيرها، وسواء في ذلك كله الرجل والمرأة. أهـ^(٢).

وبذلك يمكن ترجيح رأي المالكية ومن وافقهم في عدم إزالة الوشم إذا وقع على وجه ممنوع، خصوصاً إذا حصل ذلك للصبي الصغير لأنه لا إرادة له في ذلك، وإنما الإثم على من فعل به ذلك، لأن في الإزالة بالنار وغيرها قد يسبب له آلاماً لا يحتملها، وهذا هو ما ذهب إليه بعض الشافعية.

(١) نهاية المحتاج: ج ٢ ص ٢٢-٢٣ وجاء فيه: "وقال في الذخائر في العظم: قال بعض أصحابنا: هذا الكلام فيه إذا فعله بنفسه أو فعل به باختياره، فإني فعل به مكرهاً لم تلزمه إزالته قولاً واحداً، قلت: وفي معناه الصبي إذا وشمته أمه بغير اختياره فيبلغ، وأما الكافر إذا وشم نفسه في الشرك ثم أسلم فالمتجه وجوب الكشط عليه بعد الإسلام... ولو وشم باختياره وهو كافر ثم أسلم فالظاهر وجوبه لتعديده إذ هو مكلف. أهـ"، المجموع للنووي: ج ٣ ص ١٣٩.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩١، أيضاً: فتح الباري: ج ١ ص ٤٢٣.



الفرع الثاني

الوسم

أولاً: الوسم في اللغة:

أثر الكي، والجمع وسوم، والميسم اسم للألة التي يوسم بها، واسم لأثره الوسم، يقال: فلان موسوم بالخير، أي معروف بالخير وعلامته كذلك^(١).

ثانياً: الوسم في الاصطلاح:

لا يخرج معنى الوسم في الاصطلاح عن معناه اللغوي السابق ذكره، وهو أثر الكية، أي العلامة، ومنه موسم الحج: أي معلم جمع الناس^(٢)، وقد يحتاج إليه المالك لتمييز حيواناته^(٣).

ثالثاً: حكم الوسم:

الوسم يجوز بالنسبة للحيوان، ولكن في غير الوجه^(٤)، وذلك لما روى عن جابر -رضي الله عنه- قال: "نهى رسول الله -ﷺ- عن

(١) لسان العرب: ج ٦ ص ٤٨٣٨ مادة (وسم)، المصباح المنير: ج ٢ ص ٦٦٠ مادة (لوسمة).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ٢٨٢.

(٣) لثمر الداني: ص ٥٢١.

(٤) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٦ وجاء فيها: وكذا لا بأس بكي البهائم للعلامة... ويكره الكي في الوجه. أهـ، الذخيرة: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - تحقيق د/محمد حجي - الطبعة الأولى ١٩٩٤م - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ج ١٣ ص ٢٨٦، لثمر الداني: ص ٥٢١، تقريب المعاني: ص ٣٢٦، الفتح الرباني: ج ٣ ص ١٩٨، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٥ ص ٣٩٢ وجاء فيه: "والوسم جائز في كل الأعضاء غير الوجه، لما رواه جابر قال؟: نهى رسول الله -ﷺ- عن الضرب في الوجه، وعن الوسم في الوجه، أخرجه مسلم. وإنما كان ذلك لشرفه على الأعضاء، إذ هو مقر الحسن والجمال، ولأن به قوام الأعضاء. أهـ، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٨٢.



الضرب في الوجه، وعن الوسم في الوجه. أهـ^(١).

وبناء على ذلك فإنه يجوز الوسم في كل أعضاء الحيوان ما عدا الوجه، وذلك لأن النبي -ﷺ- قد لعن من وسم حيوانه في وجهه، وذلك لما روى عن جابر رضي الله عنه - أن النبي -ﷺ- مر عليه حمار قد وسم في وجهه. فقال: لعن الله الذي وسمه^(٢).

وقد نقل الإمام النووي رحمه الله - الإجماع عن النهي عن الوسم في الوجه، سواء أكان ذلك في الأدمي لكرامته، ولأنه لا حاجة إليه، فلا يجوز تعذيبه، أم في غير الأدمي، لأن النبي -ﷺ- لعن فاعله، واللحن يقتضي التحريم^(٣).

أما بالنسبة لوسم الأدمي فيكاد يجمع الفقهاء على تحريمه^(٤)، وذلك لأن الإنسان مكرم شرعاً، والوسم يعتبر تعذيباً ولا حاجة للإنسان إليه. هذا بالنسبة للوسم، ولكن مادام أن الوسم هو أثر الكية، فهل النهي الوارد في الوسم يشمل الكي بغرض العلاج أم لا؟.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨١ رقم ٢١١٦ - باب النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه فيه - من كتاب اللباس والزينة.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨١ رقم ٢١١٧ - باب النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه فيه من كتاب اللباس والزينة.

(٣) شرح النووي: ج ٧ ص ٢٨٢، نيل الأوطار: ج ٨ ص ٩٩.

(٤) عبدة القاري شرح صحيح البخاري: ج ٢١ ص ٢٤٣، تقريب المعاني: ص ٣٢٦ وجاء فيها: "وأما وسم الأدمي فلا يجوز مطلقاً. أهـ"، الفتح الرباني: ج ٣ ص ١٩٨، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٨٢ وجاء فيه: "وأما الأدمي فوسمه حرام لكرامته، ولأنه لا حاجة إليه، فلا يجوز تعذيبه. أهـ". نيل الأوطار: ج ٨ ص ١٠٠.



للإجابة على ذلك أقول وبالله التوفيق:

إذا تعين الكي بالنار علاجاً ودواء للمريض فهو جائز، لأنه من جملة العلاج المباح في الشريعة الإسلامية^(١). ويمكن الاستدلال على ذلك بما يأتي:

- ١- بما روى عن جابر -رضي الله عنه- قال: بعث رسول الله -ﷺ- إلى أبي بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه عليه. أهـ^(٢).
- ٢- ما روى أيضاً عن جابر عن النبي -ﷺ- أنه قال: "إن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي شرطة محجم، أو لدعة بنار، وما أحب أن أكتوى. أهـ^(٣)".

(١) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٦ وجاء فيها: "ولا بأس بكى الصبيان إذا كان لدواء أصابهم. أهـ"، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٤٤٠ وجاء فيها: "والكي: الذي هو الحرق بالنار، فقد كوي صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة وهو سعد ابن معاذ حين أصابته اللوثة، واكتوي بعده جمع من الصحابة. أهـ"، حاشية العدوي على الكفاية: ج ٢ ص ٣٩٣، الثمر الداني: ص ٥١٩، عارضة الأحوذى: ج ٨ ص ٢٠٧-٢٠٨، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٠١ وجاء فيه: "قال المصنف: ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة، ويسن تركه. أهـ"، المجموع للنووي: ج ٩ ص ٦٣، حاشية عميرة: ج ٣ ص ٢٠٤، الطب النبوي: لابن قيم الجوزية - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي - ص ٥٠ وجاء فيه: "تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع: (أحدها): فعله، (والثاني): عدم محبته، (والثالث): الثناء على من تركه، (والرابع): النهي عنه. أهـ".

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٣٦٥ رقم ٢٢٠٧ -باب لكل داء دواء واستحباب التداءي- من كتاب السلام، سنن البيهقي: ج ٩ ص ٣٤٢ باب ما جاء في إياحة قطع العروق والكي عند الحاجة من كتاب الضحايا.

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ١٧٦ رقم ٥٧٠٤ -باب من اكتوى لو كوى غيره وفضل من لم يكتو- من كتاب الطب.



وجه الدلالة:

يستفاد من الحديث الأول: أن الكي يجوز ما دام أنه قد تعين طريقاً للعلاج والتداوي، ويدل على جوازه فعله له -ﷺ- حينما أرسل طبيباً لأبي بن كعب.

ويستفاد من الحديث الثاني: أن الكي تعين طريقاً للشفاء، وإن جاء متأخراً، وقوله -ﷺ- "وما أحب أن أكتوى" لا يدل على منعه، وإنما يكون الكي في المرتبة الأخيرة من طرق العلاج، نظراً لما ينطوي عليه من آلام وتعذيب لصاحبه.

أما بالنسبة للأحاديث التي جاءت تنهي عن الكي ومنها:

١- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -ﷺ- قال: "الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي. أمه" (١).

ووجه الكراهة في الحديث السابق: أن في ذلك تعذيباً بالنار، ولا يجوز أن يعذب بالنار إلا رب النار (٢).

٢- ما روى عن عمران بن حصين قال: "تهى رسول الله -ﷺ- عن الكي، فاكثرونا فما أفلحنا ولا أنجحنا. أمه" (٣).

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ١٥٦ رقم ٥٦٨٠ - باب الشفاء في ثلاثة من كتب الطب.

(٢) الروضة الندية شرح الدرر البهية: للعلامة/ أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري - ط ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - دار الجيل - بيروت ج ٢ ص ٢٢٩.

(٣) سنن الترمذي بشرح عارضة الأحوذى: ج ٨ ص ٢٠٧ باب ما جاء في كراهية للتداوي بالكي من أيوب الطب. وفيه: قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، سنن أبي داود: ج ٥ ص ٢٨٦٥ - باب في الكي من كتاب الطب - رزاد أبو داود: "وكان يسمع تسليم الملائكة، فلما لكتوى انقطع عنه، فلما ترك رجع إليه"، مسند الإمام أحمد: ج ٤ ص ٤٢٧، سنن البيهقي: ج ٩ ص ٣٤٢، باب ما جاء في استحباب ترك الاكتواء والاسترقاء من كتاب الضحايا.



ويمكن الجمع بين الأحاديث التي تدل على إباحة الكي، والأحاديث التي تنهى عنه بما يأتي:

١- إنما نهى عنه مع إثباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فكرهه لذلك، ولذلك كانوا يبادرون إليه قبل حصول الداء لظنهم أنه يحسم الداء فتعجل الذي يكتوي التعذيب بالنار الأمر مظنون، وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذي يقطعه الكي.

٢- يؤخذ من الجمع بين كراهته -عليه السلام- للكي وبين استعماله له أنه لا يترك مطلقاً ولا يستعمل مطلقاً، بل يستعمل عند تعيينه طريقاً إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء بإذن الله تعالى^(١).

٣- قيل إنه خاص بعمران بن حصين لأنه كان به الباسور وكان موضعه خطراً فنهاه عن كيّه، فلما اشتد عليه كواه فلم ينجح^(٢).

يقول ابن القيم رحمه الله:

"ولا تعارض بينهما -بحمد الله تعالى- فإن فعله يدل على جوارحه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه، وأما النشاء على تاركه: فيدل على أن تركه أولى وأفضل، وأما النهي عنه: فعلى سبيل الاختيار والكراهة،

(١) فتح الباري: ج ١٠ ص ١٥٨، عارضة الأحوذى: ج ٨ ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) فتح الباري: ج ١٠ ص ١٧٧، عارضة الأحوذى: ج ٨ ص ٢٠٨.



أو عن النوع الذي لا يحتاج إليه، بل يفعل خوفاً من حدوث الداء. والله أعلم. أهـ^(١).

وخلاصة القول:

أن الكي إذا تعين طريقاً للعلاج فهو جائز ومباح، أما إذا لم يتعين فإنه غير جائز ومنتهى عنه لما ينطوي عليه من تعذيب بالنار وحدث علامات لا فائدة منها، ولا حاجة له فيها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الطب النبوي: ص ٥٠، وأيضاً: معالم السنن للخطابي: ج ٤ ص ٢١٨، عمدة

القاري: ج ٢١ ص ٢٣٣.



الفرع الثالث

قشر الوجه

أولاً: القشر في اللغة:

قشر الشيء يقشره، ويقشّره قشراً فانقشر، والقشور دواء يقشر به الوجه ليصفو لونه^(١) وقيل القاشرة: هي أول الشجاج لأنها تقشر الوجه^(٢).

ثانياً: قشر الوجه في الاصطلاح:

هو ما تقوم به المرأة من معالجة وجهها بالغمرة^(٣) حتى ينسحق أعلى الجلد، ويبدو ما تحته من البشرة^(٤).

(١) لسان العرب: ج ٥ ص ٣٦٣٥ وما بعدها - مادة (قشر).

(٢) مختار الصحاح: للإمام/ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - عني بترتيبه/محمود خاطر - طبعة دار المعارف - ص ٥٣٥ مادة (ق ش ر).

(٣) الغمرة: بالضم - طلاء يتخذ من الورس، وقد غمرت المرأة وجهها تغمر تغميراً أي طلت به وجهها ليصفو لونها.

تهذيب الأسماء واللغات: للإمام/ أبي زكريا محي الدين النووي - دار الكتب العلمية - بيروت - ج ٤ ص ٦٣، مختار الصحاح للرازي: ص ٤٨١ مادة (غ م ر).

(٤) فيض القدير للمناوي: ج ٥ ص ٢٧٠، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: تأليف/ أحمد عبد الرحمن البنا المشهور بالساعاتي - الطبعة الأولى - دار إحياء التراث العربي - بيروت: ج ١٧ ص ٢٩٧، منتقى الأخبار مع نيل الأوطار: للمجد بن تيمية - مطبوع مع نيل الأوطار - الطبعة الأخيرة - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ج ٦ ص ٢١٥ وجاء فيه: "أما القاشرة والمقشورة فقال أبو عبيد: نراه أرباب هذه الغمرة التي يعالج بها النساء وجوههن حتى ينسحق أعلى الجلد ويبدو ما تحته من البشرة. أم".



ثالثاً: حكم قشر الوجه:

أنه يحرم على النساء فعل ذلك، لما فيه من تغيير خلق الله، وقد يترتب على ذلك إلحاق الأذى بالجلد فيما بعد^(١).

ويمكن الاستدلال على حرمة قشر الوجه بما يأتي:

١- ما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها- أنها قالت: "كان رسول الله -ﷺ- يلعن القاشرة والمقشورة، والواشمة والموتشمة، والواصلة والمتصلة. أه"^(٢).

٢- ما روى عن كريمة بنت همام قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها- تقول: يا معشر النساء إياكن وقشر الوجه، فسألته امرأة عن

(١) فيض القدير: ج ٥ ص ٢٧٠، أحكام النساء لابن الجوزي: ص ٢٥٢-٢٥٣ وجاء فيه: "أما القاشرة: فهي التي تقشر وجهها بالدواء ليصفو لونها... وربما أثر القشر في الجلد تحسناً في العاجل، ثم يتأذي به الجلد فيما بعد. أه"، الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد: ج ١٧ ص ٢٩٧.

(٢) مسند الإمام أحمد: ج ٦ ص ٢٥٠، ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد بلفظ: "عن عائشة رضي الله عنها- قالت: كان رسول الله -ﷺ- يلعن القاشرة والمقشورة" وقال: رواه أحمد وفيه من لم أعرفه من النساء: ج ٥ ص ١٧٢ باب الوصلة والقاشرة والواشمة - من كتاب الزينة، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٥ ص ٢٧٠ رقم ٧٢٦٣، منتقى الأخبار مع نيل الأوطار: ج ٦ ص ٢١٥ رقم ٧.



الخضاب. فقالت: لا بأس بالخضاب، ولكني أكرهه لأن حبيبي -ﷺ- كان يكره ريحه. أم-^(١).

وجه الدلالة:

يستفاد مما سبق أنه يحرم قشر الوجه، وذلك لأن النبي -ﷺ- قد لعن من يفعل ذلك، ومن المعلوم أن اللعن لا يكون عن ارتكاب المباح، وإنما يكون على فعل المحرم، وإذا كانت هذه الأدلة بها ضعف فإن بعضها يقوى البعض الآخر، ويؤكد ذلك أن عملية قشر الوجه تتطوي على تغيير لخلق الله، وقد يتأذى الجلد إثر ذلك فيما بعد.

ولكن إذا فعلت المرأة لتزيل بعض الأشياء العالقة بوجهها، وذلك لكي يرضى عنها زوجها ولا يستقبحها، فإن ذلك جائز ولا يحرم بشرط أن تكون متزوجة، وتفعل ذلك بإذن زوجها، يقول في ذلك ابن الجوزي رحمه الله:

"وأما الأكلوية التي تزيل الكلف وتحسن الوجه للزوج فلا أرى بها بأساً، وكذلك أخذ الشعر من الوجه للتحسن للزوج. أم-^(٢).

(١) مسند الإمام أحمد: ج ٦ ص ٢١٠، سنن أبي داود: ج ٤ ص ٧٦ باب في الخضاب للنساء من كتاب الترتل رقم ٤١٦٤، سنن النسائي: ج ٨ ص ١٤٢ باب كراهية ريح الحناء من كتاب الزينة.

(٢) أحكام النساء لابن الجوزي: ص ٢٥٤.



المطلب الثالث

تجميل قوام الأعضاء

عملية تجميل قوام الأعضاء تعتبر من الجراحات التجميلية الاختيارية التي يلجأ إليها الإنسان إما لتحسين المظهر العام للجسم ليكون له جاذبية في أعين الناظرين، مثل عملية تقليج أو وشر الأسنان، أو عملية تسمين أو تقليل الجسم، أو عملية تغيير قوام الأعضاء بالزيادة أو النقصان.

وقد يكون الغرض من هذه الجراحة هو إعادة المنفعة للعضو بعد إصابته بخلل أفقده منفعته، وذلك مثل عملية تثبيت الأسنان بالذهب أو عملية وصل عظم إنسان بعظم حيوان.

وبناء على ذلك فإنني وجدت من الأهمية بمكان أن أتعرض لهذه الأمور لبيان حكمها الشرعي وموقف الفقه الإسلامي منها.

وبذلك يمكن تقسيم هذا المطلب إلى عدة فروع:

الفرع الأول: تقليج أو وشر الأسنان.

الفرع الثاني: تسمين أو تقليل الجسم.

الفرع الثالث: تغيير قوام الأعضاء بالزيادة أو النقصان.

الفرع الرابع: تثبيت الأسنان بالذهب.

الفرع الخامس: عملية وصل عظم إنسان بعظم حيوان.



الفرع الأول

تفليج أو وشر الأسنان

أولاً: التفليج أو الوشر في اللثة:

فلج الأسنان: تباعد بينهما، فلج فلجاً، وهو أفلج، والفلج بين الأسنان، ورجل أفلج إذا كان في أسنانه تفرق، وهو التفليج أيضاً، وهو تباعد ما بين الثنايا والرابعيات^(١).

والوشر: أن تحدد المرأة أسنانها وترققها، وشرت المرأة أنيابها وشراً من باب وعد إذا حددتها ورققتها فهي واشرة، واستوشرت: سألت أن يفعل بها ذلك، تفعله المرأة الكبيرة تتشبه بالشواب^(٢).

ثانياً: التفليج أو الوشر في الاصطلاح:

هو برد الأسنان ليتباعد بعضها عن بعض أو يكون في الأسنان طول فيزال بالمبرد^(٣)، ويقال له الوشر: وهو نشر الأسنان أي بردها حتى

(١) لسان العرب: ج ٥ ص ٣٤٥٦ مادة (فلج)، مختار الصحاح: ص ٥١٠ مادة (ف ل ج).

(٢) لسان العرب: ج ٦ ص ٤٨٤٢ مادة (وشر)، المصباح المنير: ج ٢ ص ٦٦١ مادة (وشرت)، مختار الصحاح: ص ٧٢٣ مادة (و ش ر).

(٣) عمدة القاري: ج ٢٢ ص ٦٢، حاشية العنوي على الكفاية: ج ٢ ص ٣٦٨، الثمر الداني: ص ٥٠٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٥ ص ٣٩٣، فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٢، المغني لابن قدامة: ج ١ ص ١٠٧، أحكام النساء لابن الجوزي: ص ٢٥٣.



يحصل الفلج وتحسن الأسنان بذلك، ومثله لو كانت طويلة فتتشر حتى يحصل لها القصر^(١).

يقول الإمام النووي رحمه الله:

"الفلج بفتح الفاء واللام - وهي فرجة بين الثنايا والرباعيات وتعمل ذلك العجوز ومن قاربتا في السن إظهاراً للصغر وحسن الأسنان، لأن هذه الفرجة اللطيفة بين الأسنان تكون للبنات الصغار، فإذا عجزت المرأة كبرت سنّها وتوحشت فتبردها بالمبرد، لتصير لطيفة حسنة المنظر، وتوهم كونها صغيرة، ويقال له أيضاً الوشر. أهـ"^(٢).

ثالثاً: حكم التفليج أو الوشر:

اختلف الفقهاء في حكم تفليج أو وشر الأسنان، وذلك على ثلاثة أقوال:

(١) الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٤١١، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥ ص ٣٩٣ وجاء فيه: "الوشرات: جمع وشرة، وهي التي تشر أسنانها، أي تضع فيها إشاراً، وهي التحزيزات التي تكون في أسنان الشبان، تفعل ذلك المرأة الكبيرة تشبهاً بالشابة. أهـ".

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٢.



القول الأول:

ذهب فقهاء الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والظاهرية^(٣) والمشهور من مذهب الشافعية^(٤) والصحيح من مذهب الحنابلة^(٥) وقول عند الزيدية^(٦) والإمامية^(٧) والأباضية^(٨) إلى حرمة تغليج ووشر الأسنان.

(١) حاشية الطحطاوي على الدر المختار: ج ٤ ص ١٨٦، حاشية ابن عابدين: ج ٦ ص ٣٧٣ وجاء فيها: "والواشرة: التي تغلج أسنانها أي تحدها وترقق أطرافها، تفعله العجوز تنتسبه بالشواب، والمستوشرة: التي يفعل بها بأمرها. أهـ"، عمدة القاري: ج ١٩ ص ٢٢٥، ج ٢٢ ص ٦٢.

(٢) حاشية العدوي على الكفاية: ج ٢ ص ٣٦٨، قوانين الأحكام الشرعية: ص ٤٩٨ وما بعدها، المنتقى للبايجي: ج ٧ ص ٢٦٧، الثمر الداني: ص ٥٠٤، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٤١١، شرح العلامة زروق: ج ٢ ص ٣٧٩، شرح الغروي مع زروق: ج ٢ ص ٣٧٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٥ ص ٣٩٣ وجاء فيه: "وهذه الأمور كلها قد شهدت الأحاديث بلعن فاعلها وأنها من الكبائر، واختلف في المعنى الذي نهى لأجلها، فقيل: لأنها من باب التنليس، وقيل من باب تغيير خلق الله تعالى. أهـ".
(٣) المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٧٥ وجاء فيه: "ولا يحل لها أن تغلج أسنانها... فإن فعلت فهي ملعونة هي والتي تفعل بها ذلك. أهـ".

(٤) مغني المحتاج: ج ١ ص ١٩١، نهاية المحتاج ج ٢ ص ٢٥، حاشية الجمل: ج ١ ص ٤١٨، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ٣٤٠، فتح المعين: ج ٢ ص ٣٤٠، حاشية قليوبي على شرح المحلى: مطبعة دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي - ج ١ ص ١٨٣، المجموع للنووي: ج ٣ ص ١٤٠ وجاء فيه "وأما الوشم والوشر: وهو تحديد الأسنان فحرام على المرأة والرجل. أهـ"، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٢، فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٢.

(٥) المغني لابن قدامة: ج ١ ص ١٠٧، كشف القناع: ج ١ ص ٨١، الفروع: ج ١ ص ١٣٤، شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٤١، الإنصاف: ج ١ ص ١٢٥ وجاء فيه: "ويحرم نمص ووشر ووشم على الصحيح من المذهب. أهـ"، أحكام النساء لابن الجوزي: ص ٢٥٣.

(٦) السيل الجرار: ج ٤ ص ١٣٢، عيون الأزهار: ص ٤١٨.

(٧) جواهر الكلام: ج ٢٢ ص ١١٣.

(٨) المصنف: ج ٦ ص ٢٨٥، ٢٨٩.



القول الثاني:

ذهب بعض فقهاء الشافعية^(١) ورأي عند الزيدية^(٢) إلى أن: التفلج والوشر للأسنان يباح للمرأة المتزوجة إذا أذن لها زوجها.

القول الثالث:

ذهب بعض فقهاء الحنابلة إلى كراهة تفلج الأسنان^(٣).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول على حرمة تفلج "أو وشر" الأسنان بما روى عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - أنه قال:

"لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله. قال: فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، وكانت تقرأ القرآن، فأنته فقالت: ما حديث بلغني عنك، أنك لعنت الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن

(١) المجموع للنووي: ج ٣ ص ١٤٠، فتح العزيز: ج ٤ ص ٣٤، أسنى المطالب: ج ١ ص ١٧٣، حاشية الجمل: ج ١ ص ٤١٨ وجاء فيها: "ونشر أسنانها وهو تحديدها وترقيقها... فإن أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز لها، لأن له غرضاً في ترينها. أهـ".

(٢) البحر الزخار: ج ٥ ص ٣٦٧.

(٣) كشف القناع: ج ١ ص ٨١، الفروع: ج ١ ص ١٣٤، الإنصاف: ج ١ ص ١٢٥ وجاء فيه: "ويحرم نمص ووشر ووشم على الصحيح من المذهب، وقيل لا يحرم. أهـ".



المغيرات خلق الله؟ فقال عبد الله: ومالي لا ألعن من لعن رسول الله -ﷺ- وهو في كتاب الله. فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لوحى المصحف فما وجدته. فقال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١). فقالت المرأة: فإنني أرى شيئاً من هذا على امرأتك الآن، قال: اذهبي فانظري. قال: فدخلت على امرأة عبد الله فلم تر شيئاً فجاءت إليه فقالت: ما رأيت شيئاً، فقال: أما لو كان ذلك لم نجتمعها. أهـ^(٢).

وجه الدلالة:

يستفاد من هذا الحديث: أن هذا الفعل حرام على الفاعلة والمفعول بها، لأن ذلك يعتبر تغييراً لخلق الله وتزويراً وتقليساً، لأن الحرام هو

(١) سورة الحشر: جزء من الآية ٧.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٢٨٨ رقم ٢١٢٥ واللفظ له - باب تحريم فعل الواصلة والممتصلة... من كتاب اللباس والزينة، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٩ رقم ٥٩٣٩ - باب المتمصات من كتاب اللباس، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٩٣ رقم ٢٩٣٢ - باب ما جاء في الواصلة والممتصلة والواشمة والمستوشمة - من أبواب الاستئذان والآداب - وقال: هذا حديث حسن صحيح، سنن أبي داود: ج ٤ ص ٧٧ رقم ٤١٦٩ - باب صلة الشعر من كتاب الترجل، سنن النسائي: ج ٨ ص ١٤٦ باب المتمصات من كتاب الزينة، سنن ابن ماجه: ج ١٠ ص ٦٤٠ رقم ١٩٨٩ - باب الواصلة والواشمة - من كتاب النكاح.



المفعول لطلب الحسن، أما لو دعت الحاجة إليه لعلاج عيب أو دواء فلا بأس به^(١).

ويمكن أن يستدل لأصحاب القول الثاني بما يأتي:

١- أن لزوجها غرضاً في تزينها له بالتفليج، فيقاس التفليج على سائر وجوه الزينة المحببة إلى الزوج، وذلك بجامع الغرض الصحيح في التزين.

٢- أن في تفليج أسنان المتروجة غير المأذون لها تغريراً للزوج، وتلبساً عليه فيحرم لذلك.

٣- أن في تفليج أسنان غير المتروجة تعرضاً للتهمة، وتغريراً للطلب، فيحرم لذلك^(٢).

٤- أيضاً الوشر يأخذ حكم التفليج، لأن الزوجة إذا وشرت أسنانها بدون إذن الزوج فإن ذلك يعتبر تغريراً وتلبساً على الزوج، أما لو وشرت بإذنه فلا حرج عليها، وذلك لأن للزوج غرضاً في تزوين زوجته وتحسين مظهرها^(٣).

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٢٩٢، فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٢٣، الثمر الداني: ص ٥٠٤.

(٢) عبير بنت علي المديفر: أحكام الزينة- مرجع سابق- ج ٢ ص ٧٧٨.

(٣) حاشية الجمل: ج ١ ص ٤١٨، أسنى المطالب: ج ١ ص ١٧٣.



أما بالنسبة لأصحاب القول الثالث فلم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر لفقهاء الحنابلة أدلة تدعم ما ذهبوا إليه، وهو كراهة التفليج أو الوشر.

الترجيح: بعد معرفة أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسألة تفليج أو وشر الأسنان، فإنني أميل إلى ترجيح الرأي الأول القائل بحرمة ذلك الفعل، وذلك لقوة أدلتهم، لأن اللعن الوارد في الحديث لا يأتي إلا على شيء محرم، والمباح لا يلعن فاعله، أما إذا دعت الضرورة إلى فعله كما لو احتيج إليه لعلاج مثلاً فلا بأس حينئذ من فعله، ولم يرد دليل قوي يبيح ذلك لمتزوجة فقط بإذن زوجها، فيبقى الأمر عاماً في حرمة سواء بالنسبة للمتزوجة أو غير المتزوجة. والله تعالى أعلم.



الفرع الثاني

تسمين أو تقليل الجسم

أولاً: تسمين الجسم:

إذا كانت المرأة نحيفة الجسم وهزيلة وأرادت أن تحسن قوام جسمها لزوجها، لتكون مقبولة في نظره، أو أن زوجها هو الذي أراد منها ذلك، فهل يجوز لها أن تسمن جسمها وذلك بتناول بعض الأطعمة أو الأدوية؟

أقول وبالله التوفيق:

نعم يجوز للمرأة أن تسمن نفسها، وذلك بأن تتناول بعض الأشياء المباحة من الأطعمة والأشربة، ويكره لها أن تأكل فوق الشبع، وقد أجاز بعض الفقهاء ذلك:

حيث جاء في الفتاوى الهندية:

"والمرأة إذا كانت تسمن نفسها لزوجها لا بأس به، ويكره للرجل ذلك. أه" (١).

(١) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٦، وجاء في موضع آخر من الفتاوى الهندية: "وسئل أبو مطيع عن امرأة تأكل القعبية وأشباه ذلك تلتصق السمن، قال: لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع، وإذا أكلت فوق الشبع لا يحل لها. أه"، ج ٥ ص ٣٥٥، الفتاوى الخانية: ج ٣ ص ٤٠٣، وجاء فيها: "امرأة تأكل الفنتيت وأشباه ذلك لأجل السمن، قال أبو مطيع البلخي: لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع، ويكره الأكل فوق الشبع، وكذا الرجل إذا أكل مقدار حاجته لمصلحة بدنه فلا بأس به إذا لم يكلل فوق الشبع. أه"، البحر الرائق: ج ٨ ص ٢٠٨، حاشية الطحطاوي: ج ٤ ص ٢١٢.



ومما يدل على جواز ذلك الأمر:

ما روى عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: "أرادت أمي أن تسمني لدخولي على رسول الله -ﷺ- قالت: فلم أقبل عليها بشئ مما تريد حتى أطعمتني القثاء بالرطب فسمنت عليه كأحسن السمن. أهـ" (١).

وجه الدلالة:

يستفاد من كلام السيدة عائشة -رضي الله عنها- أنها لم توافق أمها على شئ من الأشياء أو الأدوية التي أرادت أن تسمنها بها، ولم تستعمل شيئاً من الأدوية بل أدبرت عنها، ولكن أكلت القثاء وهو: بكسر القاف: اسم لما يسميه الناس بالخيار (٢).

وبناءً على ذلك فإنه يجوز للمرأة أن تسمن نفسها ولا مانع من أن تستعمل في ذلك بعض الأطعمة أو العقاقير المباحة، مع الأخذ في الاعتبار عدم الأكل فوق الشبع، لأن ذلك مكروه عند الفقهاء، ولا يجوز لها أيضاً أن تتناول الأدوية المحرمة لأن طلب السمنة لا يُعد من حالات الضرورة التي تبيح للإنسان أكل المحرم، بل هو لدواعي التجميل والتزيين للزوج، ولا يكون ذلك إلا بتناول المباح.

(١) سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٥ رقم ٣٩٠٣- باب في السمنة من كتاب الطب.

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود: للعلامة/أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي- الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-



مع ملاحظة أن ما جاء في "الفتاوى الهندية" من جواز تسمين المرأة نفسها، أن هذا الجواز مقصور على المرأة ذات الزوج، لأنه جاء في هذه الفتاوى: "والمرأة إذا كانت تسمن نفسها لزوجها...".

ومفهوم المخالفة أن غير ذات الزوج لا يباح لها ذلك، ولكن الحنفية (في أصول فقههم) لا يأخذون بمفهوم المخالفة، وعلى هذا فلا يعتبر ذكر "لزوجها" قيداً لجواز التسمين للمرأة، وإنما هو قيد ورد على سبيل الغالب بشأن المرأة التي تسمن نفسها، ولذلك فإن هذا الجواز يشمل المرأة مطلقاً ذات الزوج والتي لا زوج لها.

أيضاً: الجواز الوارد في أقوال الفقهاء هو للمرأة فقط وليس للرجل، لأن الرجل يكره له أن يسمن نفسه بأن يتعمد ذلك ويقصده بتناول أطعمة معينة أو أدوية معينة، وهذا يعني أن الحنفية يرون أن تسمين المرأة نفسها من باب التزين والتجميل، ولذلك قالوا: "تسمن نفسها لزوجها" أما الرجل فلا حاجة به إلى هذا التجميل والتزين^(١).

ثانياً: تقليل وزن الجسم:

إذا كانت المرأة سميكة وزوجها لا يرغب في سمنتها ويعتبر ذلك شيناً وعيباً فينبغي لها أن تمنع نفسها من بعض الأغذية، وأن تتناول من الأدوية أو أن تقوم بحركات رياضية بحيث تحقق رغبة الزوج، دون أن

(١) د/عبد الكريم زيدان: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية - مرجع سابق - ج ٣ ص ٤٠٤.



يلحق بجسمها ضرر، أو أن تفعل محظوراً شرعياً كتدليك الرجال لأجسام النساء^(١).

ويجوز أيضاً للرجل أن يقوم بتقليل وزنه إذا أراد ذلك، ويكون ذلك بتترك بعض الأطعمة التي تؤدي إلى السمنة، أو تناول بعض الأدوية المباحة.

ويؤيد ذلك أن شريعتنا السمحاء تدعو إلى التقليل من الأكل وعدم الأكل فوق الشبع، بل وترغب في ذلك.

يدل على ذلك قول النبي -ﷺ-: "ما ملأ أمتي وعاء شراً من بطن، بحسب ابن آدم آكلت يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه." أهـ^(٢).

(١) د/محمود على السرطاوي: حكم التشريح وجراحة التجميل في الشريعة الإسلامية - مرجع سابق - ص ١٥٤.

(٢) هذا الحديث رواه عن النبي -ﷺ- المقدم بن معد يكرب: سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٨ رقم ٢٤٨٦ - باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل من أبواب الزهد، وقال: هذا حديث حسن صحيح، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١١١١ رقم ٣٣٤٩ - باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع من كتاب الأطعمة، مسند الإمام أحمد: ج ٤ ص ١٣٢، المستدرک على الصحيحين للحاكم: ج ٤ ص ٣٣١ من كتاب الرقائق، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، التلخيص للذهبي: بأسفل المستدرک على الصحيحين - دار المعرفة بيروت - ج ٤ ص ٣٣١ وصححه، الترغيب والترهيب: ج ٣ ص ١٣٦ باب الترهب من الإعزاز في الشبع والتوسع في المأكول والمشارب.. من كتاب الطعام وغيره، كنز العمال: ج ١٥ ص ٢٦١ رقم ٤٠٨٧٠ - فصل في محظورات الأكل، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس: للشيخ/إسماعيل بن محمد العجلوني - دار التراث بالقاهرة - ج ٢ ص ٢٧٨ رقم ٢٢٧٠.



وجه الدلالة:

يستفاد من الحديث الشريف أن الإنسان تكفيه لقيمات يقمن بدنه، فينقوى بها على الطاعة، فإن كان لابد من تجاوز هذا المقدار فلتكن القسمة أثلاثاً كما جاء في الحديث، ويحرم الأكل فوق الشبع^(١).

يقول ابن القيم رحمه الله:

"ومراتب الغذاء ثلاثة: أحدها: مرتبة الحاجة، والثانية: مرتبة الكفاية، والثالثة: مرتبة الفضيلة. فأخبر النبي -ﷺ- أنه يكفيه لقيمات يقمن صلبه، فلا تسقط قوته، ولا تضعف معها، فإن تجاوزها فليأكل في ثلث بطنه، ويدع الثلث الآخر للماء، والثالث للنفس، وهذا من أنفع ما للبدن والقلب، فإن البطن إذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشراب، فإذا ورد عليه الشراب ضاق عن النفس وعرض له الكرب والتعب بمنزلة حامل الحمل الثقيل، هذا إلى ما يلزم ذلك من فساد القلب، وكسل الجوارح عن الطاعات وتحركها في الشهوات التي يستلزمها الشبع، فامتلاء البطن من الطعام مضر للقلب والبدن. أه"^(٢).

(١) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: للإمام/أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم السبيلر كنفوري - دار الكتب العلمية - بيروت - ج ٧ ص ٤٤.
البحر الرائق: ج ٨ ص ٢٠٨ وجاء فيه: "وقيل كان الرجل قليل الأكل كان أصح جسماً، وأجود حفظاً، ولذى فيهما، وأقل نوماً، وأخف نفساً. أه".

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م - مكتبة الصفا بالقاهرة ج ٣ ص ٩.

ويراجع في ذلك أيضاً: المدخل: لابن الحاج أبو عبد الله محمد بن محمد البغدادي المالكي - حيث وضع فصلاً أسماه "فصل فيما يتعاطاه بعض النسوة من أسباب السمن" ج ٢ ص ٦٠ - تحقيق/أحمد فريد المزيدي - المكتبة التوفيقية بالقاهرة.



ولكن هل يجوز للمرأة أن تقلل وزنها بممارسة الرياضة البدنية أو تحسين مظهرها؟.

الجواب: لا بأس بذلك بشرط لا بد منه وهو أن تفعله في بيتها وحدها دون أن يطلع عليها من لا يحل له رؤية ما تظهره من أعضائها وهي تمارس الرياضة البدنية، ويحرم عليها ارتياد النوادي الرياضية لممارسة أعمال الرياضة البدنية فيها، حتى لو كانت هذه النوادي تخصص أياماً معينة في الأسبوع للنساء فقط حتى يسبحن في أحواض السباحة في هذه النوادي أو لتدربين نساء مدربات، لأن في خروج المرأة لهذه النوادي تعريضاً لها للفتنة، ولأنه لا ضرورة للخروج إلى هذه النوادي لهذه الأغراض، لأنه يمكنها مباشرة ما ينفعها من أعمال الرياضة البدنية في بيتها^(١).

أيضاً: من العمليات التجميلية الحديثة في هذا الزمان ما يعرف "بسحب الدهون من الجسم"، فقد يلجأ البعض إلى هذه العملية وذلك بغرض تقليل وزن الجسم، ويكون ذلك إما بالتدخل الجراحي، أو بإدخال أنبوبة امتصاص تحت الجلد ويسحب بواسطتها كمية الدهون أو بعضها^(٢). فما حكم هذه العمليات؟.

أقول وبالله التوفيق:

لم يتعرض الفقهاء لهذه العمليات - فيما اطلعت عليه من مصادر - نظراً لأن هذه العمليات لم يكن يعرفها الإنسان إلا بعد التقدم العلمي

(١) د/عبد الكريم زيدان: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم - مرجع سابق - ج ٣ ص ٤٠٥ وما بعدها.

(٢) د/ماجد عبد المجيد طهوب: جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة - مرجع سابق - ص ٤٢٣.



الكبير فى مجال الطب والجراحة، إلا أن الناظر فى كتب الفقهاء يجدهم قد أباحوا أخذ العلاج للتداوي.

جاء فى الفتاوى الخاتية: "ويجوز الحقنة للتداوي للمرأة وغيرها، وكذا الحقنة لأجل الهزال، لأن الهزال إذا فحش يفضى إلى السل. أهـ" (١).

وبناءً على ذلك فإن تعديل قوام الجسم بعملية سحب أو شفط الدهون من الجسم بقصد التداوي والعلاج جائز ما لم يكن يؤدى إلى ضرر أكبر.

أما سحب الدهون بقصد تخفيف الوزن وتعديل قوام الجسم فيجوز بشرطين:

١- أن تتعين عملية سحب الدهون بحيث لا توجد وسيلة أخرى تقوم مقامها.

٢- أن لا يترتب عليها ضرر أكبر (٢).

(١) الفتاوى الخاتية: ج ٣ ص ٤٠٣.

(٢) د/محمد عثمان شبير: أحكام جراحة التجميل - مرجع سابق - ص ٢١٣.



الفرع الثالث

تغيير قوام الأعضاء بالزيادة أو النقصان

يقصد بهذا النوع من الجراحات التجميلية. تلك العمليات التى لا تعالج عيباً فى الإنسان يؤذيه ويؤلمه، وإنما يقصد منها إخفاء العيوب وإظهار المحاسن والرغبة فى التزين، ومحاولة التطلع للعودة إلى الشباب مرة أخرى بعد التقدم فى السن^(١).

ومن أمثلة هذه العمليات: تجميل الأنف وتغيير شكله، وشد تجاعيد الوجه، وعملية تجميل الثديين للمرأة، وعملية تجميل البطن والأرداف، وذلك بإزالة الشحوم الزائدة تحت الجلد عن طريق السحب الذي يتطلب الجراحة، ثم يشد الجلد ويهذب^(٢).

ومما لا شك فيه أن هذا العمل خلل فى التفكير وشطط فى المسلك، وباعث على الفتن والشهوات التى انتشرت بسبب هذه العمليات غير المشروعة^(٣).

وهذا النوع من الجراحة محرم شرعاً، لأنه لا يشتمل على أسباب علاجية ضرورية أو حاجية، بل إن الغاية منه هو التجميل المحض،

(١) د/شوقى عبده الساهي: الفكر الإسلامى والقضايا الطبية المعاصرة - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ص ١٣٦.

(٢) د/ماجد طهوب: جراحة التجميل بين المفهوم الطبى والممارسة - مرجع سابق - ص ٤٢٢-٤٢٣، الموسوعة الطبية الحديثة: مرجع سابق - ج ٥ ص ٦٤٦-٦٤٧، عبير بنت على المديفر: أحكام الزينة - مرجع سابق - ج ٢ ص ٧٣٢.

(٣) د/شوقى عبده الساهي: المصدر السابق، ص ١٣٦.



والعبث بالخلقة الإلهية، والتزوير، واتباع الشهوات والأهواء، والاستسلام لحبائل الشيطان وغوائله^(١).

ومما يدل على تحريم هذا النوع من الجراحات التجميلية الأدلة الآتية:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُضْلِهِمْ وَلَا مَنَعَهُمْ وَأَمْرُهُمْ فُتِيَتْ﴾^(٢).
الأنعام ولأمرهم فليغيرن خلق الله^(٣).
وجه الدلالة:

يستفاد من الآية الكريمة السابقة أن الشيطان -عليه لعنة الله- يحمل الإنسان على تغيير خلق الله، وذلك بفعله الأشياء المحرمة، كتبرج النساء، والوشم، ووصل الشعر بغيره للزينة، وتقليج الأسنان^(٤). ولا شك في أن جراحات التجميل كتجميل الأنف وشد الوجوه والبطون للزينة داخله في النهي عن التغيير في خلق الله التي خلق الله الناس عليها، لأن هذه العمليات تجري بدون ضرورة معتبرة شرعاً - فتكون محرمة.

(١) د/محمد خالد منصور: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ص ١٩٨.

(٢) سورة النساء: جزء من الآية ١١٩.

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للإمام/ شهاب الدين محمود الألويسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - ص ١٥٠، تاليف: محمد حمزة/حسن علوان/محمد أحمد برانق - مطبوع القرآن الكريم: تأليف: محمود محمد حمزة/حسن علوان/محمد أحمد برانق - مطبوع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر - الجزء الخامس من المجلد الأول - ص ٨٥.



ثانياً: ما روى عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - أنه قال: "لعن الله الواشمات والمستوشمات والنامصات والمتنصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله" (١).

وجه الدلالة:

يستفاد من كلام ابن مسعود رحمه الله: أن من يفعل هذه الأشياء فهو ملعون، ولا شك أن اللعن لا يأتي على الشيء المباح وإنما يرد على الشيء المحرم، لأن ذلك يعتبر من تغيير خلق الله، ولأن من يفعل ذلك إنما يفعله طلباً للحسن والجمال والزينة، ولا شك أن الجراحات التجميلية التي نحن بصددھا مثل شد الوجوه والبطون والأرداف... إلخ، هي من باب تغيير خلق الله، وفيها من التدليس ما لا يخفى على أحد، فيكون صاحبها ملعوناً ومطروداً من رحمة الله، لأنه فعل هذه الأشياء من قبيل الترف والتتزه، أما لو كانت هناك حاجة داعية لذلك كعلاج ومداواة مثلاً فلا بأس في جواز ذلك.

ثالثاً: ما روى عن أسامة بن شريك - رضى الله عنه - قال:

"أتيت النبي - ﷺ - وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير، فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من ههنا ومن ههنا فقالوا: يا رسول الله: أنتدأوي؟ فقال: تدأوا، فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد: الهرم. أه" (٢).

(١) سبق تخريج الحديث: ص ١٧.

(٢) سنن الترمذي: ج ٣ ص ٢٥٨ رقم ٢١٠٩ - باب ما جاء في الدواء والحث عليه من أبواب الطب - وقال: هذا حديث حسن صحيح، سنن أبي داود: ج ٤ ص ٣ رقم ٣٨٥٥ - باب في الرجل يتدأوي من كتاب الطب، واللفظ له، سنن ابن ماجه: ج ٢



وجه الدلالة:

يدل الحديث السابق على أنه ما من داء إلا وله دواء، وهذا مشعر بجواز التداوي بشكل عام، ثم استثنى من ذلك كله داء واحد وهو الهرم، فاستثنأوه للهرم دون سائر الأدواء يدل على عدم جواز العبث بالخلق البشرية لإعادتها لصباها وشبابها، أو محاولة تغيير معالم كبير السن بأي وسيلة من الوسائل، وجراحة التجميل التحسينية متضمنة لذلك، فكانت محرمة^(١).

رابعاً: مما لا شك فيه أن عمليات شد الوجوه والأبدان وما إلى ذلك من هذه العمليات فيها من الغش والخداع ما لا يخفى على أحد، ولو رخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استجازه غيرها من أنواع الغش، لما فيها من تغيير الخلقة^(٢).

خامساً: ينصح أهل الطب بالتأني قبل القدوم على مثل هذه العمليات لأنها قد تؤدي إلى نتائج غير محمودة.

ص ١١٣٧ رقم ٣٤٣٦- باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء من كتاب الطب، وزاد فيه قالوا: يا رسول الله ما خير ما أعطي العبد؟ قال: خلق حسن، المستترك على الصحيحين للحاكم ج ٤ ص ٣٣٩ من كتاب الطب، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، التلخيص للذهبي: بأسفل المستترك على الصحيحين - ج ٤ ص ٣٩٩ وصححه.

(١) د/محمد خالد منصور: المرجع السابق - ص ٢٠١.

(٢) ذكره ابن حجر العسقلاني نقلاً عن الخطابي في تعليقه لمنع الوشم: فتح الباري: ج ١٠ ص ٤٣٢.



جاء في الموسوعة الطبية الحديثة :

"جراحة التجميل... تكون اختيارية حين تجري لمجرد تغيير ملامح بالوجه لا يرضى عنها صاحبها، وفي هذه الحالة يجب إنعام التفكير قبل إجرائها، واستشارة أخصائي ماهر يقدر مدى التحسن المنشود، فكثيراً ما تنتهي هذه العمليات إلى عقى غير محمود، ومع تحسن المنظر بعد عمليات التجميل، وما يتبع ذلك من تحسين حالة المريض المعنوية، فعمليات التجميل لا تغير من شخصيته تغييراً ملحوظاً، وإن العجز عن بلوغ هدف معين في الحياة لا يتوقف كثيراً على مظهر الشخصية، فالمشكلة في ذلك أعمق كثيراً مما يبدو من ظواهر هذه الأمور، وعلى هذا فعمليات التجميل الاختيارية غير محققة النتائج، ومن الخير ترك الإغراق في إجرائها، أو المبالغة في التنبؤ بنتائجها. (١).

خلاصة القول: بناء على ما تقدم من الأدلة السابقة يتبين أن هذه الجراحات التجميلية محرمة شرعاً، لما فيها من تغيير خلقة الله سبحانه وتعالى التي خلق الناس عليها، ولما فيها من التزوير والغش والخداع، حيث تقوم بذلك المرأة الكبيرة في السن لتوهم البعض أنها مازالت في سن الشباب، وقد يفعل ذلك البعض لمجرد التقليد الأعمى لما يسمونه بالحضارة الوافدة علينا من الغرب، والتي لا تراعى حرمات الله في شيء، بل المقصد الوحيد هو تحصيل الأموال الطائلة من وراء هذه العمليات، ولو كان ذلك جائز شرعاً لما استثنى النبي -ﷺ- الهرم "عند الكلام عن الداء والدواء، لأن أي فعل يقدم عليه الإنسان لمعالجة الهرم يعتبر عبثاً بالخلق البشرية لإعادتها إلى شبابها وصباها، وهذا لا يجوز شرعاً، إلا إذا تقرر ذلك نظراً لضرورة العلاج أو مداواة فلان لا بأس به، بشرط أن ينصح بذلك طبيب مسلم.

(١) الموسوعة الطبية الحديثة: مرجع سابق - ج ٥ ص ٦٤٧ وما بعدها.



الفرع الرابع

تثبيت الأسنان بالذهب

إذا تحركت الأسنان وكان صاحبها يتألم من آثار هذه الحركة، فقد أجاز الفقهاء شدها بالفضة^(١) ولا أعلم خلافاً بينهم في ذلك.

أما إذا أراد الإنسان شد الأسنان بالذهب، فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة، وكلامهم في ذلك ينبيء عن وجود رأيين اثنين:

الرأي الأول: جواز شد الأسنان المتحركة بالذهب. وهو مذهب

جمهور الفقهاء ————— هاء م ————— ن المالكية^(٢)

(١) الاختيار: ج ٤، ص ١٥٩، بدائع الصنائع: ج ٥، ص ١٣٢ وجاء فيها: "ولو شدها بالفضة لا يكره بالإجماع. أه"، حاشية النسوقي والشرح للكبير: ج ١، ص ٦٣، جواهر الإكليل: ج ١، ص ١٠ وجاء فيها: "والإريط من: تخلخل أو سقط بخيط من ذهب أو فضة. أه"، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: ج ١، ص ١١٠. وجاء فيه: "ولن لمكن اتخاذها من الفضة الجائزة لذلك بالأولى، لأنه لا تصدأ غالباً ولا يفسد المنبت. أه"، المجموع: ج ١، ص ٢٥٦، المبدع في شرح المقنع: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح المؤرخ الحنبلي — المكتبة الإسلامية — دمشق — الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م — ج ٢، ص ٣٧٤، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: للإمام/ مجد الدين أبي البركات طبعة دار الكتاب العربي — بيروت — ج ١، ص ١٣٠.

(٢) حاشية النسوقي والشرح للكبير: ج ١، ص ٦٣، جواهر الإكليل: ج ١، ص ١٠، لشرح الصغير بهامش بلغة السالك: ج ١، ص ٢٤ وجاء فيه: "وإلا السن: ومراده به ما يشمل الضرس إذا تخلخل فيجوز ربطه بشرائط منها. أه"، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: للشیخ/أحمد بن محمد الصاوي المالكي — مطبعة مصطفى البابي الحلبي — الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ — ١٩٥٢م — ج ١، ص ٢٤، مراجع السالك شرح أسهل المدارك: للعلامة/السيد عثمان بن حسين بری الجعفي المالكي — مطبعة مصطفى البابي الحلبي — الطبعة الأخيرة — ج ١، ص ٦٢، أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك: لمسيدي أحمد بن محمد بن أحمد الدردير — مطبعة مصطفى البابي الحلبي — الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ — ١٩٥٤م — ص ٤، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بابن الحطاب — دار الفكر — الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م — ج ١، ص ١٢٦، لتاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشيرازي بالمواق — هامش مواهب الجليل: ج ١، ص ١٢٦، للتزويج: لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الجلاب — دار الغرب الإسلامي — بيروت — الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م — ج ٢، ص ٣٥١.




والشافعية^(١) والحنابلة^(٢) ومحمد بن الحسن الشيباني ورواية لأبي يوسف من المذهب الحنفي^(٣) والزيدية^(٤) ورأى عند الأباضية^(٥).
الرأي الثاني: يحرم شد الأسنان المتحركة بالذهب.

(١) كتاب الأم: ج ١ ص ٤٦ وجاء فيه: "ولا بأس أن يربطهما بالذهب، لأنه ليس لبس ذهب وإنه موضع ضرورة. أهـ"، حاشية البجيرمي على الخطيب: ج ٢ ص ٢٢٩، منهج الطلاب: بهامش منهاج الطالبين وعمدة المفتين: ص ٢٨، منهاج الطالبين وعمدة المفتين: ص ٣١، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: ج ١ ص ١١٠، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: ج ١ ص ٢٠٥، المجموع: ج ١ ص ٢٥٦.

(٢) الشرح الكبير مع المغني لابن قدامة: ج ٢ ص ٦٢٠ وجاء فيه: "وقال الإمام أحمد: يجوز ربط الأسنان بالذهب إن خشي عليها أن تسقط، قد فعله الناس ولا بأس به عند الضرورة. أهـ"، المغني لابن قدامة: ج ٢ ص ٦٠٧، الفروع: ج ٢ ص ٤٧٦، شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٤٠٦، المبدع: ج ٢ ص ٣٧٤، المحرر: ج ١ ص ١٤٠، الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل: لابن قدامة المقدسي - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - ج ١ ص ١٨.

(٣) بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٣٢، الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٣٦، الفتاوى الخانية: ج ٣ ص ٤١٣، حاشية ابن عابدين: ج ٦ ص ٣٦٢، الاختيار: ج ٤ ص ١٥٩ وجاء فيه: "وقال: يجوز بالذهب أيضاً قياساً على الأنف. أهـ"، كتاب الحجة على أهل المدينة: للإمام/ أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني - علق عليه/ السيد مهدي القادري - عالم الكتب: الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - ج ١ ص ٤٥٦.

(٤) عيون الأذهار: ص ٤١٧، السيل الجرار: ج ٤ ص ١٢٥ وجاء فيه: "فقد وقع الإن من ذهب -  - باتخاذ أنف من ذهب لمن ذهب أنفه في بعض الحروب، وهو حديث حسن، وجبر السن كجبر الأنف. أهـ".

(٥) معارج الآمال على مدارج الكمال: ج ٦ ص ٢٦٩ وجاء فيه: "أجازوا اتخاذ الأنف والأسنان وشدهن من الفضة أو الذهب. أهـ".



وهو قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - ورواية لأبي يوسف^(١) والمعتمد عند الإباضية^(٢).

الأدلة:

استدل أصحاب الرأي الأول بما يأتي:

أولاً: ما روى عن عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرفجة بن سعد: أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية، فاتخذ أنفاً من ورق، فأنقن عليه، فأمره النبي - ﷺ - أن يتخذ أنفاً من ذهب. أهـ^(٣).

وجه الدلالة:

يستفاد من هذا الحديث أن النبي - ﷺ - أجاز للرجل أن يتخذ أنفاً من ذهب، ولو لم يكن ذلك مباحاً لما أجاز له النبي - ﷺ -، ويقاس على الأنف شد الأسنان المتحركة بالذهب، لأنه ربما لا تنفع الفضة في شد الأسنان فحينئذ يجوز للإنسان أن يشد السن المتحرك بالذهب قياساً على الأنف^(٤).

(١) بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٣٢، الاختيار: ج ٤ ص ١٥٩، تبين الحقائق: ج ٦ ص ١٦ وجاء فيها: "يحل شد السن المتحرك بالفضة، ولا يحل بالذهب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. أهـ"، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٥٣٦، حاشية رد المحتار: ج ٦ ص ٣٦٢، الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٣٦.

(٢) معارج الآمال على مدارج الكمال: ج ٦ ص ٢٦٩، وجاء فيها: "قال: ويمتنع لتخاذ ذلك كله عندنا بالذهب، وشد ذلك به. أهـ".

(٣) سبق تخريج الحديث: ص ٣٠.

(٤) بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٣٢، الإقناع: ج ١ ص ٢٠٥، شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٤٠٦.



وقد اعترض على هذا الاستدلال: بأن إباحة النبي -ﷺ- لعرفجة ابن سعد أن يتخذ أنفاً من ذهب، إنما يحتمل أن ذلك خاص بعرفجة دون غيره، لأن النبي -ﷺ- خص الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف بلبس الحرير لأجل الحكمة في جسديهما^(١).

ثانياً: روى عن بعض الأئمة الثقات والتابعين -رضي الله عنهم أجمعين- أنهم شذوا أسنانهم بالذهب^(٢).

ثالثاً: القياس على قبيلة السيف، بل هو أولى من القبيعة للضرورة^(٣).

وقد اعترض على ذلك:

بأنه لا توجد هنا ضرورة لشد الأسنان بالذهب، وذلك لأن الضرورة تتدفع بالأننى وهو الفضة، فبقى الذهب على أصل التحريم، والاستدلال بالفضة غير سديد للتفاوت بين الحرمتين^(٤).

رابعاً: لأنه يباح له أن يشده بالفضة، فكذا بالذهب، لأنهما في حرمة الاستعمال على السواء، ولأنه تبع للسن والتبع حكمه حكم الأصل^(٥).

(١) مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٥٣٦، تبين الحقائق: ج ٦ ص ١٦.

(٢) المغني لابن قدامة: ج ٢ ص ٦٠٧ وجاء فيه: "وروى الأثرم عن أبي جمرة الضبي وموسى بن طلحة، وأبي رافع وثابت البناني وإسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن عبد الله أنهم شذوا أسنانهم بالذهب. أم، المبدع: ج ٢ ص ٣٧٤، شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٤٠٦.

(٣) المبدع: ج ٢ ص ٣٧٤.

(٤) بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٣٢، الاختيار: ج ٤ ص ١٥٩، تبين الحقائق: ج ٦ ص ١٦.

(٥) بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٣٢.



وجهة أصحاب الرأي الثاني:

لا يجوز شد الأسنان بالذهب لأنه محرم إلا لضرورة، وهي هنا تتدفع بالأدنى وهو الفضة، فبقى الذهب على أصل التحريم^(١).

الترجيح:

بعد عرض أقول الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة فإنه يترجح في نظري ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز شد الأسنان المتحركة بالذهب، وذلك لقوة الأدلة التي استندوا إليها حتى ولو لم تسلم من الاعتراض عليها، إلا أن بعضها يقوى البعض الآخر، ولأن النبي -ﷺ- أباح لعرفجة بن سعد أن يتخذ أنفاً من الذهب، والسن أصغر من الأنف بكثير، فيكون من باب أولى جواز شد الأسنان المتحركة بالذهب، ولا يكون ذلك إلا عند الضرورة، أما إذا لم تكن هناك ضرورة لذلك فيبقى التحريم على أصله.

(١) الاختيار: ج٤ ص ١٥٩، بدائع الصنائع: ج٥ ص ١٣٢.



الفرع الخامس

عملية وصل عظم إنسان بعظم حيوان

أجاز جمهور الفقهاء عملية وصل عظم الإنسان المصاب بعظم الحيوان الطاهر، وذلك لضرورة التداوي، ويتضح ذلك من خلال عوض بعض النصوص الفقهية الآتية:

يقول الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله -:

"ولا بأس بالتداوي بالعظم إذا كان عظم شاة أو بقرة أو بعير أو فرس أو غيره من الدواب، إلا عظم الخنزير والأكمي فإنه يكره للتداوي بهما. اهـ^(١)."

وجاء في كتاب بلغة السالك لأقرب المسالك:

"وكذا يجوز بدلها من طاهر، وأما من ميتة فقولان بالجواز والمنع، وعلى الثاني، فيجب عليه قلعها عند كل صلاة ما لم يتعذر. اهـ^(٢)."

ويقول الإمام الشافعي رحمه الله:

"وإذا كسر للمرأة عظم فطار فلا يجوز أن ترقعه إلا بعظم ما يؤكل لحمه نكياً... وإن رقع عظمه بعظم ميتة أو نكى لا يؤكل لحمه أو عظم إنسان فهو كالميتة، فعليه قلعه وإعادة كل صلاة صلاحها وهو عليه،

(١) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٤، البحر الرائق: ج ٨ ص ٢٣٣، بدائع الصنائع: ج ٥ ص ١٣٢.

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك: ج ١ ص ٢٤، حاشية الدسوقي: ج ١ ص ٦٣.



فإن لم يقلعه جبره السلطان على قلعه، فإن لم يقلع حتى مات لم يقلع بعد موته لأنه صار ميتاً كله والله حسيبه. أهـ^(١).

ويقول العلامة/ابن قدامة رحمه الله:

"وإن جبر عظمه بعظم فجبر ثم مات لم ينزع إن كان طاهراً، وإن كان نجساً فأمكن إزالته من غير مثله أزيل، لأنه تجاسة مقدور على إزالتها من غير مضرة. أهـ^(٢)."

وجاء في كتاب إصباح الشيعة:

"وإذا جبر عظمه بعظم حيوان نجس العين خاصة كالكلب والخنزير يجب قلعه إن لم يؤدي إلى مشقة عظيمة أو خوف على النفس، فإن لم يقلعه وصلى بطلت صلاته لأنه حامل النجاسة، وإن أدى إلى ذلك لم يجب قلعه. أهـ^(٣)."

وبناء على ما تقدم فإن هذه النصوص الفقهية يستفاد منها جواز وصل عظام الإنسان بعظام الحيوان الطاهر، ولا يجوز الوصل بعظام الحيوان النجس إلا عند الضرورة.

(١) كتاب الأم: للإمام الشافعي - ج ١ ص ٤٦، المجموع للنووي: ج ٣ ص ١٣٨، حاشية الجمل: ج ١ ص ١٧، مغني المحتاج: ج ١ ص ١٩٠، نهاية المحتاج: ج ٢ ص ٢١ وما بعدها.

(٢) المغني لابن قدامة: ج ٢ ص ٤٠٨.

(٣) إصباح الشيعة بمصباح الشريعة: للفتية/قطب الدين البيهقي الكيودي - تحقيق/إبراهيم الهادي: مؤسسة الإمام الصادق - إيران - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ص ٥٦.



وعلى ذلك فإنه يمكن الاستفادة بأجزاء الحيوان المباح والمنكحى للتداوى. أو لزرعها فى جسم الأكمى إذا ثبتت فائدتها الطبية، ومثال ذلك: صمامات القلب المتخذة من الأبقار، والجلود المتخذة من الأغنام والمستعملة فى الرقع الجلدية للأكمى^(١).

(١) د/مصطفى محمد الذهبى: نقل الأعضاء بين الطلب والدين — دار الحديث بالقاهرة

— الطبعة الأولى ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م — ص ١٦.



المبحث الثالث

مسئولية الطبيب عن الجراحات التجميلية

تمهيد:

من المتفق عليه بين علماء الشريعة أن دراسة الطب فرض من فروض الكفاية، فهي واجب على كل فرد لا تسقط إلا إذا قام بها غيره، وذلك باعتبار التطبيب ضرورة اجتماعية تحتاج إليه الجماعة، ومن هذا المنطلق فقد اعتبرت الشريعة الإسلامية مزاوله مهنة الطب واجباً، على حين اعتبرتها القوانين الوضعية الحديثة وبعض الشراح حقاً مثلها مثل سائر المهن الأخرى، ولاشك أن نظرية الشريعة الإسلامية أفضل، وقد سبقت بها أحدث التشريعات الوضعية، لأنها تلزم الطبيب بأن يضع مواجبه في خدمة الجماعة، كما أنها أكثر انسجاماً مع حياتنا الاجتماعية القائمة على التعاون والتكاتف وتسخير كل القوى لخدمة الجماعة^(١).

وبناءً على ذلك فإنني سوف أقوم بإذن الله تعالى في هذا المبحث ببيان المسؤولية التي تقع على عاتق الأطباء الذين يقومون بإجراء عمليات التجميل، ثم إنني وجدت من الأهمية بمكان أن أتكلم عن الواجبات والآداب التي لابد للأطباء من أن يلتزموا بها، وذلك في مطلبين اثنين:

المطلب الأول: المسؤولية الطبية عن الجراحات التجميلية.

المطلب الثاني: واجبات وآداب الطبيب.

(١) د/محمد فؤاد توفيق: المسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية- بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني عن الطب الإسلامي المنعقد برعاية منظمة الطب الإسلامي بدولة الكويت- العدد الأول- جمادي الآخرة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م الطبعة الثانية- ص ٥٤٦.



المطلب الأول

المسئولية الطبية عن الجراحات التجميلية

المسئولية تختلف أهميتها وخطرها باختلاف آثارها ونتائجها، ومما لا شك فيه أن المسئولية الملقاة على عاتق الأطباء تعتبر من أعظم المسئوليات وأضخمها، لأنهم هم الأمناء على أرواح الناس وأبدانهم، وعلى أيديهم يتم الشفاء - بإذن الله - من أعزل الأمراض وأشدّها، كما أن الخطأ والإهمال منهم كثيراً ما يؤدي إلى تأخر الشفاء أو إلى الهلاك والموت^(١).

ومما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية جاءت بأحكام وقواعد دقيقة تقرر مسئولية الأطباء الجنائية والمدنية، أفضل مما وصلت إليه الشرائع الحديثة، بل كان لها من القواعد الدقيقة ما يجعل تنظيمها في جوهره أقرب ما يكون إلى أحدث ما وصلت إليه أرقى الشرائع الجنائية والمدنية في العصر الحديث^(٢).

(١) فضيلة الإمام الأكبر/الأستاذ الدكتور: محمد سيد طنطاوي - شيخ الأزهر: مسئولية الأطباء كما يراها الفقهاء - ص ٣١٧ - المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت - ثبت كامل لأعمال ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية - المنعقدة بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤٠٧هـ - ١٨ إبريل ١٩٨٧م - الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

(٢) د/أسامة عبد الله قايد: المسئولية الجنائية للأطباء - دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي - دار النهضة العربية - ط ١٩٨٧م - ص ١٨٩، د/محمد فرحات حجازي: طبيعة المسئولية الطبية في الفقه الإسلامي والقانون المدني - ص ٣٧٧ - بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط - العدد الثالث - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، د/إلحاج العربي بن أحمد: حكم الشريعة الإسلامية في أعمال الطب والجراحة المستحدثة - دراسة مقارنة - بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة - العدد الثامن عشر - السنة الخامسة - محرم/صفر/ربيع الأول ١٤١٤هـ - يوليو/أغسطس/سبتمبر ١٩٩٣م ص ٨٤.



ومن الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لتحديد مسؤولية الأطباء:

يقول المولى سبحانه وتعالى في محكم التنزيل:

﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(١).

وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي -ﷺ- قال: "من تطيب ولم يعلم مغه طب فهو ضامن"^(٢).

وفي رواية أخرى: "أيا طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فأعنت فهو ضامن"^(٣).

يقول صاحب معالم السنن:

"لا أعلم خلافاً في المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً والمتعاطي علماً أو عملاً لا يعرفه متعدي، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود، لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض. أهـ"^(٤).

(١) سورة المائدة: جزء من الآية/٤٥.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه وابن ماجه والنسائي والحاكم في المستدرک وقال عنه: حديث صحيح الإسناد: سنن أبي داود: ج٤ ص١٩٥ رقم ٤٥٨٦ -باب فيمن تطيب بغير علم من كتاب الديات، سنن ابن ماجه: ج٢ ص١١٤٨ رقم ٣٤٦٦ -باب من تطيب ولم يعلم منه طب من كتاب الطب، سنن النسائي: ج٨ ص٥٢ من كتاب القسامة، الحاكم في المستدرک: ج٤ ص٢١٢ من كتاب الطب.

(٣) سنن أبي داود: ج٤ ص١٩٥ رقم ٤٥٨٧ -باب فيمن تطيب بغير علم من كتاب الديات.

(٤) معالم السنن للخطابي: ج٤ ص٣٩ باب فيمن تطيب ولا يعلم منه طب من كتاب الديات.



وبناءً على ذلك فلا يضمن الطبيب أو الجراح التلف الحاصل بسرعان الفعل إلى الهلاك إذا تمت المعالجة أو العملية الجراحية على النحو المعتاد المعهود المأذون فيه دون تجاوز ولا إهمال، لأن حدوث مضاعفات غير متوقعة عادة لا يمكن الاحتراز عنه، وليس في الوسع تجنبه^(١).

وعليه فلا يسأل الطبيب بصفة عامة إلا إذا لم يقم بواجبه بالكيفية الواجبة لمثله في العلاج أو العمليات الجراحية، ولم يحدث منه خطأ فاحش عند القطع^(٢).

ولقد نقل ابن القيم رحمه الله عن أهل العلم الإجماع على تضمين الطبيب الجاهل المتعدي، وذلك بقوله:

"وأما الأمر الشرعي فيجاب الضمان على الطبيب الجاهل، فإذا تعاطى علم الطب وعمله ولم يتقدم له به معرفة فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس، وأقدم بالتهور على ما لم يعلمه، فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان لذلك، وهذا إجماع أهل العلم. أهـ"^(٣).

(١) د/وهبة الزحيلي: نظرية الضمان وأحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة - ط دار الفكر ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - ص ٢٢٤.

(٢) أستاذنا الدكتور/أمين عبد المعبود زغلول: رعاية الطفولة في الشريعة الإسلامية - مؤسسة نبيل للطباعة - الطبعة الثانية ١٩٩٤م - ص ٢٢٥، د/وجيه محمد خيال: المسؤولية الجنائية للطبيب في النظام السعودي - مكتبة هوزان بالسعودية - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م - ص ١٣٣.

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية - ج ٣ ص ٦٤، الطب النبوي لابن قيم الجوزية ص ١٠٩.



ومما هو جدير بالذكر أن فقهاء الشريعة الإسلامية ومنذ قديم الزمان قد وضعوا قواعد وأحكاماً تحدد المسؤولية الطبية وتبين معالمها في حالة خطأ الطبيب أو عمده، ولقد رأيت من الأهمية بمكان أن أتعرض لبعض هذه القواعد والأحكام، وذلك من خلال عرض بعض النصوص الفقهية وبصورة موجزة.

أولاً: مذهب الحنفية:

جاء في كتاب الاختيار: "ولا ضمان على الفصاد والبزاع إلا أن يتجاوز الموضع المعتاد، لأنه إذا فعل المعتاد لا يمكنه الاحتراز عن السراية. أهـ" (١).

(١) الاختيار لتعليل المختار: ج ٢ ص ٥٤، البحر الرائق: ج ٨ ص ٣٣، تبين الحقائق: ج ٥ ص ١٧٣، حاشية الطحطاوي على الدر المختار: ج ٤ ص ٣٧ مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: للعلامة/أبي محمد بن غانم بن محمود البغدادي- دار السلام للطباعة والنشر بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م - ج ١ ص ١٤٥ وما بعدها، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام: للإمام/علاء الدين أبي الحسن على الطرابلسي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - ص ٢٠٣، لسان الحكام في معرفة الأحكام: للإمام أبي الوليد إبراهيم بن الشحنة الحنفي - مطبوع مع معين الحكام- مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - ص ٢٩٢، أحكام الصغار: للإمام/ محمد بن محمود بن الحسين الاستروشني - دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م - ص ٣٢٧ رقم ١١٠٧.



ثانياً: مذهب المالكية:

جاء في كتاب بداية المجتهد: "والطبيب يموت العليل من معالجته، وكذلك البيطار إلا أن يعلم أنه تعدى فيضمن حينئذ، وأما الطبيب وما أشبهه إذا أخطأ في فعله وكان من أهل المعرفة فلا شيء عليه في النفس والدية على العاقلة فيما فوق الثلث، وفي ما له فيما دون الثلث، وإن لم يكن من أهل المعرفة فعليه الضرب، والسجن، والدية قيل في ماله، وقيل على العاقلة. أهـ"^(١).

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: للعلامة/محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الشهير بالحفيد- تحقيق/رضوان جامع رضوان- دار الحرم للتراث- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م ج٢ ص ٢٧٩، حاشية الدسوقي والشرح الكبير: ج٤، ص ٣٥٥، جواهر الإكليل: ج٢، ص ٢٩٦، التاج والإكليل: ج ٦ ص ٣٢٠ وما بعدها، الذخيرة للقرافي: ج ١٢ ص ٢٥٧، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي (٧١٩-٧٩٩هـ)- المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة- ج ٢ ص ٣٣٠، المنخل لابن الحاج: ج ٤ ص ١٠٥، جامع الأمهات: للعلامة/جمال الدين بن عمر بن الحاجب المالكي (٥٧٠-٦٤٦هـ) - دار اليمامة للطباعة والنشر - بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ص ٥٢٥، كتاب لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب: للعلامة/أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي المالكي (المتوفى سنة ٧٣٦هـ) الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م - بدون ناشر- ص ٣٤٦.



ثالثاً: مذهب الشافعية:

جاء في كتاب مغني المحتاج: "ومن حجم غيره أو فصد بإنن معتبر كقول حر مكلف لحاجم احجمني أو افصدني ففعل وأفضى للتلف لم يضمن ما تولد منه وإلا لم يفعله أحد، هذا إن لم يخطئ، فإن أخطأ ضمن وتحمله العاقلة كما نص عليه الشافعي في الخاتن، قال ابن المنذر وأجمعوا على أن الطبيب إذا لم يتعد لم يضمن. أهـ"^(١).

رابعاً: مذهب الحنابلة:

جاء في كتاب المغني: "... أن يكونوا نوى حنق في صناعتهم، ولهم بصارة ومعرفة، لأنه إذا لم يكن كذلك لم يحل له مباشرة القطع، وإذا قطع مع هذا كان فعلاً محرماً فيضمن سرائته كالقطع ابتداء. أهـ"^(٢).

خامساً: مذهب الظاهرية:

جاء في كتاب المحلى:

"من قطع يداً فيها أكلة، أو قلع ضرساً وجعه أو متأكلة بغير إنن صاحبها، قال أبو محمد: ... فينظر إن قامت بينة أو علم الحاكم أن تلك اليد

(١) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٠٢، نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٣٥، إعانة الطالبين: ج ٤ ص ١٧٣، الفتاوى الكبرى للفقيه: لابن حجر الهيتمي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - ج ٤ ص ٢١٨، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: للإمام/نقي الدين أبي بكر محمد الحسيني الحنفي الشافعي - تحقيق/ مصطفى الندوي - مكتبة الإيمان بالمنصورة - ج ٢ ص ٤٥٤.

(٢) المغني لابن قدامة: ج ٦ ص ١٣٤، ج ١٠ ص ٣٤٥، زاد المعاد: ج ٣ ص ٦٤، تحفة المودود بأحكام المولود: ص ١٤٧.



لا يرجى لها برؤ ولا توقف وأنها مهلكة ولا بد، ولا دواء لها إلا القطع فلا شئ على القاطع، وقد أحسن لأنه دواء، وقد أمر رسول الله -ﷺ- بالمداوة... وأما إن كان يرجى للأكلة برؤ أو توقف، وكان الضرر يتوقف أحياناً ولا يقطع شغله عن صلاته ومصالح أموره فعلى القاطع القود، لأنه حينئذ متعدد، وقد أمر الله تعالى بالقصاص في القود. أمه^(١).

سادساً: مذهب الزيدية:

جاء في كتاب التاج المذهب:

"ولا أرش لجناية حصلت بالسراية عن فعل المعتاد من بصير بذلك العلاج مأمور به بعد أن عرف العلة وكيفية علاجها واتقاً من نفسه، قد فعل مرتين وأصاب، فإذا حصل من عمله مضرة فإنه لا يضمن بشروط ثلاثة:

الأول: أن تكون الجناية عن سراية، فلو كانت عن مباشرة وهو ما زاد على المعتاد نحو أن يقطع حشفة الصبي ضمن أرش باضعه ما لم يبرأ من الخطأ قبل العمل وهو بصير عمداً كان أو خطأ.

الثاني: أن يفعل المعتاد، فلو فعل غير المعتاد ضمن.

(١) المحلى لابن حزم الظاهري: ج ١٠ ص ٤٤٤.



الثالث: أن يكون بصيراً، فلو كان متعاطياً ضمن جناية السراية، ولو فعل المعتاد مأموراً به وبغير أمر يضمن لتعديه، ولو لم يفعل إلا المعتاد. أهـ^(١).

سابعاً: مذهب الإباضية:

جاء في كتاب قاموس الشريعة:

"وعن المطيب إذا قطع لرجل عرقاً فمات المقطوع له العرق، أعلى المتطيب له دية؟ قال: إن زاد على ما يقطع الناس فعليه الدية، وإن لم يزد فلا دية عليه. أهـ^(٢).

خلاصة القول:

بعد عرض بعض النصوص الفقهية المتعلقة بمسئولية الطبيب في الفقه الإسلامي، يتبين أن الشريعة الإسلامية حددت مسئولية الطبيب بصورة محكمة ودقيقة، وذلك لأن الأطباء في النهاية هم بشر، وقد يكون من بينهم ضعاف النفوس الذين لا هم لهم إلا الثراء الفاحش وجمع الأموال على حساب الناس، مما يتسبب أحياناً في موت أو هلاك الأرواح، ولذلك حددت الشريعة الإسلامية العقوبات التي يجب تطبيقها على هؤلاء،

(١) التاج المذهب لأحكام المذهب: للقاضي/احمد بن قاسم العنسي اليماني الصنعاني - دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء - ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م - ج ٣ ص ١٠٧.

(٢) قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة: للعلامة/جميل بن خميس السعدي - طبعة وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - ج ١٢ ص ١١٣.



سواء منها العقوبات البدنية أو المالية أو التغيرية بحسب ما يراه الإمام أو ولى الأمر.

فالطبيب الماهر فى صنعته إذا تولد عن فعله ضرر وكان لا دخل له فيه فلا ضمان عليه، أما إذا كان جاهلاً بقواعد الطب ومع ذلك أقدم إلى فعل بعض العمليات الجراحية التى لا علم له بها فهو ضامن لكل ما يترتب على ذلك من ضرر يصيب المريض، وقد تكلم عن هذه الشروط بالتفصيل الإمام/ابن القيم رحمه الله^(١).

وبناءً على ما تقدم فإذا قام طبيب أو جراح التجميل بقطع زوائد للإنسان يترتب عليها ضرر كبير للمريض فإنه يتحمل نتيجة ذلك، ويضمن الضرر الذي يترتب على فعله.

أيضاً إذا قام الأطباء -جراحى التجميل- أو مراكز التجميل المنتشرة فى البلاد بصورة عشوائية، إذا قاموا بعمليات شد الوجوه والأبدان، أو تغيير ملامح الوجه، أو أي عملية من شأنها تغيير خلق الله، فإنهم بذلك يعتبروا آثمين ومشاركين فى هذه العمليات تجعلهم عرضة للمسئولية وضمان الضرر الذي يترتب على إجراء هذه العمليات.

وذلك أن فرض وجود هذه النوعية التى تستخف بحرمة الأرواح والأجساد وتخرج عن الضوابط المعتمدة عند أهل الاختصاص يعتبر ثابتاً حساً وعقلاً، فيعتبر السكوت عن بيان حكمه قصوراً فى التصور برأت منه شريعة الإسلام الخالدة، كما أن حكم الشريعة بمحاسبتهم ومؤاخذتهم

(١) يراجع فى ذلك: زاد المعاد لأبن القيم: ج ٣ ص ٦٤ وما بعدها، الطب النبوي: ص ١٠٩ وما بعدها.



بإساءتهم فيه دليل على عدلها وإنصافها ومراعاتها لدفع الأضرار والمفاسد عن العباد وذلك من قواعدها، فهي لم تطلق العنان لهذه الأيدي الآثمة لكي تعبت بأرواح الناس وأجسادهم وتعرضها للهلاك والتلف المحقق، ولم تترك تصرفاتهم تمر دون محاسبة عادلة توجب النظر فيها والحكم عليها، وإلزام أصحابها بتبعاتها، ورد الحقوق المترتبة عليها إلى أصحابها من المرضى وذويهم كاملة غير منقوصة لا يظلمون ولا يظلمون^(١).

ولقد جاء في إحدى الفتاوى الصادرة من دار الإفتاء المصرية:

"وإذا كان الطبيب غير عالم في فنه، أو أجرى الجراحة بدون إذن خاص أو عام، أو وقع منه خطأ فني في عمله ترتب عليه الضرر، أو جاوز المكان المعتاد، أو تعدى القدر المعتاد، أو أهمل أو قصر في الاحتياط، كأن استعمل آلة غير صالحة، أو عمل في وقت غير صالح، أو مع قيام حالة بالمريض غير ملائمة، فإنه يكون ضامناً لما يصيب المريض من أضرار نتيجة لعمله وجراحته، وهذا الذي قرره الفقهاء من مئات السنين هو ما استطاعت القوانين الوضعية والتشريعات الحديثة أن تصل إليه بعد أن اصطدمت بالواقع وانتزعت قواعدها وأحكامها من تجارب الأحداث. أهـ"^(٢).

(١) د/محمد بن محمد المختار الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والأثر المترتبة عليها - الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م - مكتبة الصحابة - جدة - ص ٤٥٣ وما بعدها.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية - المجلد السابع (٢٠) - طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - مطابع الأهرام التجارية - القاهرة - رقم الفتوى (١٠٣٨) - ص ٢٤١٥.



رأي بعض أهل الطب:

يرى أحد فقهاء طب التجميل في مصر:

"أن إصلاح العاهات أو التشوهات أمر لا شيء فيه، ولا خلاف على ذلك، أما الخلاف فيتعلق بتلك المأساة التي تعيشها مصر حالياً وهي مراكز التجميل والتي تنتافي في مقاصدها مع الشريعة الإسلامية، فجميع الجراحات التي تجري فيها لتغيير خلق الإنسان حرام، وذلك ثابت بالنص من الكتاب والسنة، ولذلك أقولها صريحة بدأت أشعر بندم شديد على ما فعلته بتأسيس قسم لجراحة التجميل في مصر، بل أرى أنني ومعي كل طلابي في النار وبئس المصير، إن لم يتقبل الله توبتنا عما فعلناه من جرم عظيم. أهـ"^(١).

ويرى البعض الآخر:

أن النية هي الأصل، فإن كان الهدف من العملية حلالاً فهي حلال، وإن كان غير ذلك فهي حرام، فيجب على الطبيب أن يرشد المريض للعملية الصحيحة التي تناسبه، مع توضيح أضرارها وآلامها ونتائجها في الوقت الحالي وفي المستقبل، فلا بد للأطباء من أن يجلسوا مع مرضاهم ويقوموا بتوجيههم نحو ما ينفعهم ويحافظ على صحتهم، ويجب أن يبتعدوا عن الكسب السريع على حساب صحة مرضاهم، وعندما أنشأت جراحة التجميل في مصر كان الغرض منها إصلاح التشوهات والعاهات سواء الناتجة عن حوادث أو حروب أو خلاف ذلك، ولكنها تطورت بعد ذلك تأثراً بما يحدث في الخارج، وانتشر في مصر ما يسمى بمراكز التجميل التي لا تتقى الله في غالبها، حيث جعلت من جسم الإنسان

(١) د/ممدوح الفلكي: أستاذ جراحة التجميل ومؤسس قسم جراحات التجميل بجامعة الأزهر - رأى سيادته المبلغ إلى جريدة صوت الأزهر - العدد (٣١٩) - الجمعة ٢ شوال ١٤٢٦هـ - ٤ نوفمبر ٢٠٠٥م - السنة السابعة - ص ٩.



ما يشبه الشجرة التي يشكلها صاحبها كما يريد سعيًا وراء الجمال الزائف المغلوط، وهنا يبدأ التساؤل عن مدى شرعية ذلك من عدمه، من يفكر مع نفسه يجد الحكم واضحاً لازيف فيه، فالهدف والأسباب التي تدعو لجراحة التجميل هي التي تحدد الرأي الشرعي^(١).

وبناءً على ما تقدم كله فإن ما يقدم عليه الأطباء من عمليات تجميلية محرمة كتغيير الوجوه وشد الوجوه والأبدان، كل ذلك يعتبر تغييراً للخلقة التي خلق الله الناس عليها، لأن هذه العمليات لا توجد ضرورة شرعية تدعو إليها، ولا حاجة للإنسان لها إلا العبث فيما خلق الله تعالى، وهذا غير جائز شرعاً.

أما إذا قام الطبيب بإزالة بعض الزوائد التي تسبب للإنسان آلاماً نفسية ومعنوية، أو قام بإصلاح العاهات أو التشوهات التي تحدث نتيجة حوادث أو حرائق يتعرضون لها، فإن هذه الأفعال لا غبار عليها، بل هي مباحة في الشريعة الإسلامية، لأن الغرض منها هو إنقاذ هؤلاء المرضى مما يعانون منه، ويؤجر من يقوم بذلك إن شاء الله تعالى.

(١) د/حسن بدران: أستاذ جراحة التجميل بجامعة عين شمس - جريدة صوت الأزهر



المطلب الثاني

واجبات وآداب الطبيب

اهتم فقهاء الشريعة الإسلامية ببيان الآداب التي يجب أن يتحلى بها الأطباء، والواجبات التي تقع على عاتقهم، وذلك استشعاراً منهم بخطورة المهنة الطبية، لأنها وسيلة مهمة لإزالة العلل وحفظ الصحة، فكان لزاماً عليهم أن يتعرضوا لمثل هذه الأمور.

ومن أحسن ما قرأت في هذا المقام ما ذكره العلامة ابن الحاج المالكي طبيب الله ثراه في كتابه المدخل، حيث يقول:

"العلم علمان: علم الأديان وعلم الأبدان، وكلاهما إذا خلصت النية فيه كان من أعظم العبادات، فيدخل في عمله الله تعالى لا يريد عليه عوضاً من الدنيا، وينوي بذلك امتثال السنة المطهرة في التطبيب، وما تقدم من إعانة إخوانه المسلمين، وكشف الكرب عنهم، ومشاركتهم في مصائبهم، والنوازل التي تنزل بهم، وينوي الستر على عورات إخوانه المسلمين، لا يطلع إلا على ما لا بد منه مما دعت الضرورة الشرعية إلى الإطلاع عليه... وينبغي للطبيب بل يتعين عليه أنه إذا جلس عند المريض أن يؤنسه ببشاشة الوجه وطلاقة، ويهون عليه ما هو فيه من المرض، ويقصد بذلك اتباع السنة المطهرة... وينبغي أن يكون الطبيب أميناً على أسرار المرضى، فلا يطلع أحداً على ما ذكره المريض، إذ أنه لم يأن له في إطلاع غيره على ذلك... وينبغي للطبيب أن يكون عارفاً بحال المريض في حال صحته في مزاجه ومرباه وإقليمه وما اعتاده من الأطعمة والأدوية، فإن لم يفعل ذلك فبالسؤال من المريض أو ممن يلوذ به، فيعمل على مقتضى ذلك كله. أهـ"^(١).

(١) المدخل لابن الحاج: ج ٤، ص ١٢٥ وما بعدها.



إنها بحق تعد لفئة رائعة من العلامة ابن الحاج المالكي - رحمه الله - في تحديد الآداب والواجبات التي يجب على الطبيب أن يعمل بها، وسوف أقوم بإذن الله تعالى ببيان بعض الآداب والواجبات التي يجب على الطبيب أن يلتزم بها، وهي كالآتي:

أولاً: يجب على الطبيب أن يلتزم بالآداب الإسلامية في سلوكه وحياته، وذلك بأن يكون بعيداً عن الشبهات - وينأى بنفسه عن المشاركة في الأنشطة المحرمة، وذلك كجراحات التجميل المحرمة، والتي يكون الغرض منها هو تغيير خلق الله - سبحانه وتعالى -، وكذلك التجارة في الأعضاء الآدمية، فهذه كلها أنشطة محرمة تجعل الطبيب يقع تحت طائلة العقاب، وذلك لمخالفته آداب المهنة الطبية، وذلك لما روى عن النعمان بن بشير أن النبي - ﷺ - قال:

"فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام. أهـ" (١).

ثانياً: تعميق الوعي بقيمة النفس البشرية، ومراعاة ما لها من حرمة تستوجب الحرص على تمييزها وصونها، وإزالة المعوقات من طريقها (٢).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٦ ص ٢٣ رقم ١٠٧ - باب أخذ الحلال وترك الشبهات من كتاب المساقاة، واللفظ له، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١ ص ١٥٢ رقم ٥٢ - باب فضل من استبرأ لدينه من كتاب الإيمان.

(٢) د/محمد الأحمد أبو النور: واجبات الطبيب وحقوقه في الإسلام - بحث مقدم للمؤتمر العالمي الرابع عن الطب الإسلامي - المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت - نشرة الطب الإسلامي - العدد الرابع - المنعقد في الفترة [٥-٩ ربيع الأول ١٤٠٧هـ - ٩-١٣ نوفمبر ١٩٨٦] ص ٥٧٧.



ثالثاً: أن تكون رغبته في إبراء المرضى أكثر من رغبته فيما يلتمسه من الأجرة، ورغبته في علاج الفقراء أكثر من رغبته في علاج الأغنياء، وأن يكون كتوماً لأسرار المرضى لا يبوح بشئ من أمراضهم.

رابعاً: أن يكون سليم القلب، عفيف النظر، صادق المهجة، لا يخطر بباله شئ من أمور النساء، والأموال التي شاهدها في منازل الأغلاء فضلاً عن أن يتعرض إلى شئ منها^(١).

خامساً: يجب على الطبيب أن يقوم بإجراء البحوث العلمية في مجال تخصصه، على أن لا تشمل حرите في البحث العلمي على قهر الإنسان أو قتله أو الإضرار به، أو تعريضه لضرر محتمل، وذلك لقول النبي ﷺ - "لا ضرر ولا ضرار في الإسلام"^(٢).

(١) د/محمود ناظم النسيبي: الطب النبوي والعلم الحديث - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - ج ٣ ص ٣٨٦.

(٢) أخرجه ابن ماجة والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري، والحاكم وقال عنه: حديث صحيح الإسناد، والطبراني من حديث ابن عباس وعبد بن الصامت، والهيثمي وقال عنه: فيه ابن إسحاق وهو ثقة لكنه مدلس: سنن ابن ماجة: ج ٢ ص ٧٨٤ رقم ٢٣٤٠، ٢٣٤١ - باب من بنى في حقه ما يضر بجاره من كتاب الأحكام، سنن البيهقي: ج ٦ ص ٦٩ باب لا ضرر ولا ضرار من كتاب الصلح، الحاكم في المستدرک: ج ٢ ص ٥٧ من كتاب البيوع، المعجم الكبير للطبراني: للحافظ/أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - مكتبة التوعية الإسلامية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - ج ١١ ص ٣٠٢ رقم ١١٨٠٦، مجمع الزوائد للهيثمي: ج ٤ ص ١١٣ باب لا ضرر ولا ضرار عن طريق جابر بن عبد الله - كتاب البيوع، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر - مكتبة ابن تيمية ج ١٠ ص ٥٣٠.



وفى رواية أخرى:

"من ضار ضار الله به، ومن شاق شاق الله عليه"^(١).

ويجب عليه أن لا يدلّس على المريض، أو يستغل حاجته المادية ولا ينبغي أن تشمل خطوات البحث العلمي أو تطبيقاته على أمر يعد من الكبائر التي حرمها الإسلام: كالزنا، واختلاط الأنساب، أو التشويه والعبث بمقومات الشخصية الإنسانية عن طريق الهندسة الوراثية، لنهى الشوارع عن ذلك^(٢).

سلاماً إلى ينهى الطبيب حياة مريض ميئوس من شفائه، متعذب من آلامه بأي واسطة، بل يساعده في تخفيف آلامه، وتهنئة نفسه حتى

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذى وقال: حديث حسن غريب، والسيوطى، والطيبى على مشكاة المصابيح وقال: إسناده حسن: سنن أبي داود: ج ٣ ص ٣١٥ رقم ٣٦٣٥ - أبواب من القضاء من كتاب الأفضية، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٧٨٤ رقم ٢٣٤٢ - باب من بنى فى حق ما يضر بجاره من كتاب الأحكام، سنن الترمذى: ج ٣ ص ٢٢٣ رقم ٢٠٠٥ باب ما جاء فى الخيانة والغش من أبواب البر والصلة، الجامع الصغير للسيوطى ج ٢ ص ١٧٥، شرح الطيبى على مشكاة المصابيح المسمى بالكشاف عن حقائق السنن للإمام/ شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبى - مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - ج ١٠ ص ٣٢١٥ رقم ٥٠٤٢.

(٢) د/ عبد الفتاح إدريس: آداب مهنة الطب من منظور إسلامي - بحث ألقاه فضيلته فى الندوة العلمية التى نظمها مركز الشيخ/ صالح كامل - جامعة الأزهر - بعنوان "القيم الأخلاقية الإسلامية ومهنة الطب" بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٨م - ص ٣.



يأتي أجله المحتوم^(١)، حيث يقول المولى عز وجل في محكم التنزيل:
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٢).

ويقول الرسول -ﷺ- فيما رواه عنه أبو هريرة: "اجتنبوا السبع الموبقات. قالوا يا رسول الله: وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات"^(٣).

والله سبحانه وتعالى أعلم،،،،.

(١) د/محمود ناظم النسيمي: الطب النبوي والعلم الحديث - مرجع سابق - ج ٣ ص ٣٩١.

(٢) سورة الأنعام: جزء من الآية/١٥١.

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٥ ص ٧٨؛ رقم ٢٧٦٦ - باب قوله تعالى "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً..." من كتاب الوصايا، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: وضعه/محمد فؤاد عبد الباقي - الناشر/المكتبة الإسلامية-ج ١ ص ١٧ رقم ٥٦ - باب بيان الكبائر وأكبرها من كتاب الإيمان.



خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله.

وبعد: فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني إلى الانتهاء من هذا البحث وسوف أذكر بمشيئة الله تعالى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

أولاً: جواز القيام بالجراحات التجميلية إذا كان الغرض منها قطع وإزالة الزوائد الخلقية التي يولد بها الإنسان، وذلك إذا كان الغالب فيها النجاة من الهلاك، أما إذا كان في قطع هذه الزوائد ما يسبب الضرر والأذى فلا يجوز إجرائها، لأن هذه الزوائد تعتبر عيباً ونقصاً في الخلقة المعيّودة وإزالتها من شأنه أن يزيل ذلك النقص والعيب.

ثانياً: جواز القيام بالجراحات التجميلية إذا كان الغرض منها إزالة الزوائد التي حدثت للإنسان بعد الولادة، ولم تكن موجودة في أصل الخلقة وإنما حدثت نتيجة مرض معين.

ثالثاً: اتفاق الفقهاء على جواز إزالة التشوهات الخلقية التي تحدث نتيجة تعرض الإنسان للحوادث أو الحروق، وذلك لأن هذه التشوهات تسبب لصاحبها آلاماً نفسية ومعنوية، والقول بغير ذلك يعتبر مشقة وعنتاً، وذلك مخالف لمنهج الشريعة الإسلامية القائمة على اليسر ودفع المشقة عن المسلمين.



رابعاً: جواز القيام بعملية "تقّب أنثى الأنثى" وذلك للتحلي ولأن القول بغير ذلك فيه مخالفة لفطرة الله التي فطر الناس عليها وهي حب التحلي بالنسبة للنساء والتزين بالذهب.

خامساً: حرمة وصل الشعر بشعر الآدمي، وذلك لما ورد من الأحاديث الصحيحة التي تثبت حرمة وصل الشعر بشعر الآدمي، ولأن ذلك يعتبر من قبيل الغش والتزوير والتدليس على الناس.

سادساً: حرمة وصل الشعر بشعر غير الآدمي أيضاً، وذلك لعلّة الغش والتدليس، أما الخيوط الملونة التي تستعملها الفتيات فإنه يجوز استعمالها لعدم وجود الغش والتدليس فيها.

سابعاً: حرمة استعمال ما يعرف "بالباروكة" لأن فيها من الغش والخداع ما لا يخفي على أحد، ولأن الإنسان لا يستطيع أن يميز بينه وبين الشعر الحقيقي، والادعاء بأنه غطاء للرأس كذب وتضليل، لأن فيه من الحلية والتزين أكثر من الشعر الطبيعي وأغطية الرأس معلومة للعامة والخاصة.

ثامناً: إذا حدث تساقط لشعر الرأس بالنسبة للرجل أو المرأة أو شعر اللحية بالنسبة للرجل، فإن ذلك يحدث نتيجة خلل في الهرمونات الخاصة بالشعر، ولا مانع شرعاً من القيام بالعمليات الجراحية لعلاج ذلك الخلل، والقيام بإعادة زرع الشعر بالنسبة لهؤلاء جميعاً لأن ذلك لا تدليس فيه ولا تغيير فيه لخلق الله تعالى، بل هو معالجة للرجوع إلى الخلق القويمة.



تاسعاً: لا يجوز شرعاً تجميل جسم الإنسان ببعض العلامات والألوان، وذلك مثل التوشم، والوسم، وقشر الوجه، لما في ذلك من تغيير لخلق الله تعالى، ولأن فيه إيلاام للآدمي بدون فائدة، وربما إصابته ببعض الأمراض.

عاشراً: حرمة تغليج أو وشز الأسنان لما فيه من تغيير خلق الله واللعن لا يأتي إلا على الشيء المحرم، لأن المباح لا يلحق فاعله أما لو دعت الحاجة إلى ذلك لعلاج عيب أو دواء فلا بأس به.

حادي عشر: يجوز للمرأة تسمين نفسها إذا أرادت أن تحسن من قوام جسمها وذلك بتناول بعض الأشياء المباحة من الأطعمة والأشربة، كما يجوز لها أيضاً إذا كانت سميكة وزوجها لا يرغب في سمنتها أن تقلل من وزنها وذلك بأن تمنع نفسها من تناول بعض الأغذية.

ثاني عشر: عمليات تغيير قوام الأعضاء مثل تجميل الأنف أو تغيير شكله، وتكبير وتصغير الثديين وشد الوجوه والأبدان... الخ، هذه العمليات محرمة شرعاً، لأنها لا تشتمل على أسباب علاجية، بل إن الغرض منها هو العبث بالخلق الإلهية، والتدليس والتزوير، والاستسلام لحبائل الشيطان.

ثالث عشر: جواز تثبيت الأسنان المتحركة بالذهب، وذلك لأن النبي -صلي الله عليه وسلم- أباح لعرفجة بن سعد أن يتخذ أنفاً من ذهب والسن أصغر من الأنف، فيكون من باب أولى جواز تثبيت الأسنان بالذهب.



رابع عشر: يجوز للأطباء أن يقوموا بالجراحات التجميلية التي من شأنها إزالة الزوائد الخلقية أو التشوهات التي تحدث نتيجة حوادث أو حروق، ويؤجروا على ذلك إن شاء الله تعالى، ويحرم عليهم القيام بالجراحات التجميلية التي يكون الغرض من ورائها هو العبث بخلق الله سبحانه وتعالى ويعتبروا بذلك آثمين، وتقع عليهم المسؤولية وضمنان الضرر الذي يترتب على إجراء هذه العمليات.

وبعد: فإنني أرجو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في هذا العمل المتواضع، وإن كانت الأخرى فأستغفر الله وأسأله أن يعفو عن زلاتي ويقللني عثراتي، ويثبت على طريق الإيمان خطواتي إنه نعم المولي ونعم النصير، وصلي الله علي نبينا وسيدنا محمد مسك الختام وخير الأنام عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

العبد الفقير إلى الله تعالى

دكتور

عبدا لفتاح بهيج عبد الدايم العواري



مراجع البحث

أولاً: ١- القرآن الكريم:

ثانياً: كتب التفسير:

٢- أسباب النزول للسيوطي: بنيل تفسير الجلالين- دار المعرفة بيروت.

٣- أسباب النزول: للإمام/ أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي
الفيصلوري، المتوفى سنة ٤٦٨هـ، تحقيق د/ السيد الجميلي، دار
الريان للتراث.

٤- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري
القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
طبعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للعلامة أبي
الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، المتوفى سنة
١٢٧٠هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة،
١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٦- غاية البيان في تفسير القرآن الكريم: تأليف/ محمود محمد حمزة،
حسن علوان/ محمد أحمد برانق، أشرف على طبعه، عبد الله ابن
إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي
بدولة قطر.



ثالثاً: كتب الحديث وعلومه:

- ٧- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى: للإمام/ أبي العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ط دار الكتب العلمية.
- ٨- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: للإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المتوفى سنة ٦٥٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.
- ٩- تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للإمام،/ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ١٠- التلخيص للذهبي: بذيل المستدرک على الصحيحين، دار المعرفة، بيروت.
- ١١- التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد: للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن البر النمري القرطبي، مكتبة ابن تيمية.
- ١٢- الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- ١٣- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق الشيخ/ محمد الدالي بلطنة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.



١٤- سنن الترمذى وهو الجامع الصحيح: للإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذى (٢٠٩-٢٧٦هـ) تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٥- سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ)، راجعه/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦- سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني بن ماجه، (٢٠٧-٢٧٥هـ)، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧- السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى.

١٨- سنن النسائي: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩- شرح السنة: للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، (٤٣٦-٥١٦هـ)، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٠- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن: للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي المتوفى، سنة ٧٤٣هـ، تحقيق/ عبد الحميد هندلوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.



- ٢١- شرح النووي على صحيح مسلم: للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي، مكتبة الإيمان بالمنصورة.
- ٢٢- صحيح البخاري بشرح فتح الباري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار التقوى للتوزيع والنشر.
- ٢٣- صحيح مسلم بشرح النووي: للعلامة/ أبي الحسين مسلم بن الحجاج، مكتبة الإيمان بالمنصورة.
- ٢٤- عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذى: للإمام ابن العربي المالكي، دار الكتب العملية، بيروت.
- ٢٥- عمدة القارى شرح صحيح البخاري: للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، ط دار الفكر.
- ٢٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر، ط الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٧- فتح الباري: للإمام أحمد بن على بن حجر العسقلاني، دار التقوى للتوزيع والنشر.
- ٢٨- الفتحة الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: تأليف/أحمد عبد الرحمن البنا المشهور بالساعاتي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.
- ٢٩- فيض القدير شرح الجامع الصغير: للعلامة/محمد المدعو بعبد الروؤف المناوي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.



- ٣٠- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس: للشيخ/ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، المتوفى سنة ١١٦٢هـ، أشرف على طبعه، أحمد القلاشي، دار التراث بالقاهرة.
- ٣١- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: للعلامة/ علاء الدين على المننقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، المتوفى سنة ٦٧٥هـ، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٢- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: وضعه/ محمد فواد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية.
- ٣٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة ٨٠٧هـ، منشورات مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٤- المستدرك على الصحيحين: للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل: ط دار الفكر.
- ٣٦- معالم السنن: للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، المتوفى سنة ٣٨٧هـ، المكتبة، العلمية - بيروت - الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٣٧- المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ) مكتبة التوعية الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.



٣٨- منتقى الأخبار: لمجد الدين ابن تيمية، مطبوع مع نيل الأوطار، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الأخيرة.

٣٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار: للشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.

رابعاً: كتب المذاهب الفقهية:

أ. كتب الفقه الحنفي:

٤٠- أحكام الصغار: للإمام محمد بن محمود بن الحسين الاستروشني المتوفى سنة ٦٣٢هـ تحقيق د/ مصطفى حميدة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤١- الاختيار لتعليل المختار: للإمام/ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، الطبعة الثانية، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م مطبعة مصطفى الحلبي.

٤٢- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: للعلامة/ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، تحقيق/ عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي وشركاه، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٨م.

٤٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: تأليف الإمام/ علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، المتوفى سنة ٥٨٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٤- بدر المتقي في شرح المتنبي: هامش مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي.



٤٥- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: للعلامة/ زين الدين بن نجيم الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٦- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: للعلامة/ فخر الدين عثمان بن علي الزليعي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٧- تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٨- حاشية رد المحتار: لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين، على الدر المختار شرح تنوير الأمصار في فقه أبي حنيفة النعمان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٤٩- حاشية الطحطاوى على الدر المختار: للعلامة/ السيد أحمد الطحطاوى الحنفي - دار المعرفة- بيروت- ط ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٥٠- شرح فتح القدير: للإمام/ كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٦٨١هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

٥١- الفتاوى الخانية: للإمام/ فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني، بهامش الفتاوى الهندية، دار المعرفة للطباعة، والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.



٥٢- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: تأليف الشيخ/ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٥٣- كتاب الحجة على أهل المدينة: للإمام/ أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، تعليق/ السيد مهدي القادري، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٤- لسان الحكام في معرفة الأحكام: للإمام/ أبي الوليد إبراهيم بن أبي اليمن محمد بن أبي الفضل المعروف بابن الشحنة الحنفي، مطبوع مع معين الحكام، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٥٥- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: للعلامة/ عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٦- مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان للعلامة/ أبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي، تحقيق د/ محمد أحمد سراج، د/ علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥٧- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام: للإمام علاء الدين أبي الحسن على الطرابلسي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.



ب- كتب الفقه المالكي:

٥٨- أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك: للعلامة/ أحمد بن محمد بن أحمد الدريز المتوفى سنة ١٢٠١هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

٥٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: للعلامة/ محمد بن أحمد بن أحمد ابن رشد، تحقيق/ رضوان جامع رضوان، دار الحرم للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦٠- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: للشيخ/ أحمد ابن محمد الصاوي المالكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٢٧هـ-١٩٥٢م.

٦١- البهجة في شرح التحفة: لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي المتوفى سنة ١٢٥٨هـ، صححه/ محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦٢- التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشير بالمواف والمتوفى سنة ٧٩٨هـ، هامش مواهب الجليل، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٦٣- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي، ٧٩٩-٧١٩هـ) مراجعة / محمد عبد الرحمن الشاغول، المكتبة الأزهرية للتراث.



٦٤- تحفة الحكام فى نكت العقود والأحكام: لأبي بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي المتوفى، سنة ٨٢٩هـ، مطبوع مع شرح ميارة القاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٦٥- التفريع: لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري، المتوفى سنة ٣٧٨هـ، تحقيق/ حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٦٦- تقريب المعاني: للشيخ/ عبد المجيد الشرنوبى الأزهرى، بهامش رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٦٧- الثمر الداني فى تقريب المعاني: للشيخ/ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى، بهامش رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م.

٦٨- جامع الأمهات: للعلامة/ جمال الدين بن عمر بن الحاجب المالكي (٥٧٠-٦٤٦هـ) تحقيق/ أبو عبد الرحمن الأخصري -دار اليمامة للطباعة والنشر بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦٩- جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة خليل: للشيخ/ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الثانية ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

٧٠- حاشية أبي على الحسن بن رجال المعداني المتوفى سنة ١١٤هـ- مطبوع مع شرح ميارة القاسي-دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.



٧١- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للعلامة/ شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٧٢- حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي المالكي على كفاية الطالب الرياني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني- مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.

٧٣- حاشية المعاصم لبنت فكر ابن عاصم: للإمام/ أبي عبد الله محمد بن محمد التاودي المتوفي سنة ١٢٠٩هـ- مطبوع مع البهجة شرح التحفة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٦٨م.

٧٤- الخرشي على مختصر سيدي خليل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن علي الخرشي المالكي- (١٠١٠-١١٠١)هـ- دار الفكر للطباعة والنشر.

٧٥- الذخيرة: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفي سنة ٦٨٤هـ- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

٧٦- سراج السالك شرح أسهل المسالك: تأليف/ السيد عثمان بن حسنين بري الجعلي المالكي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأخيرة.

٧٧- شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل: تأليف/ سيدي عبد الباقي الزرقاني- دار الفكر- بيروت.



٧٨- الشرح الصغير: لسيدى أحمد الدردير - هامش بلغة السالك لأقرب المسالك - مطبعة مصطفى البابى الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٧٩- شرح العلامة أحمد بن محمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق - المتوفي سنة ٨٩٩هـ - على متن الرسالة للإمام/ أبي زيد القيرواني - دار الفكر - ط ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨٠- شرح العلامة/ قاسم بن عيسى التتوخي الغروي المتوفي سنة ٨٣٧هـ - مطبوع مع شرح العلامة زروق - دار الفكر.

٨١- الشرح الكبير: لأبي البركات سيدى أحمد الدردير - هامش حاشية الدسوقي - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي.

٨٢- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل: للشيخ محمد عليش - مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا.

٨٣- شرح موطأ الإمام مالك: لأبى عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني - تحقيق/ إبراهيم عطوة - مطبعة مصطفى البابى الحلبي وشركاه.

٨٤- شرح ميارة الفاسي: للشيخ: أبى عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المالكي المتوفي سنة ١٠٧٢هـ - صححه/ عبد الطيف حسين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨٥- الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبى زيد القيرواني: تأليف/ محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي المورتاني - مكتبة القاهرة.



٨٦- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك: للشيخ/ أبي عبد الله الشيخ محمد أحمد عlish - المتوفي سنة ١٢٩٩هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

٨٧- الفواكه الدواني علي رسالة القيرواني: للشيخ/ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي الأزهرى - المتوفي سنة ١١٢٠هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٨٨- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: تأليف/ محمد ابن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي - تحقيق/ الشيخ/ عبد الرحمن حسن محمود - عالم الفكر - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٩- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: لعلي أبي الحسن المالكي الشاذلي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٩٠- لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب: للإمام/ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكرى القفصي المالكي المتوفي سنة ٧٣٦هـ - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م بدون ناشر.

٩١- المدخل لابن الحاج: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري المالكي القاسمي المتوفي سنة ٧٣٧هـ - تحقيق/ أحمد فريد المزيدي - المكتبة التوفيقية.



٩٢- المنتقى شرح موطأ مالك: للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق الباجي الأندلسي (٤٠٣-٤٩٤هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٩٣- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لإمام المالكية في عصره أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بابن الخطاب (٩٠٢-٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

ج- كتب الفقه الشافعي:

٩٤- إحياء علوم الدين: للإمام/ أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق/ الشحات الطحان، عبد الله المنشلوي، دار الحرم للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٩٥- أسنى المطالب شرح روض الطالب: للقاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري، تجريد العلامة الشيخ/ محمد بن أحمد الشوبري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٩٦- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: للعلامة/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

٩٧- إعانة الطالبين: للعلامة/ السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري محمد الدمياطي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.



٩٨- الإقناع فى حل ألفاظ أبي شجاع: للعلامة/ شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

٩٩- حاشية الشيخ/ سليمان البجيرمي المسماء بتحفة الحبيب على شرح الخطيب، دار الفكر، الطبعة الأخيرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٠٠- حاشية الشيخ/ سليمان الجمل على شرح المنهج: للشيخ/ زكريا الاتصاري، دار الفكر.

١٠١- حاشية الشيخ/ عميرة على شرح المحلى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.

١٠٢- حاشية الشيخ/ شهاب الدين القليوبي على شرح المحلى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.

١٠٣- حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء: للعلامة سيف الدين أبى بكر محمد الشاشي القفال، تحقيق د/ ياسين أحمد إبراهيم، مكتبة الرسالة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

١٠٤- الفتاوى الكبرى الفقهية: لابن حجر الهيتمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٠٥- فتح العزيز شرح الوجيز: للعلامة/ أبى القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعى، مطبوع مع المجموع شرح المذهب، دار الفكر.

١٠٦- فتح المعين: للعلامة/ زين الدين المليباري، هامش إعانة الطالبين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.



١٠٧- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: للشيخ/ أبي يحيى زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

١٠٨- كتاب الأم: للإمام/ عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، طبعة كتاب الشعب.

١٠٩- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: للإمام تقي الدين أبي بكر ابن محمد الحسيني الحصني الدمشقي الشافعي، تحقيق/ مصطفى الندوي، مكتبة الإيمان بالمنصورة.

١١٠- المجموع شرح المذهب: للإمام/ أبي زكريا محي الدين بن شوف الندوي، دار الفكر.

١١١- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: للشيخ/ محمد الشربيني الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١١٢- منهاج الطالبين وعمدة المفتين في فقه مذهب الإمام الشافعي: للإمام/ أبي زكريا يحيى بن شرف الندوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١١٣- منهج الطلاب: للشيخ/ زكريا الأنصاري، بهامش منهاج الطالبين وعمدة المفتين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١١٤- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي: للشيخ/ شمس الدين محمد ابن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري، المتوفى سنة ١٠٠٤هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.



د- كتب الفقه الحنبلي:

١١٥- أحكام النساء: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف، بابن الجوزي، تحقيق/ عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٧٧م.

١١٦- أعلام الموقعين عن رب العالمين: للإمام/ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بـ"ابن قيم الجوزية" المتوفى سنة ٧٥١هـ، دار الحديث بالقاهرة.

١١٧- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل: للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي السعدي الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٥هـ - تحقيق/ أبي عبد الله محمد حسن إسماعيل الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١١٨- تحفة المودود في أحكام المولود: للإمام/ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق/ محمد بن سيد بن عبد رب الرسول، دار الدعوة الإسلامية.

١١٩- تصحيح الفروع: للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، مطبوع مع كتاب الفروع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٢٠- زاد المعاد في هدي خير العباد: لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، تحقيق/ حمدي بن محمد نور الدين آل نوفل - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.



١٢١- الشرح الكبير على متن المقنع: للشيخ/ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢هـ- مطبوع على كتاب المغنى لابن قدامة، دار الفكر الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٢٢- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى: للعلامة/منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ-دار الفكر.

١٢٣- الطب النبوي: لشمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

١٢٤- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل: للشيخ/ أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، تحقيق/ زهير الشاويش -المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٢٥- كتاب الفروع: للإمام أبي عبد الله محمد بن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣هـ، راجعه/ عبد الستار أحمد فراج، مكتبة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٢٦- كشف القناع عن متن الإقناع: للعلامة/منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تعليق/ هلال مصيلحي هلال، مكتبة النصر الحديثة.

١٢٧- المبدع في شرح المقنع: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد عبد الله بن محمد بن مفلح، متوفى سنة ٨٨٤هـ، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.



١٢٨- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: للإمام/مجد الدين أبي البركات (٥٩٠-٦٥٢هـ) دار الكتاب العربي، بيروت.

١٢٩- المغني: للعلامة/ موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ، على مختصر الخرقى، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

هـ- كتب الفقه الظاهري:

١٣٠- المحلي: للإمام/ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق/ لجنة إحياء التراث العربي، في دار الأفق الجديدة، بيروت.

و- كتب الفقه الزيدي:

١٣١- التاج المذهب لأحكام المذهب: للعلامة أحمد بن قاسم العنسي اليماني الصنعاني، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٣٢- الروضة الندية شرح الدرر البهية: للعلامة/ أبي الطيب صديق ابن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري، تعليق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٣٣- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: للشيخ/ محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) تعليق/ محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٤- عيون الأزهار في الأئمة الأطهار: للعلامة: أحمد بن يحيى المرتضى، تعليق/ الشيخ الصادق موسى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.



١٣٥- كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: للإمام/ أحمد ابن يحيى بن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

ز- كتب الفقه الإمامي:

١٣٦- إصباح الشيعة بمصباح الشريعة: للفقيه/ قطب الدين البيهقي الكيدري، تحقيق/ الشيخ إبراهيم البهادر، مؤسسة الإمام الصادق، إيران، الطبعة الأولى، محرم ١٤١٦هـ.

١٣٧- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: للشيخ/ محمد حسن النجفي المتوفى سنة ١٢٦٦هـ، تصحيح/ محمود القوحاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة ١٩٨١م.

١٣٨- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: للعلامة/ محمد بن الحسن الحر العاملي المتوفى سنة ١١٠٤هـ، تصحيح/ الشيخ محمد الرازي دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ح- كتب الفقه الأباضي:

١٣٩- قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة: للعلامة/ جميل بن خميس السعدى، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٤٠- المصنف: للعلامة/ أبي بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي العمدي النزوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.



١٤١- معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال:
للعلامة/ عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، إصدار وزارة التراث
القومي والثقافة بسلطنة عمان، ط ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

خامسا: كتب اللغة العربية:

١٤٢- تهذيب الأسماء واللغات: للإمام/ أبي زكريا محي الدين النوي،
دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٣- لسان العرب: لإبن منظور، طبعة دار المعارف.

١٤٤- مختار الصحاح: للإمام/ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي
عنى بترتيبه، محمود خاطر، طبعة دار المعارف.

١٤٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للعلامة/ أحمد
ابن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ، المكتبة
العلمية، بيروت.

١٤٦- المعجم الوسيط: إصدار مجمع اللغة العربية، بجمهورية مصر
العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مطابع دار
المعارف، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٤٧- المغرب في ترتيب المعرب: للإمام/ أبي الفتح ناصر بن عبد
السيد ابن علي الطرزي الفقيه الحنفي الخوارزمي، المتوفى سنة
٦١٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٤٨- المنجد في اللغة والإعلام: دار المشرق، بيروت، الطبعة الرابعة
والثلاثون ١٩٩٤م.



سادساً: الكتب الفقهية الحديثة:

١٤٩- أبو مالك كمال بن السيد سالم: صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، المكتبة التوفيقية بالقاهرة.

١٥٠- د/ أحمد شرف الدين: الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م بدون ناشر.

١٥١- د/ أسامة عبد الله قايد: المسؤولية الجنائية للأطباء، دراسة مقارنة فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار النهضة العربية، ١٩٨٧م.

١٥٢- أ.د/ أمين عبد المعبود زغلول: رعاية الطفولة فى الشريعة الإسلامية، مؤسسة نبيل للطباعة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

١٥٣- د/ شوقي عبده الساهي: الفكر الإسلامى والقضايا الطبية المعاصرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٥٤- الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز: الشيخ/ محمد بن صالح ابن عثيمين، الشيخ/ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، فتاوى إسلامية، جمع وترتيب، محمد بن عبد العزيز المسند، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٥٥- د/ عبد الكريم زيدان: المفصل فى أحكام المرأة والبيت المسلم فى الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.



١٥٦- عبير بنت علي المديفر: أحكام الزينة، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٥٧- د/ محمد خالد منصور: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٥٨- د/ محمد عبد الغفار الشريف: بحوث فقهية معاصرة، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٥٩- د/ محمد بن محمد المختار الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، مكتبة الصحابة، جدة.

١٦٠- د/ محمود عبد العزيز الزيني: مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العنري في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

١٦١- د/ محمود ناظم النسيمي: الطب النبوي والعلم الحديث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٦٢- د/ مصطفى أحمد إبراهيم: فتاوى مجامع الفقه الإسلامي في القضايا الفقهية المعاصرة، مكتبة الصفا والمروة بأسبوط، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.



١٦٣- د/مصطفى محمد الذهبي: نقل الأعضاء بين الطب والدين -دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٦٤- د/وجيه محمد خيال: المسؤولية الجنائية للطبيب فى النظام السعودي، دراسة مقارنة، مكتبة هوزان بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٦٥- د/ وهبة الزحيلي: نظرية الضمان وأحكام المسؤولية المدنية والجنائية فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، دار الفكر، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٦٦- د/يوسف القرضاوي: فتاوى معاصرة، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الحادية عشر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

سابعاً: الأبحاث العلمية والنوريات:

١٦٧- د/ بلحاج العربي بن أحمد: حكم الشريعة الإسلامية فى أعمال الطب والجراحة المستحدثة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة محرم/ صفر، ربيع الأول ١٤١٤هـ- يوليو/ أغسطس/ سبتمبر ١٩٩٣م.

١٦٨- جريدة صوت الأزهر: العدد (٣١٩) الجمعة ٢ شوال ١٤٢٦هـ- ٤ نوفمبر ٢٠٠٥م، السنة السابعة.

١٦٩- د/ عبد الفتاح محمود لإريس: آداب مهنة الطب من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الندوة العلمية، "القيم الأخلاقية الإسلامية ومهنة الطب"، نظمها مركز الشيخ/ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر، بتاريخ الأحد ١٣/١٢/١٩٩٨م.



١٧٠- الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلد السابع (٢٠)

ط ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

١٧١- د/ ماجد عبد المجيد طهوب: جراحة التجميل بين المفهوم الطبي

والممارسة، بحث مقدم إلى: ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات

الطبية، المنعقدة بالكويت بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤٠٧هـ- ١٨ إبريل

١٩٨٧م، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

١٧٢- د/ محمد الأحمدى أبو النور: واجبات الطبيب وحقوقه فى الإسلام،

بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن الطب الإسلامى، المنظمة الإسلامية

للعلوم الطبية بالكويت، نشرة الطب الإسلامى، العدد الرابع، المنعقد

فى الفترة (٥-٩ ربيع الأول ١٤٠٧هـ- ٩-١٣ نوفمبر ١٩٨٦م).

١٧٣- فضيلة الإمام الأكبر: أ.د/ محمد سيد طنطوى: مسئولية الأطباء

كما يراها الفقهاء، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت، ثبت

كامل لأعمال ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية،

المنعقدة بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤٠٧هـ ١٨ إبريل ١٩٨٧م، الطبعة

الثانية ١٩٩٥م.

١٧٤- د/ محمد عثمان شبير: أحكام جراحة التجميل، مجلة كلية الشريعة

والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد التاسع، السنة الرابعة،

ربيع الآخر، ١٤٠٨هـ ديسمبر ١٩٨٧م.

١٧٥- د/ محمد فرحات حجازي: طبيعة المسؤولية الطبية فى الفقه

الإسلامى والقانون المدنى، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد

الثالث، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.



١٧٦- د/ محمد فؤاد توفيق: المسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني عن الطب الإسلامي، منظمة الطب الإسلامي بالكويت، العدد الأول، جمادى الآخرة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، الطبعة الثانية.

١٧٧- د/ محمود على السرطاوي، حكم التشريح وجراحة التجميل في الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات، تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، العدد الثالث جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ - آذار ١٩٨٥م.

١٧٨- الموسوعة الطبية الحديثة: تأليف/ مجموعة من علماء هيئة المطبعة الذهبية، الناشر/ مؤسسة سجل العربي.

١٧٩- الموسوعة الطبية الفقهية: للدكتور/ أحمد محمد كنعان، دار النفائس، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٨٠- ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

